تاريخ العملة والنقود

في دولة الكويت

تأليف

محمد عبد الهادي جمال

إصدار

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك

الطبعة الثانية

٢٠١٠

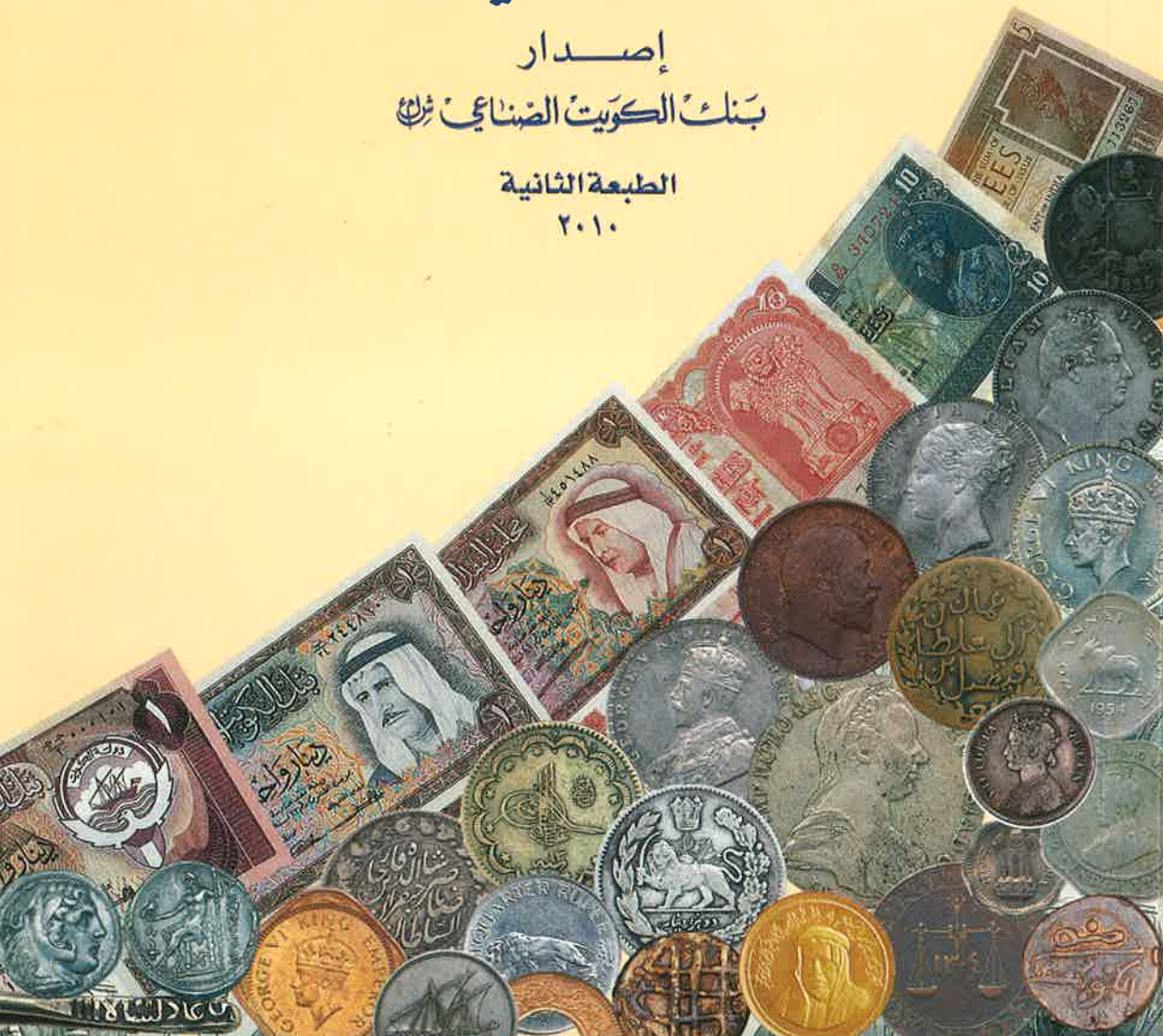

تاريخ العملة والنقود

في دولة الكويت

تأليف: محمد عبدالهادي جمال

الصناعي IBK
بنك الكويت الصناعي

الطبعة الثانية
٢٠١٠

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

يواصل بنك الكويت الصناعي الاهتمام بنشر الثقافة والمعرفة بأصالة التراث الكويتي النابع من التاريخ العربي والإسلامي، إسهاماً منه في تعميق الوعي لدى المواطنين وإعلامهم بتاريخ بلدهم وأمتهم وإحياء الجانب المشرق في التراث العربي المتمثل في المخطوطات النادرة والكتب القيمة التي ظهرت طوال العصور الإسلامية القديمة.

وقد سبق للبنك أن تبنى في السنوات الماضية إعادة إصدار العديد من المؤلفات الإسلامية في تاريخ الاقتصاد الإسلامي ومعاملاته من المنظور الفقهي، التي قام بتأليفها في العصور القديمة علماء أفاضل عكسوا فيها اهتمامات الطبقات المتعلمة وأصحاب الفكر في تلك العصور، وكان من بين تلك المخطوطات كتاب "الخراج" للقاضي أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم و "رسائل ابن نجيم الاقتصادية" للفقيه زين الدين بن محمد بن أبي بكر و "الأموال" لأبي عبيد القاسم بن سلام وغيرها. كما أصدر عدداً من الكتب التراثية التي تتناول تاريخ الكويت ومنها "تاريخ العملة والنقود في دولة الكويت" الذي صدر عام ١٩٩٩م وكتاب "الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت" الذي صدر عام ٢٠٠٣م ، وكلاهما من تأليف السيد/ محمد عبد الهادي جمال المستشار العام لإدارة المشاريع في بنك الكويت الصناعي.

ونظراً لمرور عشر سنوات على إصدار كتاب العملة والنقود، وظهور العديد من المستجدات التي تخص هذا الموضوع والتي تستحق المتابعة والتوثيق ، فقد قرر البنك إعادة إصدار هذا الكتاب بعد تحديثه وإضافة ما استجد من معلومات عليه. وكان البنك قد تلقى الكثير من رسائل الشكر والتقدير من عدد كبير من المسؤولين والمهتمين بالتاريخ والتراث تثمن دور البنك في رسالته الثقافية التوثيقيه، بما يؤكد

نجاحه في خدمة المجتمع وتنمية المعرفية والتفاعل مع الحركة الثقافية والإسهام البارز في نشر هذا النوع من الثقافة الوطنية والتراث الأصيل الذي يسجل الإنجازات الكثيرة التي حققها بلدنا العزيز خلال السنوات الماضية في مختلف المجالات والحقول.

وإذ يعود البنك مرة أخرى لنشر ما استجد من أحداث ومعلومات فهو ينتهز هذه المناسبة ليؤكد للمهتمين بأن دوره في نشر الثقافة والمعرفة بتاريخ هذا الوطن لن يتوقف بل سيستمر في مواكبة كل مستجِد في هذا المجال.

ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن ننوه إلى عمق تاريخنا الوطني والعربي والاسلامي، واتساع مداه وتوفر الفرص للبحث في أعماقه لاكتشاف ما يحويه من درر فريدة تحتاج إلى من يبادر إلى التقاطها وصقلها وإخراجها للنور ، ليستفيد منها طلاب العلم والمعرفة لتكون نبراساً لأجيال المستقبل.

نسأل الله التوفيق والسداد لكل المخلصين الأوفياء بعطائهم للكويت ، وداعين العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لخدمة وطننا ورفعة شأنه.

عبد المحسن يوسف الحنيف
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الكويت ٢٠١٠

تقديم

يعتبر اختراع النقود أحد أهم انجازات الإنسان التي سجلتها البشرية عبر تاريخها الطويل. فبدون النقود، كوسيط للتبادل وأداة للإبراء ومقياس للقيم (وحدة للحساب)، لم يكن من الممكن للمجتمعات الإنسانية أن تتقدم من خلال التخصص وتقسيم العمل ومن ثم زيادة الإنتاجية واتساع الأسواق، ليس فقط على النطاق المحلي بل أيضا على النطاق العالمي. فما تتمتع به المجتمعات الإنسانية الحديثة من تقسيم للعمل، إنما يعود الفضل في كثير منه إلى النقود. كما ساعد انتشار النقود على تطور النشاط الإنتاجي من الإنتاج الحرفي إلى الإنتاج للسوق، أي إلى مستخدم أو مستهلك لا يعلم عنه المنتج شيئا. وليس غريبا أن تسعى المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها الطويل للبحث عن وسيط مناسب للتبادل. ويمكن رصد تطور المجتمعات الإنسانية وتقدمها بتطور الأدوات المستخدمة كوسيط للتبادل، من الأدوات الحجرية والخشبية إلى الحيوانات إلى النقود المعدنية إلى أوراق البنكنوت، ثم إلى نقود الائتمان التي تصدرها المؤسسات المالية.

والكتاب الماثل أمامنا هو كتاب في تاريخ النقود والعملات التي استخدمت في الكويت، إذ أنه يتتبع تاريخ الأدوات المستخدمة، كوسيط للتبادل في الكويت، عبر فترة ممتدة من الزمن بدأت منذ حوالي ثلاثمائة عام قبل الميلاد تقريبا حتى اليوم، شاملا المرحلة التي بدأت عام ١٩٦١ بإصدار العملة الوطنية الكويتية، وهي الدينار الكويتي. وهو كتاب ينطوي كذلك على معلومات هامة وجديدة ، تقدم لأول مرة إلى القارئ الكويتي والعربي.

وقد قام على تأليف هذا الكتاب وإعداده السيد/ محمد عبد الهادي جمال، المستشار العام لإدارة المشاريع ببنك الكويت الصناعي - وهو باحث جاد ودؤوب،

يهوى الخوض في موضوعات التاريخ وقضايا التراث، هذا بجانب هوايته لجمع العملات النادرة، وقد سبق له أن أعد مؤلفاً حول تاريخ الخدمات البريدية بالكويت. وقد بدأت لبنة هذا الكتاب من البحث الذي أعده المؤلف للموسوعة الكويتية المنبثقة من الديوان الأميري عن موضوع «تاريخ العملة والنقود في دولة الكويت من البدايات الأولى وحتى اليوم». ونظرا لأهمية الكتاب التاريخية والمعرفية، فقد قرر البنك إصداره على نفقته، تشجيعاً منه وتأكيداً على أن هذا العمل، لما يمثله من إضافة هامة إلى كل من المكتبة الكويتية والمكتبة العربية، يعد استمراراً لدور البنك الثقافي في إحياء كتب التراث في المجالين المالي والاقتصادي.

وأنه لمن دواعي الاعتزاز والتقدير أن نتوجه بالشكر والامتنان للرعاية السامية التي يلقاها مشروع الموسوعة الكويتية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين، كما نتوجه بالشكر الجزيل لجهود اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ مشروع الموسوعة الكويتية بالديوان الأميري، برئاسة السيد/ إبراهيم محمد الشطي، داعين بان تكلل مساعيهم وجهودهم الخيرة بالتوفيق والسداد لانجاز الموسوعة الكويتية. ولا يفوتنا ايضاً تقديم الشكر لموافقة اللجنة على طبع هذا الكتاب بشكل مستقل لعموم الفائدة، وتأكيداً لقيمة المادة التي يحتويها كتاب «تاريخ العملة والنقود في دولة الكويت»

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الكويت ورفعتها.

صالح محمد اليوسف

الكويت ١٩٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان للأخ السيد عبد المحسن يوسف الحنيف رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي والعضو المنتدب على قراره بإصدار طبعة ثانية من كتاب " تاريخ العملة والنقود في دولة الكويت " والذي سبق أن قام بنك الكويت الصناعي بطبعه وتوزيعه في عام ١٩٩٩م. ونظراً للمستجدات الكثيرة التي شهدتها دولة الكويت خلال العشر سنوات الماضية فإن إعادة طبع الكتاب وتحديثه بإضافة ما استجد من أمور يعتبر مواكبة لتطور الزمن ومرور السنين وما تحمل معها من أحداث وتطورات خاصة منها ما يخص موضوع العملة والنقود.

فقد شهدت هذه الفترة تعاقب ست وزراء للمالية وضعت تواقيعهم على الفئات المختلفة من الدينار الكويتي بينما أصدر بنك الكويت المركزي خلال نفس الفترة العديد من المسكوكات التذكارية الذهبية والفضية وكذلك الورقية والتي تخلد مناسبات وطنية ودولية. كما أن نفاد الكتاب واستمرار الطلب المتزايد عليه حدى بالبنك إلى أن ينظر في أمر إعادة طباعته بعد تحديث المعلومات التي وردت فيه زيادة في الاستفادة للباحثين والدارسين لتاريخ العملة والنقود في الكويت.

وكانت فكرة اصدار كتاب يتناول تاريخ تداول العملة وأنواعها المختلفة في الكويت غير بعيدة عن مخيلتي منذ أمد بعيد، بالرغم من الكتابات العديدة التي تطرقت إلى هذا الموضوع من جوانبه المختلفة. ولكن انشغالي في البحث والكتابة عن مواضيع تاريخية وتراثية أخرى لا تقل أهمية عنه، أنحى جانباً هذه الفكرة لبعض الوقت لتأخذ دورها مع مرور الأيام.

ولقد كان لإتصال بعض الأخوة أعضاء اللجنة العليا للموسوعة الكويتية الدور الأساسي في إحياء فكرة البدء بالكتابة عن هذا الموضوع، عندما طلبوا مني ذلك، خاصة وأنه سبق لي أن ساهمت بالكتابة للموسوعة العتيدة عن تاريخ الخدمات البريدية في الكويت حينما كلفت بذلك.

وكان ردي بالإيجاب دون تردد عندما استلمت كتاب الأخ الأستاذ إبراهيم محمد الشطي، رئيس اللجنة العليا للموسوعة الكويتية المؤرخ في ٢٧/ ٦/ ١٩٩٨، والذي استفسر مني فيه عن إمكانية الكتابة عن تاريخ النقود والعملة في الكويت منذ بداياتها الأولى إلى ما وصلنا إليه اليوم، وذلك لتكون جزءاً من محتويات الموسوعة الكويتية المنتظرة. ويعود ترحيبي بالكتابة عن هذا الموضوع لأمرين، أولهما سعادتي بالبحث والكتابة في أي موضوع يتعلق بالتراث الوطني الكويتي، وذلك للمساهمة في تثبيت الحقائق التاريخية الناصعة لهذا البلد، وإبراز الخصائص التي تميز بها عما جاوره من بلدان ككيان حر مستقل منذ ما يزيد عن ثلاثة قرون خلت، وإرشاد الباحثين عن الحقيقة إلى الجوانب المتعددة من ماضيه العريق، وسد بعض الثغرات التي قد يتخذها الخصوم حجة لتزييف الحقائق، نيلاً منه ومن كيانه.

أما السبب الثاني لترحيبي بالكتابة عن هذا الموضوع، فهو حبي ومعايشتي منذ الصغر لهواية جمع العملات القديمة، وشغفي في البحث عن كل ما يتعلق بها من أمور، حتى أصبحت جزءً لا يتجزأ مني، بالإضافة إلى المتعة التي أشعر بها وأنا أخوض في بحرها، الذي ليس له نهاية. فتاريخ العملة والنقود ودورهما في حياة الإنسان يمتد منذ العصور الأولى التي شهدت بداية تطور الإنسان وبحثه عن وسيلة للمبادلة، تستخدم لدفع أجر عمله من قبل الطرف الآخر، أو سداد قيمة ما يبيعه من سلع بدلاً من استلامه لسلعة أخرى، وهو ما يعرف بالمقايضة.

ولقد برزت فكرة النقود وتطورت في عدد من الحضارات الإنسانية القديمة تلبية لحاجة الإنسان الملحة إليها ودورها الهام في تبادل السلع والخدمات بطريقة سهلة ومناسبة ترضي جميع الأطراف الداخلة في عملية التبادل. كما أن إمكانية الاحتفاظ بالنقود لوقت الحاجة تعتبر من أهم الميزات التي ساعدت الإنسان على التوجه للحصول على ما يريد من سلع في الوقت الذي يختار، بدلا من اضطراره إلى اقتناء بعض السلع التي قد لا يحتاجها في عملية المبادلة. لذلك كان لابد من إيجاد وسيلة

ما تمثل الوسيط المناسب الذي يقبل به المتعاقدون - وهما طرفا البيع والشراء - لإنجاز المعاملة المطلوبة بينهما، واختصار الطريق للحصول على السلعة المقبولة أو الخدمة المطلوبة مباشرة، من خلال دفع قيمتها بالوسيلة المقبولة لدى الجميع، ألا وهي النقود، بدلاً من الحصول على سلعة أخرى كبديل - قد يصعب تصريفها عند الحاجة. وهكذا توصل الإنسان في نهاية المطاف، وبعد مخاض عسير، إلى استخدام القطع المعدنية الصغيرة من الذهب أو الفضة لتقوم بهذا الدور الحيوي الذي مثل بداية انطلاق الإنسان نحو الازدهار الاقتصادي.

وكانت الصين واليابان ومصر والحضارتين الرومانية واليونانية من أقدم الحضارات التي اخترعت «النقود»، التي كانت عبارة عن أشكال معينة منحوتة من الحجر أو مسكوكة من المعادن المختلفة على هيئة طيور أو حيوانات ذات أحجام وأشكال مختلفة، متفق على قيمتها. ولقد كان اختراع النقود ثورة حقيقية في تاريخ الإنسان في تلك العصور التي شهدت بداية تقدم الشعوب وتوجهها نحو الحياة المستقرة، ومما لا شك فيه أن دور النقود في حياة الشعوب سوف يستمر إلى ما لا نهاية مع رحلة الإنسان السرمدية في هذه الحياة، التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، وهو يمر عبر الأزمنة والدهور التي لا يعلم مداها أو نهايتها إلا الله. فمادام الإنسان سيداً على هذه الأرض لن يستغني عن ذلك «الوسيط» أو «الوسيلة»، التي يمكنه الاحتفاظ بها لأي فترة من الزمن ليحصل من خلالها - متى ما شاء - على لقمة العيش أو أي من حاجاته الأخرى .... وتلك هي النقود أو العملة - التي هي موضوع بحثنا- مهما تغير شكلها أو نوعها أو حتى تسميتها.

وعند سرد تاريخ النقود والعملات التي استخدمت أثناء العقود والقرون الماضية في الكويت، فإن هذا الموضوع يوقظ الكثير من الذكريات والأحاسيس الجميلة في حياتنا- نحن جيل المخضرمين - الذين عشنا زمن «الروبية» و «الآنة» في الأربعينات والخمّسينات، وكذلك الجيل الذي سبقنا من الآباء والأجداد، الذين عاشوا ريعان

شبابهم في أوائل هذا القرن. فهم لاشك يتذكرون أيام كانت الكويت مركزاً تجارياً مفتوحاً يتداول الناس فيه عدداً لا بأس به من العملات التابعة للبلدان التي عاش بها الكويتيون أو سافروا إليها للتجارة. فكان «الريال» الفرنسي و «المجيدي» العثماني و «الغران» الإيراني و «البرغشي» الزنجباري، تعني الكثير من الذكريات الحلوة لذلك الجيل الذي لم يبق منه الآن إلا العدد اليسير الذي تجاوز عمره التسعين، وهم لعمري أصبحوا يعدون على الأصابع.

أما الجيل الحالي، وهم أبناء الستينات وما تلاها من حقب، فإن هذه الأشياء بالنسبة لهم لا تعني أكثر من تاريخ مضى، عايشه آباءهم، ولم يسمعوا عنه إلا النزر اليسير من خلال ما يكتب بين آونه وأخرى، أو ما يحكيه الآباء أو ما تتناوله الأحاديث العامة بصورة عابرة.

لهذا فإن من حق هؤلاء الشباب علينا أن نقدم لهم ما استطعنا من زاد ثقافي، كل في المجال الذي يستطيع، لنتمكن من ترسيخ روح الولاء لأرضهم، وذلك من خلال معرفتهم للجوانب المتعددة من تاريخ وطنهم، لتكتمل لديهم صورة الماضي الجميل، والتي هي المرتكز الأساسي للمستقبل المشرق.

فإلى هؤلاء، وإلى من سبقهم من أجيال، أقدم هذا العمل الذي أرجو أن ينال رضاهم ويكون مساهمة متواضعة مني في تدوين بعض الجوانب من تاريخ هذا البلد المعطاء، راجياً الأجر والثواب من الله وحده.

والله ولي التوفيق

محمد عبد الهادي جمال

الكويت - يناير ٢٠١٠م

شكر وتقدير

يسعدني بمناسبة إصدار هذا الكتاب، أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من ساعد وساهم في إخراجه إلى الوجود، ليكون أحد الروافد التي يستطيع الباحث عن بعض الجوانب التاريخية لهذا البلد من الحصول على مبتغاه من خلال ما دونته من حقائق وأحداث بين دفتيه. فلقد كان صدور كتاب من هذا النوع أمنية عزيزة راودتني على مدى السنوات الماضية إلى أن جاء الوقت لتحقيقها بحمد الله.

فالشكر أولاً للجنة العليا للموسوعة الكويتية المنبثقة من الديوان الأميري وأعضائها المحترمين الذين أتاحوا لي فرصة الكتابة عن هذا الموضوع الهام عندما طلبوا مني ذلك، ولثقتهم الغالية التي أولوني إياها، والتي أعتز بها أيما اعتزاز، راجياً لهم التوفيق في عملهم لإنجاز ذلك العمل الكبير الذي يحتوي على الكثير من الجوانب التاريخية والتراثية وغيرها التي تخص هذا البلد.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لإدارة بنك الكويت الصناعي، التي تبنت إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود بالصورة التي بين أيدنا خدمة للكويت وإيماناً منها بدعم كل جهد يصب في هذا المسار. فقد كان البنك ولا يزال سباقاً في إبراز النواحي العديدة من تاريخ بلدنا الناصع، بالإضافة إلى نشاطه الواضح في تبني العديد من الدراسات التي تتناول الجوانب الثقافية والعلمية التي دأب البنك على نشرها بين فترة وأخرى، مساهمة منه في إثراء المكتبة الكويتية والعربية والإسلامية وتقديم الزاد الثقافي للنخبة المتعطشة للمزيد من العلم والمعرفة في المجالات المتعددة، وفي مقدمتها المجالات الاقتصادية والتاريخية والتراثية. وأخص بالشكر الأخ صالح محمد اليوسف رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي والعضو المنتدب السابق الذي كان له الدور الأول في تبني فكرة إصدار هذا الكتاب بعد أن اطلع على ما كتبته للجنة

العليا للموسوعة الكويتية. كما اود أن أشكر الأخ عبدالمحسن يوسف الحنيف رئيس مجلس إدارة البنك والعضو المنتدب على قرارة بأعادة طبع الكتاب وتحديثة تعميماً للفائدة. كما أشكر الأخوة في دائرة الشئون الإدارية وقسم الإعلام في البنك الذين بذلوا جهوداً كبيرة في متابعة إنجاز هذا العمل في مراحله المختلفة. فلهم مني خالص التقدير والثناء على ما قاموا به من جهد بكل إخلاص ومثابرة.

كما أشكر الأخ الدكتور فهد الوهيبي مدير إدارة الآثار والمتاحف في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وزملاءه الكرام على مساعدتهم الكريمة لنا بتوفير بعض القطع النقدية القديمة التي احتواها هذا الكتاب والتي قمنا بتصويرها، وفي مقدمتها بعض العملات اليونانية التي تم العثور عليها في جزيرة فيلكا، والعملة الكويتية التي سكت في عهد الشيخ عبد الله بن صباح الثاني.

واتقدم بالشكر إيضاً للأخ الفاضل السيد/ عادل محمد العبد المغني على تكرمه بتوفير عدد من العملات التي قمنا بتصويرها للكتاب وهي «طويلة الحسا» بأنواعها الثلاثة والبيزة الهندية التي سكت بعد استقلال الهند وتم استخدامها في الكويت.

ولا يفوتني في الختام أن أشكر جميع أفراد عائلتي الكريمة الذين لم يبخلوا عليّ بالمساعدة والتشجيع والمراجعة المضنية لصفحات هذا الكتاب كلمة كلمة مما كان يتطلب الكثير من الصبر والدقة وأحياناً المعاناة. ولقد استغرق اختيارنا للقطع النقدية القديمة - التي هي الآن بين يدي القارئ- والتي قمنا بتصويرها بعد فرزها من بين مئات الفئات الأخرى، الوقت والجهد الكبيرين، اللذين لولاهما لما أنجز هذا العمل بالصورة والمستوى الذي يحق لنا أن نفخر به.

وفي الختام أرجو أن يكون هذا العمل رافداً يستفيد منه القراء، وإنجازاً بالمستوى المطلوب والمتوقع لينتفع به الباحثون. وما توفيقي إلا بالله.

المؤلف

العملات المتداولة في الكويت على مر العصور

نبذة تاريخية

١- العصور القديمة

٢- العملات التي راجت في الكويت في أوائل مراحل التأسيس

٣- التطورات التاريخية التي أدت إلى استقرار التعامل بالعملة الهندية في الكويت

٤- المحاولة الأولى لإصدار عملة وطنية

٥- الدينار الكويتي

العملات المتداولة في الكويت على مر العصور والظروف التي أدت إلى رواجها

١- العملات المتداولة في الكويت قبل اتخاذ الروبية الهندية كعملة وحيدة للتداول

٢- تقسيمات العملات المتداولة وقيمة كل منها مقارنة بالأخرى

٣- التسميات المحلية لبعض العملات القديمة المتداولة

الفصل الأول

العملات المتداولة في الكويت على مر العصور

نبذة تاريخية

تبوأت الكويت موقعاً استراتيجياً بين بلدان المنطقة منذ نشأتها الأولى وأصبحت مع بداية القرن السابع عشر مركزاً تجارياً هاماً نظراً لموقعها الجغرافي الفريد وطبيعة شعبها وانفتاح حكامها وتشجيعهم للتجارة، والود والثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم على مدى القرون الماضية التي شهدت نشأة وتطور الكويت. وقد شجع الوضع السياسي والاقتصادي المستقر على ازدهار التجارة وتطور الحرف والصناعات الصغيرة مما أدى إلى نمو الدخل وانتعاش الاقتصاد وزيادة عدد السكان. كما أصبحت الكويت - بموقعها البحري المميز - ميناء هاماً تقصده البواخر التجارية، ابتداء من بداية القرن العشرين، وكانت قبل ذلك، وعلى مدى القرون الثلاثة الماضية، منفذاً تجاريا رئيسياً لبلدان الجزيرة العربية، تبحر منه مئات السفن الشراعية المصنوعة محلياً لتبادل السلع والبضائع بين الكويت والدول المجاورة لها - كالعراق وايران وبلدان الجزيرة العربية - بالإضافة إلى دول شرق افريقيا والهند وعدن.

وقد اشتهر الكويتيون منذ القدم بمهارتهم في التجارة وأمانتهم في التعامل وكدحهم المضني في سبيل نيل لقمة العيش. وقد شهدت على ذلك جميع البلدان التي توجهوا إليها طلباً للرزق أو التي عاشوا فيها لسنوات طويلة لمتابعة أعمالهم وحفظ مصالحهم. وكان ذلك قد فتح لهم المجال لمعرفة حضارات الشعوب والتعامل معها والاستفادة من خبراتها. كما أن هذه الاسفار وبحكم صفتها التجارية اتاحت لهم الفرصة للتداول بالأنواع المختلفة من العملات الرائجة في تلك البلدان ومعرفة قيمة كل منها، والتعامل بها لانجاز معاملاتهم التجارية دون تفضيل لأحدها على الآخر. وقد أدى ذلك - وفي

ظل غياب عملة رسمية محلية - إلى رواج جميع تلك العملات في الكويت خاصة وأن أعدادا كبيرة من الكويتيين كانوا يقضون جل أوقاتهم في الأسفار والابتعاد عن الوطن طلباً للرزق. لذلك فان من كان يقصد الكويت من تجار أجانب او زوار لم يكن يتحرج في اصطحاب أية كمية معه من العملات التابعة لبلاده سواء للتداول بها محلياً ، أو للتعامل بواسطتها مع التجار المحليين لانجاز معاملاته التجارية. وكان ذلك يشمل عملات جميع دول المنطقة تقريبا، حيث استمر هذا الوضع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما بسطت الروبية الهندية سيطرتها على السوق نظراً لقوتها الاقتصادية واعتماد تجارة الكويت بصورة رئيسية على التعامل مع الهند. فصارت تلك العملة، نتيجة لذلك هي العملة الوحيدة المتداولة في الكويت إلى بداية الستينات من القرن العشرين عندما صدرت العملة الوطنية الكويتية.

١- العصور القديمة

يعود تاريخ أول عملة استخدمت في الكويت إلى حوالي عام ٣٠٠ قبل الميلاد. فقد اكتشفت حملات التنقيب التي جرت في فيلكا عامي ١٩٥٨م و ١٩٥٩م بعض النقود منها ثلاث قطع نحاسية، احداها ضربها «سلوقس الأول» باسم الاسكندر الأكبر (حوالي ٣١٠-٣٠٠ قبل الميلاد). أما القطعتان الأخريان فهما في عهد انطيوخوس الثالث (٢٢٣ - ١٨٧ قبل الميلاد)[١]. وقد اكتشفت بعثة الآثار الدانمركية عام ١٩٦١م قطعة نقدية قديمة في جزيرة فيلكا تحمل على أحد وجهيها صورة «انطيوخس» الثالث حاكم الامبراطورية السلوقية، بينما نقش على وجهها الآخر صورة الإله «أبوللو» الذي كان يعتبر حامي الأسرة السلوقية. كما عثر على ١٢ قطعة نقود أخرى مسكوكة من نفس مادة العملة السلوقية تقريباً، لكنها تحمل صورة البطل «هرقل» على أحد وجهيها

(١) «تقرير شامل عن الحفريات الاثرية في جزيرة فيلكا» - وزارة الإرشاد والانباء - إدارة الآثار والمتاحف (١٩٥٨ - ١٩٦٣) صفحة ١٧ .

وصورة الإله «زيوس» على وجهها الآخر. وهذه النقود مسكوكة باسم الاسكندر الأكبر، وإن كان هناك ما يقارب من فترة قرن من الزمان بين وفاته وتاريخ ضربها[1]. ويسود الاعتقاد بأن هذه النقود قد ضربت في فيلكا وإن كان هناك اعتقاد آخر بأنها ربما ضربت في (جرها)، وهي مدينة مقابل البحرين. وقد اشتهر الجرهائيون بالتجارة وكانت طريقهم التجارية من (جرها) إلى مدخل الفرات ودجلة. وكان هؤلاء التجار يسيرون مع الأنهار في طرق القوافل القديمة إلى سوريا وفينيقية، بل وصلوا إلى «ديلوس» في البحر الأيجي [2]. كما اكتشفت البعثة الفرنسية عام ١٩٨٤م اعداداً كبيرة أخرى من العملات الفضية من الفترة الهلينستية ضربت في فترة ما قبل الميلاد يحمل بعضها صورة للملك فيليب والبعض الآخر صورة للملك سلوقس الأول وأخرى للإسكندر الأكبر المقدوني [3]. ومن المعروف أن البعثة الدانمركية التي حصلت على امتياز التنقيب في جزيرة فيلكا عام ١٩٥٨م اكتشفت بقايا مبان وآثار يونانية قديمة في الجزيرة يعود تاريخها إلى ما قبل ٣ر٥٠٠ سنة ، ويرجع بعضها إلى أيام الإسكندر الأكبر والملوك السلوقيين.

---

(١)حقائق عن الكويت – قصة الدينار الكويتي – مطبعة حكومة الكويت – ١٩٧٢ – ص٤ .

(٢) «تقرير شامل عن الحفريات الآثرية في جزيرة فيلكا» – وزارة الإرشاد والأنباء – إدارة الآثار والمتاحف (١٩٥٨ – ١٩٦٣) . صفحة ١٧ .

(٣) تاريخ النقد في الكويت (١٩٦١ – ١٩٩٠(بنك الكويت المركزي – ص٢٠ .

بعض العملات التي اكتشفت في فيلكا (١)

عملة فضية من الفترة الهلينستية
يحمل الوجه صورة الاسكندر الأكبر
المقدوني والظهر صورة الإله «زيوس»
جالس على عرشه.
اكتشفت من قبل البعثة الفرنسية
في فيلكا عام ١٩٨٤.

عملة فضية من الفترة الهلينستية
يحمل الوجه صورة الملك «فيليب»
والظهر صورة الألهة اثينا تقاتل وهي
واقفة على ظهر فيل.
اكتشفت من قبل البعثة الفرنسية
في جزيرة فيلكا عام ١٩٨٤.

عملة فضية من الفترة الهلينستية يحمل
الوجه صورة الملك «سلوقس الأول»
والظهر صورة الإله «زيوس» جالس على
عرشه.
اكتشفت من قبل البعثة الفرنسية في
فيلكا عام ١٩٨٤.

عملة برونزية من الفترة الهلينستية
يحمل الوجه صورة الملك انطيوخوس
الثاني والظهر صور إلاهة النصر واقفة
على قارب بشكل بطة.
اكتشفت من قبل البعثة الدنمركية
في جزيرة فيلكا عام ١٩٦١.

---

(١) تعود هذه العملات لمتحف الكويت الوطني.

٢- العملات التي راجت في الكويت في أوائل مراحل التأسيس

بدأت الكويت خطواتها الأولى نحو تأسيس كيان مستقل مع بدايات القرن الثامن عشر حيث كان يشار إليها بالقرين، وازدهرت فيها الحركة التجارية تدريجياً، وصارت سفنها تجوب البحار متوجهة شرقاً إلى الهند وموانئ فارس، وغرباً إلى عُمان واليمن وشرق أفريقيا لتجلب منها مختلف أنواع البضائع. وقد صارت عملات تلك الدول معروفة القيمة ومقبولة التداول بين الكويتيين، سواء داخل بلدهم أو في تلك البلدان، مما أدى إلى رواج تلك العملات في الكويت، ابتداءً من الليرة الذهبية العثمانية وتوابعها إلى الغران الإيراني والروبية الهندية إلى البرقشي الزنجباري والبيزة العمانية والريال النمساوي (ماريا تيريزيا) الذي كان يطلق عليه محلياً «الريال الفرنسي»، ثم الجنيه الانجليزي الذهبي بالإضافة إلى «طويلة الحسا»، وهي عملة محلية تستخدم في الأحساء تشبه مشبك الشعر الصغير وتتكون من ثلاث فئات، نحاسية وفضية وذهبية. ومن العوامل التي أدت إلى رواج هذه العملات محلياً تحول الكويت تدريجياً إلى مركز تجاري لاستيراد مختلف أنواع البضائع من الهند وشرق افريقيا وإعادة تصديرها إلى الدول المجاورة، وعدم وجود عملة محلية رسمية يتم التداول بها بين الناس. ولم تكن هناك أي مفاضلة لأي عمله على أخرى بين الكويتيين بل كانت جميع هذه العملات مقبولة لدى الجميع، وكان التجار يقبلون تسوية معاملات الدفع فيما بينهم بأي من تلك العملات [١].

٣- التطورات التاريخية التي أدت إلى استقرار التعامل بالعملة الهندية في الكويت

من المعروف أن السفن الكويتية المتجهة إلى الهند كانت تحمل معها اللؤلؤ الذي كان يصطاده البحاره الكويتيون في الخليج، والتمور التي كانت تنقلها السفن الكويتية من العراق. وكانت هذه السفن تعود وهي محملة بالأخشاب والتوابل والسكر والشاي والأرز والأقمشة وبضائع أخرى لا حصر لها وذلك لإعادة تصدير جزء كبير

(١) حقائق عن الكويت - قصة الدينار الكويتي - مطبعة حكومة الكويت - ١٩٧٢ - ص٧ .

منها إلى الدول المجاورة. وقد أدى ذلك إلى توسع الحركة التجارية في الكويت تدريجياً وزيادة أعداد السفن المتجهة إلى الهند وشرق افريقيا. وبمرور الزمن وزيادة النشاط التجاري واستقرار الوضع السياسي أصبحت الكويت محطة مهمة يتم فيها تنزيل البضائع القادمة من الهند والمتجهة لبلدان الشرق الأوسط واوروبا، لإعادة شحنها إلى بغداد أو حلب بواسطة قوافل الجمال، لتأخذ طريقها من هناك إلى اوروبا. وقد ازدادت أهمية الكويت كمركز تجاري ، يصل الهند بالشرق الأوسط وأوروبا ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتحديداً عام ١٧٧٦م كنتيجة مباشرة لتأزم العلاقة بين فارس والدولة العثمانية ونشوب الحرب بينهما وقيام الأولى بحصار البصرة لمدة ثلاثة عشر شهراً ثم احتلالها في أبريل من عام ١٧٧٦م مما أدى إلى قيام شركة الهند الشرقية الإنجليزية - التي كانت تعتبر كبرى القوى التجارية الأوروبية في الخليج آنذاك - بتفريغ بضائعها في الكويت بدلاً من البصرة. وبذلك أصبحت الكويت محطة رئيسية لقوافل الجمال التي كانت تنقل البضائع من البصرة إلى حلب طوال فترة الحصار والإحتلال الذي استمر إلى عام ١٧٧٩م. وقد استمرت القوافل أثناء تلك الفترة بشحن البضائع من الكويت إلى حلب متجنبة المرور بالبصرة، وبهذا حُلّت مشكلة تصريف بضائع الهند في بلدان الشرق الأوسط واوروبا خلال فترة احتلال البصرة. ويذكر أن شركة الهند الشرقية الانجليزية أعادت فتح مكتبها في البصرة بعد انسحاب القوات الفارسية من هناك عام ١٧٧٩، لكنها عادت لتنقله إلى الكويت مرة أخرى عام ١٧٩٣ عندما نشبت بعض المشاكل بين ممثلي الحكومة البريطانية في البصرة والسلطات العثمانية، حيث استمر ذلك لمدة سنتين. وقد أدى ذلك إلى توسع النشاط التجاري في الكويت مرة أخرى بعد أن دعى المقيم البريطاني في بوشهر ربابنة السفن الانجليزية بتفريغ بضائعهم في الكويت بدلاً من البصرة كلما كان ذلك ممكناً[١].

(١) تاريخ الكويت الحديث - الدكتور أحمد مصطفى أو حاكمة - ص ١١٣ .

وفي عام ١٨٢١م - وللمرة الثالثة -انتقلت وكالة شركة الهند الشرقية الانجليزية بكاملها من البصرة إلى الكويت نتيجة للخلاف الذي نشب بين باشا بغداد والممثل السياسي الانجليزي فيها، حيث استقرت لمدة أربعة أشهر عادت بعدها الوكالة إلى البصرة بعد حل الأزمة [١]. ومن البديهي أن اتخاذ الكويت مقراً بديلاً لأنشطة شركة الهند الشرقية أثناء الأزمات زاد من أهميتها كمركز تجاري يعتمد عليه وأدى إلى تثبيت كيانها السياسي والاقتصادي كبلد مستقل عن الدولة العثمانية وبعيداً عن تأثيراتها السياسية. كما عزز ذلك علاقة أمير الكويت آنذاك - الشيخ عبدالله بن صباح، الحاكم الثاني للكويت (من ١٧٦٢م إلى ١٨١٥م)[٢] ومن بعده ابنه الشيخ جابر(من ١٨١٥م إلى ١٨٥٩م) - مع شركة الهند الشرقية. ومع توسع التبادل التجاري بين الكويت والهند بدأت الروبية الهندية تأخذ مكانها شيئاً فشيئاً كعملة مقبولة محلياً مع بقية العملات التي كانت متداوله.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، وبعد استلام الشيخ مبارك الصباح لمقاليد الحكم، ومواجهته لكثير من المشاكل والأطماع الخارجية التي ازدادت تجاه الكويت كنتيجة حتمية لازدهارها الاقتصادي، ودورها الريادي بين كيانات المنطقة في عهده، اضطر إلى عقد اتفاقية الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩م لكبح جماح تلك الأطماع. وقد أدت تلك الاتفاقية إلى توطيد العلاقة مع الحكومة البريطانية وحكومة الهند الإنجليزية واستقرار الوضع السياسي في الكويت وتأكيد استقلاليتها وزيادة الثقة في التعامل التجاري معها مما جعلها تتبوأ تلك المكانة بجدارة. وقد نتج عن تلك التطورات دخول العملة الهندية إلى الكويت بقوة، خاصة مع ارتباط الهند بالتاج البريطاني واعتماد الكويت بصورة أكبر على التجارة مع الهند التي شكلت العصب الرئيسي للحركة التجارية في الكويت. وفي ظل تلك التطورات شقت العملة الهندية طريقها كأهم عملة يفضلها التجار والمواطنون في تعاملاتهم اليومية، خاصة مع زيادة

---

(١) الكويت في دليل الخليج العربي-جي .ج .لوريمر .جمع وتنسيق وتعليق السيد/ خالد سعود الزيد - ص٨٧ .

(٢) تاريخ الكويت الحديث - الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكه - ص٣٦ .

ارتباط الكويت التجاري مع شركة الهند الشرقية التي كانت تمثل الذراع الاقتصادي لحكومة الهند الإنجليزية. ومن الأحداث التي تروى، والتي ساهمت أيضاً في تبوؤ الروبية الهندية للمكانة التي احتلتها كعملة مفضلة بين الكويتيين في تلك الفترة، أن أحد التجار الكويتيين باع كمية كبيرة من اللؤلؤ في الهند وجلب معه إلى الكويت مبالغ كبيرة جداً من الروبيات (الفضية) مما أدى إلى انتشارها في الأسواق المحلية وتقلص التعامل بالعملات الأخرى بل واختفاؤها نهائياً مع الوقت.[1]

وقد تكرس التعامل بتلك العملة نهائياً وأصبحت هي العملة الوحيدة الرائجة في الكويت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وتقلص نفوذ الدولة العثمانية.

٤- المحاولة الأولى لإصدار عملة وطنية

كانت هناك محاولة لإصدار عملة محلية في الكويت عام ١٣٠٤هـ (١٨٨٦م) في عهد الشيخ عبدالله الصباح الثاني ، الحاكم الخامس للكويت. فقد أمر الشيخ عبدالله بن صباح بسك عملة نحاسية خاصة نُقش على أحد وجهيها كلمة (الكويت) وتاريخ الإصدار (١٣٠٤هـ) بينما حمل الوجه الآخر إمضاء الشيخ عبدالله الصباح. وقد تم سك هذه العملة محليا وبصورة بدائية، حيث تختلف كل قطعة تقريبا من تلك العملة عن غيرها شكلا وحجما وسماكه وكتابة أيضاً. وقد استمرت تلك العملة في التداول لفترة قصيرة ثم تم سحبها من الأسواق.

ويمكن اعتبار محاولة الشيخ عبدالله بن صباح اصدار عملة مستقلة للكويت انعكاساً للوضع الاقتصادي القوي الذي تميزت به سنوات حكمه. كما يعكس ذلك طموحاته في بناء كيان مستقل عما جاوره من بلدان. ويؤكد عدم خضوعه لأي تأثيرات خارجية من خلال المواقف والأدوار التي قام بها أثناء فترة حكمه.

---

(١) حقائق عن الكويت – قصة الدينار الكويتي – مطبعة حكومة الكويت – ١٩٧٢ – ص ٧ .

العملة الكويتية الصادرة عام ١٣٠٤هـ (١٨٨٦م)[١]
في عهد الشيخ عبدالله الصباح الثاني
(الحاكم الخامس للكويت)

(١) تعود هذه العملة لمتحلف الكويت الوطني .

ومن المعروف أن فترة حكم الشيخ عبدالله بن صباح بن جابر بن عبدالله بن صباح الأول - الملقب بعبدالله الثاني - قد امتدت حوالي خمسة وعشرين سنة (١٨٦٦م - ١٨٩٢م). وقد شهدت الكويت خلال فترة حكمه كثيرا من الأحداث الاقتصادية والسياسية. وكانت الكويت في تلك الفترة تملك اسطولاً بحرياً استخدمه الشيخ عبدالله الصباح لدعم عدد من حلفائه من حكام المناطق المجاوره عندما واجهوا الأزمات، حيث كانت له أدوار بارزه في ذلك. كما لعب الشيخ عبدالله بن صباح دوراً هاماً في مصالحة بعض حكام المنطقة وحل المشاكل فيما بينهم. ومن الأحداث المهمة التي شهدتها فترة حكمه استقرار الإمام عبدالرحمن الفيصل آل سعود وعائلته في الكويت عام ١٨٩١م حيث رحب به الشيخ عبدالله الصباح وأكرم وفادته[١].

ويذكر عن الشيخ عبدالله الثاني بن صباح «أنه كان يلبس الملابس العربية من الحرير الفاخر ويرتدي عباءة موشَّاة بالذهب ويداه تشعَّان بالألماس، وقد غرس في وشاحه الحريري الأبيض الذي لفه حول وسطه خنجراً صغيراً ذا قبضة من الذهب الصلد وقد طعم باللؤلؤ والفيروز والياقوت والزمرد».[٢] ويعكس ذلك بالتأكيد الوضع الاقتصادي المزدهر الذي ساد البلاد في معظم فترة حكمه، بالرغم من مرور بعض الأزمات الاقتصادية التي أثرت سلباً على معيشة السكان. ففي عام ١٨٦٧م وبعد عام واحد من استلامه الحكم واجهت الكويت ازمة اقتصادية خانقة استمرت إلى عام ١٨٧٠م قاسى الكويتيون خلالها الكثير. وقد فتح الشيخ عبدالله الصباح خزائنه في تلك الفترة أمام الكويتيين ليرفع عنهم الضائقة حيث لم يترك وسيلة إلاّ اتبعها للتخفيف عنهم[٣].

---

(١) تاريخ الكويت السياسي - حسين خلف الشيخ خزعل . الجزء الأول . ص١٤٤

(٢) نفس المصدر- ص ١٣٢ .

(٣) نفس المصدر- ص ١٣٣ .

٥- الدينار الكويتي

استمر التداول بالروبية الهندية في الكويت، وكذلك دول الخليج العربية - فيما عدا المملكة العربية السعودية - خلال عهد الحماية والنفوذ البريطاني في المنطقة إلى أن نالت تلك الدول استقلالها. وكانت الكويت سباقة في اصدار عملتها الوطنية عندما برزت الحاجة إليها سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. ففي اكتوبر من عام ١٩٦٠ صدر المرسوم الأميري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ بقانون النقد الكويتي الذي نص على جعل الدينار الكويتي العملة الرسمية للبلاد. كما تأسس على أثر ذلك مجلس النقد الكويتي الذي أنيطت به عمليات اصدار تلك العملة. وبذلك طويت صفحة تاريخية طويلة من تعامل الكويتيين بالعملات الأجنبية خلال العصور التي سبقت تداولهم بالدينار.

العملات المتداولة في الكويت على مر العصور والظروف التي أدت إلى رواجها

١- العملات المتداولة في الكويت قبل اتخاذ الروبية الهندية كعملة وحيدة للتداول

كان الكويتيون في الماضي - وإلى بداية العقد الأول من القرن العشرين كما ذكرنا - يقبلون التداول بأي من العملات التي كانت معروفة لديهم آنذاك، دون تمييز أو تفضيل لعملة على أخرى. ونظراً لتباين تلك العملات في القيمة والشكل والمصدر فاننا سنتطرق إلى كل منها ببعض التفصيل مع الإشارة إلى ما قد يبرز من نواحي اقتصادية وتاريخية واجتماعية لها علاقة بأي من تلك العملات، أو أحداث تستحق الذكر. وتشمل دراستنا في هذا الجزء العملات التالية: طويلة الحسا، الليرة العثمانية، الغران الإيراني، الريال النمساوي (الذي تعارف الكويتيون في الماضي على تسميته بالريال الفرنسي)، البرقشي الزنجباري والبيزة العمانية ، والليرة الإنجليزية.

طويلة الحسا:

تم تداول هذه العملة ذات الشكل الغريب في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، تقريبا في الإحساء، وكانت من أوائل العملات المستخدمة في الكويت. وتشبه هذه العملة «مشبك» الشعر الذي تستخدمه النساء وتتكون من ثلاث فئات، ذهبية وفضية ونحاسية، وتعادل قيمة كل منها وزنها من المعدن المصنوعة منه، حيث كان الناس يتداولونها كأي عملة أخرى للبيع والشراء.

وقد تحدث الرحالة بلجريف (Palgrave) عن هذه العملة في كتابه المطبوع عام ١٨٦٦م واشار اليها بأنها عملة نقدية محلية يتداول بها الناس في الأحساء وتدعى «الطويلة»، وأنه بالنظر إليها فإنها اسم على مسمى. وقد وصفها بأنها تتكون من عمود صغير من نحاس طوله حوالي إنش، يتشعب من إحدى نهايتيه، وتساوي كل ثلاثة منه قرش واحد. وقد ضربت طويلات فضية وذهبية ونحاسية في أيام القرامطة ولكنها أذيبت منذ أمد بعيد[1]، ويشير السيد جلال الحنفي إلى مثل كويتي قديم يقول «مثل طويلة الحسا ما تنخرج إلا ببلادها» ومعناه أنه لا قيمة للشخص إلا في وطنه.

«طويلة الحسا»(٢)

النحاسية

الفضية

الذهبية

(١) الألفاظ الكويتية - الشيخ جلال الحنفي - مطبعة أسعد - بغداد - ١٩٦٤م .

(٢) تعود هذه العملات للسيد عادل محمد عبدالمغني .

العملة العثمانية:

كانت الدولة العثمانية مستمرة في بسط نفوذها على معظم الدول العربية في الشرق الأوسط والجزيرة العربية إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، مما ترتب على ذلك استخدام عملتها في معظم هذه البلدان كعملة وحيدة، فيما عدا عدد من دول الجزيرة العربية التي كانت تستخدم - بالاضافة إلى العملة العثمانية - عملات أخرى، منها الهندية وماريا تيريزا، وعملات محلية سكت باسم شيوخ وسلاطين تلك البلدان. كان من بين هذه البلدان - كما ذكرنا - الكويت وبلدان الخليج العربية واليمن، بالإضافة إلى عدن التي كانت تحت الحكم البريطاني. وكانت الليرة الذهبية العثمانية تصل إلى هذه البلدان كعملة تجارية، بينما يتم التداول بالفئات الفضية والنحاسية إن توفرت، كما هو الحال بالنسبة لبقية العملات الأخرى الرائجة في هذه البلدان.

وتتكون العملة العثمانية من الليرة الذهبية التي تساوي ١٠٠ قرش ، بينما ينقسم القرش إلى ٤٠ بارة وتساوي البارة ٣ «أكشات» ومفردها «أكشه». أما الفئات المستخدمة فهي فئة الليرة الواحدة والنصف ليرة والربع ليرة وكلها من الذهب(١)، وتتكون الفئات الفضية من فئة العشرين قرشاً، وهي ذات حجم كبير وبنفس حجم الريال، وفئة العشرة قروش والخمسة قروش والقرشان والقرش الواحد(٢). أما الفئات النحاسية فهي فئة العشرين بارة والعشر بارات والخمس بارات والبارة الواحدة، بالإضافة إلى وجود تقسيمات وفئات عديدة أخرى كانت سائدة. وقد تم إدخال تعديلات أساسية على العملة العثمانية في عام ١٨٤٤م أثناء حكم السلطان عبدالمجيد(٣)، الذي أُطلق اسمه على العملة العثمانية بشكل عام، سواء أثناء فترة حكمه أو بعد ذلك، حيث كانت تسمى «المجيدية».

---

(١) هناك فئات ذهبية كبيرة القيمة منها فئة الخمسمائة قرش والمائتان وخمسون قرشاً وهي نادرة الاستعمال في التعامل العادي .

(٢) اختلفت احجام هذه الفئات الفضية حسب الفترة التاريخية التي صدرت فيها حيث كان حجمها يعتمد على قيمة الفضة والفئة التي تمثلها .

(٣) World Coins - C. Krause and C. Mishler، 1993 Edition، P. 1847

فئات البارة (من النحاس)
السلطان عبدالمجيد
١٢٥٥ هـ - ١٢٧٧ هـ (١٨٣٩م - ١٨٦١م)

فئة ٥ بارة (١٢٥٥هـ)

فئة ١٠ بارة (١٢٥٥هـ)

فئة ٢٠ بارة (١٢٥٥هـ)

فئات البارة (من النحاس)
السلطان عبدالعزيز
١٢٧٧ هـ - ١٢٩٣ هـ (١٨٦١م - ١٨٧٦م)

فئة ١٠ بارة (١٢٧٧هـ)

فئة ٢٠ بارة (١٢٧٧هـ)

فئات البارة (من النيكل)

السلطان محمد الخامس

١٣٢٧ هـ - ١٣٣٦هـ (١٩٠٩م - ١٩١٨م)

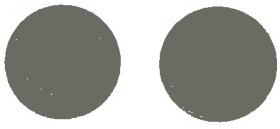

فئة ٥ بارة

فئة ١٠ بارة

فئة ٢٠ بارة

فئة ٤٠ بارة

عملات عثمانية فضية

١- السلطان مصطفى الثالث - ١١٧١هـ - ١١٨٧هـ - (١٧٥٧م- ١٧٧٤م)

فئة قرش واحد

٢- السلطان عبد الحميد الأول - ١١٨٧هـ - ١٢٠٣هـ (١٧٧٤م - ١٧٨٩م)

فئة قرش واحد

عملات عثمانية فضية

٣- السلطان محمود الثاني - ١٢٢٣ هـ - ١٢٥٥هـ (١٨٠٨م - ١٨٣٩م)

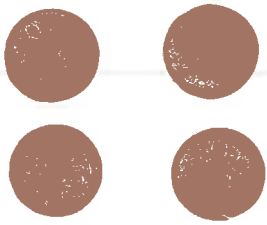

فئة بارة واحدة

فئة ١٠ بارة

فئة ٢٠ بارة

فئة قرش واحد (٤٠ بارة)

فئة ١٠٠ بارة

عملات عثمانية فضية

٤- السلطان عبد العزيز- ١٢٧٧ هـ - ١٢٩٣هـ - (١٨٦١م - ١٨٧٦م)

فئة ٢٠ قرش

٥- السلطان مراد الخامس - ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦م)

فئة ١٠ قروش

٦- السلطان عبد الحميد الثاني - ١٢٩٣ هـ - ١٣٢٧هـ (١٨٧٦م - ١٩٠٩م)

فئة ٥ قروش

عملات عثمانية فضية

٧ - السلطان محمد الخامس ١٣٢٧هـ - ١٣٣٦هـ (١٩٠٩م - ١٩١٨م)

فئة قرش واحد

فئة ٥ قروش

فئة ٢٠ قرش

عملات عثمانية ذهبية

١- السلطان محمود الثاني - ١٢٢٣ هـ - ١٢٥٥هـ (١٨٠٨م - ١٨٣٩م)

فئة ١/٤ «محبوب»(١)

فئة «محبوب» واحد

فئة اثنان «محبوب»

* أطلق على فئة «المحبوب» الذهبية اسم «ألتن» أيضاً.

عملات عثمانية ذهبية

١- السلطان محمد الخامس (رشاد) - ١٣٢٧هـ - ١٣٣٦هـ (١٩٠٩م - ١٩١٨م)

فئة نصف ليرة (رشادية)

فئة ليرة واحدة (رشادية)

فئة خمس ليرات رشادية (ريِّح بالك!!)

ويبدو أن العملة العثمانية كانت من أوائل العملات التي استخدمت في الكويت نظراً لانتشارها كعملة وحيدة في عدد من البلدان المجاورة وقبولها من قبل التجار وأهل البادية، خاصة في تلك الفترات التي شهدت امتداد قوة الدولة العثمانية ونفوذها على معظم الدول العربية. ولا شك أن تبوؤ الكويت كمركز تجاري يربط الهند باوروبا من خلال رسو سفن شركة الهند الشرقية الانجليزية فيها منذ حوالي عام ١٧٧٥م - وربما قبل ذلك - والتي كانت تنقل إليها البضائع من الهند، وتوجه قوافل الجمال التي كانت تنقل تلك البضائع منها إلى اوروبا عبر بغداد وحلب، قد أدى إلى قبول وتداول عملة تلك الدولة في الكويت كوسيلة لانجاز المعاملات التجارية بين مختلف الاطراف. ومن الثابت تاريخياً أن الكويت - ومنذ السنوات الأولى لحكم الشيخ صباح الأول (١٧١٨-١٧٧٦م)[١] - كانت تمثل ميناء مهماً في شمال الخليج للتجارة القادمة من الهند والمتوجهة إلى الشام، ومحطة مهمة للمسافرين وللقوافل التجارية الراغبة في عبور الصحراء والمتوجهة بتجارتها إلى حلب. «إذ كانت القوافل التجارية من الكويت إلى حلب تتكون - في بعض الأحيان - من حوالي ٥٫٠٠٠ من الجمال يصاحبها الف من الرجال حيث كانت تعرفة المرور تصل إلى ما بين ٣٥-٤٠

---

(١) يذكر السيد حسين خلف الشيخ خزعل في كتابه (تاريخ الكويت السياسي) هذه الفترة على أنها فترة حكم الشيخ صباح الأول ، أول حاكم لأمارة الكويت ، لكن هناك شواهد وأدلة غير قليلة تدل على أن نشأة الكويت كانت في بداية القرن السابع عشر . كما أن بعض الشواهد تشير إلى أن اختيار أول حاكم للكويت كان في عام ١٦١٣م وليس في عام ١٦٩٨م أو عام ١٧١٨م كما يروي السيد حسين خزعل وغيره من المؤرخين . وقد أصبح هذا الموضوع مدار بحث الباحثين الذين انهمكوا في دراسة بعض الوثائق التاريخية التي تعود إلى بداية القرن السابع عشر والتي تشير إلى الكويت ككيان مستقل لا يخضع لأي من حكام البلدان المجاورة له . وللمزيد من المعلومات يمكن للقارئ ، أن يعود إلى «رحلة مرتضى بن علوان» عام ١٧٠٩م وما دوَّنه فيها من معلومات ووصف عن الكويت ، والتي نشرتها جامعة الكويت عام ١٩٩٧م . كما أن مذكرة مركز البحوث والدراسات الكويتية حول النظام السياسي لدولة الكويت تعطي عدداً من المؤشرات في هذا الشأن . ويعالج الدكتور يعقوب يوسف الغنيم في كتابه «الكويت تواجه الأطماع» هذا الموضوع بتفصيل دقيق يؤكد فيه من خلال الوثائق الغير قابلة للنقاش نشأة الكويت قبل عام ١٦١٣م ، وهو العام الذي اختير فيه أول حاكم للكويت حسب ما تشير اليه بعض الأحداث والوثائق .

قرشاً لكل جمل بحمولة ٧٠٠ رطل [١]. وتستغرق رحلة القافلة من الكويت إلى حلب سبعين يوماً تنقل خلالها البضائع التي تتكون أساساً من الأقمشة والخيوط القطنية والقهوة والتوابل وغيرها»[٢].

الغران الإيـراني:

من العملات التي استخدمت في الكويت أيضاً العملة الإيرانية - الفضية منها والنحاسية - وذلك نظراً لقرب البلدين من بعضهما البعض وقِدم عمليات التبادل التجاري بينهما. فقد كانت الكويت تعتمد بصورة كبيرة على كثير من المنتجات الاستهلاكية - وفي مقدمتها المواد الغذائية - القادمة من ايران عبر البحر ، بواسطة السفن الشراعية التابعة للبلدين والتي كانت تجوب المسافة بين ساحلي الخليج يومياً. كما كانت تجارة اعادة التصدير من الكويت لإيران لكثير من المنتجات تمثل جزءً كبيراً من مستوردات الكويت من الهند وافريقيا، واوروبا في فترات لاحقة. وقد أدى ذلك إلى معرفة الكويتيين بالعملة الإيرانية التي راجت مع بقية العملات المستخدمة في الكويت قديماً.

وتتكون العملة الإيرانية في الماضي من «التومان» الذي يساوي ١٠ «غرانات»، بينما ينقسم الغران إلى ٢٠ شاهيه والشاهيه إلى ٥٠ دينار (أي أن الغران يساوي ١٫٠٠٠ دينار بينما يساوي التومان ١٠٫٠٠٠ دينار). ويبدو أن استخدام هذه العملة في الكويت قد بدأ مع بداية القرن التاسع عشر أثناء حكم الشيخ جابر بن عبد الله الصباح (جابر العيش) الذي امتدت فترة حكمه من عام ١٨١٥ - ١٨٥٩م، حيث شهدت الكويت أثناء تلك الفترة ازدهاراً اقتصادياً كبيراً خاصة مع انتقال الوكالة التجارية الإنجليزية بكاملها من البصرة إلي الكويت عام ١٨٢١م إثر الخلاف الذي نشب بين حكومة الهند الإنجليزية وباشا بغداد العثماني.

وقد عاصرت فترة حكم الشيخ جابر بن عبدالله الصباح عدد من الملوك الايرانيين أهمهم الملك فتح علي شاه ومحمد شاه وناصر الدين شاه الذي حكم إيران خلال الفترة من عام ١٨٤٨م إلى ١٨٩٦م. وكان يتم سك العملة الإيرانية أثناء تلك العهود بالمطارق في مختلف المدن الإيرانية وتختلف أشكالها حسب المدينة. وقد بدأ سك العملة الإيرانية

(١) يبدو أن المقصود هنا القرش العثماني .

(٢) The postal Agencies in Eastern Arabia and the Gulf. Niel Donaldson- P. 90-1975.

لأول مرة بواسطة الآلة في منتصف القرن التاسع عشر. ويبدو أن العملة الإيرانية انتشرت بصورة أكبر في الكويت أثناء فترة حكم الملك ناصر الدين شاه حيث تم استخدام النوعان من العملة - المسكوك بالمطارق، وذلك المسكوك بالآلة - وكان يطلق محليا على الأول «بودبيلة» وعلى الثاني «الشرخي». وتعني كلمة «بودبيلة» القطعة الغير منتظمة الشكل بينما تعني كلمة «الشرخي» المصنوعة بالآلة والمنتظمة الشكل والإستدارة. ويبدو أن معظم العملات الإيرانية التي استخدمت في الكويت كانت من الفئات الصغيرة - النحاسية والفضية - والتي هي عبارة عن فئة «الشاهية» الواحدة وتوابعها، والتي تتكون من النحاس، بالإضافة إلي الغران وتقسيماته التي كانت تتكون من الفضة. وكان الإصدار المسكوك بالمطارق في عهد الملك ناصر الدين شاه مكتوب على أحد وجهيه (السلطان ابن السلطان ناصر الدين شاه فاجار) بينما كتب على الوجه الآخر اسم المدينة التي سكت بها العملة وسنة سكها. وقد استمر ذلك خلال الفترة ١٨٤٨م إلى ١٨٧٥م.

أما العملة المسكوكة بالآلة فقد بدأ التداول بها في إيران بعد سكها عام ١٨٧٦م[١]. وتمثل هذه العملة الإصدار الثاني في عهد الملك ناصر الدين شاه، حيث وضع على أحد وجهيها شعار الدولة وهو الشمس - وفيما بعد الأسد والشمس - ، وعلى الوجه الآخر عبارة «رايج مملكة ايران»[٢]. ومن الفئات التي استخدمت في الكويت من الإصدارين - المطارق (بودبيلة) والآلة (الشرخي) - الربع شاهيه والنصف شاهيه والشاهيه الواحدة (القَمَري) وهي من النحاس، وفئات الربع غران ونصف غران والغران الواحد، وهي من الفضة[٣].

وفي عام ١٨٩٧م توفى الملك ناصر الدين شاه وحكم من بعده الملك مظفر الدين شاه، الذي توفى عام ١٩٠٧م وورثة الملك محمد علي شاه الذي استمر بالحكم إلى عام ١٩٠٩م. حيث استلم الحكم من بعده الملك أحمد شاه إلي عام ١٩٢٠. وقد صدرت أثناء حكم هؤلاء الملوك نفس الفئات السابقة وهي مسكوكة بالآلة حيث استمر استخدام الغران الإيراني في الكويت جنبا إلى جنب مع بقية العملات المتداولة في تلك الفترة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما استقر التعامل بالروبية الهندية كعملة وحيدة في الكويت.

---

(١) World Coins - C. Kraase and C. Mishler، 1993 Edition، P. 1108 .

(٢) نفس المصدر - ص ١١١٠ .

(٣) من مقابلة للكاتب مع المرحوم الحاج إسماعيل علي جمال عام ١٩٨٠م .

بعض العملات الإيرانية المستخدمة في الكويت
خلال الفترة من أوائل القرن التاسع عشر
إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

١- عملة «بودبيلة» (سك المطارق)

عملات نحاسية

عملات فضية

٢- عملة الشرخي (سك الآلة)

فئات نحاسية

١/٢ شاهية(٢٥ دينار)
١٣٠٠هـ (١٨٨٢م)

شاهية (٥٠ دينار)
١٢٩٥هـ (١٨٧٨م)

شاهيتين (١٠٠ دينار)

فئات من النيكل

فئة ٥٠ دينار(١٣١٨هـ)

فئة ١٠٠ دينار(١٣٠٥هـ)

فئات فضية إيرانية مختلفة

١- فئة غران (١,٠٠٠ دينار)

ناصر الدين شاه
١٢٩٧هـ (١٨٧٩م)

مظفر الدين شاه
١٣٢٣هـ (١٩٠٥م)

أحمد شاه
١٣٣٠هـ (١٩١١م)

٢- فئة غرانان (٢,٠٠٠ دينار)

ناصر الدين شاه
١٢٩٨هـ (١٨٨٠م)

مظفر الدين شاه
١٣٢٣هـ (١٩٠٥م)

أحمد شاه
١٣٣٠هـ (١٩١١م)

فئات فضية إيرانية مختلفة

٣- فئة ٥ غران (٥,٠٠٠ دينار)

مظفر الدين شاه

١٣٢٠هـ (١٩٠٢م)

أحمد شاه

١٣٣٣هـ (١٩١٤م)

الريال النمساوي (ريال ماريا تيريزا) (Maria Theresa)

اطلق سكان الجزيرة العربية - خطأً - على العملة النمساوية من فئة «الثالر» اسم الريال الفرنسي، وهو في الواقع ليس كذلك بل هو «ريال» نمساوي - إن صح التعبير - يحمل صورة امبراطورة النمسا خلال الفترة ١٧٤٥-١٧٨٠م. وقد تم تداول هذه العملة التجارية إلى ما بعد منتصف القرن العشرين في كثير من دول العالم لقوتها ومتانة مركزها المالي. وكانت هذه العملة من العملات الرائجة في الكويت منذ أيامها الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى تقريباً.

والملكة «ماريا تيريزا» هي ابنة امبراطور النمسا «شارلز السادس»، الذي توفى عام ١٧٤٠م ، ووريثته الوحيدة. وقد أصبحت ملكة هنغاريا وبوهيميا - اللتان كانتا تخضعان للتاج النمساوي - عام ١٧٤٠م ، بينما أصبح زوجها فرانسيس الأول امبراطوراً للنمسا عام ١٧٤٥م بعد حروب وقلاقل كثيرة أعقبت وفاة والدها. كما لقبت هي أيضاً بالامبراطورة في نفس العام. وفي عام ١٧٦٥م توفى زوجها فاصبح ابنها جوزيف الثاني امبراطوراً على النمسا وما تتبعها من بلدان ، وصار الاثنان - ماريا تيريزا وابنها جوزيف - يتعاونان على حكم امبراطورية النمسا التي ضمت عدداً من الأقطار المجاورة لها. وقد شجعت الامبراطوره ماريا تيريزا أثناء فترة حكمها التجارة واهتمت بالوضع الاقتصادي لبلادها وشجعت التعليم وعملت على رفع مستوى المعيشة مما أدى إلى ازدهار الإمبراطورية وزيادة الثروة الوطنية فيها واتساع نفوذها[1].

وبدأت صورة ماريا تيريزا تظهر على العملة المعدنية ابتداء من عام ١٧٤٠م بينما سُكَّت أيضاً عملات تحمل صورة زوجها الامبراطور فرانسيس الأول ومن بعده ابنها جوزيف الثاني. وقد نالت العملة النمساوية في عهد ماريا تيريزا قوة وسمعة عالمية وصارت متداولة خارج حدود الامبراطورية من الشرق إلى الغرب لما يقارب القرنين من الزمان بعد وفاة هذه الامبراطورة.

---

(١) الموسوعة البريطانية - طبعة عام ١٩٧٣ - مجلد رقم ١٤ - ص ٨٦٩ .

ويتعامل التجار «بالريال الفضي» كبير الحجم وهو من فئة «الثالر» - أو الدولار باللهجة المحلية - حيث يزن حوالي ١ر٢٨ جرام من خليط الفضة وبعض المعادن الأخرى، بينما تمثل الفضة ٣ر٨٣٪ من وزنه (أي ٣٨ر٢٣ جرام من الفضة الصافية[١]. ويحمل «الثالر» أو «الريال الفرنسي»، كما يسميه سكان الجزيرة العربية، صورة الامبراطورة ماريا تيريزا على أحد وجهيه وقد كتب حوله اسمها ولقبها، بينما يحمل على الوجه الآخر شعار امبراطورية النمسا في عهدها وهو «النسر الامبراطوري» ذو الأربعة أذرع مع الدرع التقليدي للدولة في الوسط . وقد انتشر هذا الريال بصورة واسعة في الجزيرة العربية وافريقيا وبلدان الشرق الأوسط وكثير من البلدان التي ليس لها عملة محلية، وصار التجار وعموم الناس يفضلونه في التعامل على ما سواه من العملات خلال القرنين الماضيين واطلقوا عليه اسم الريال الفرنسي. وقد أدى ذلك إلى استمرار النمسا في سك هذه العملة بنفس الشكل السابق وبكميات كبيرة ابتداء من عام ١٧٨١م، وهو العام الذي تلى وفاة الامبراطوره، دون تغيير في التاريخ الذي بقي كما هو - عام ١٧٨٠م - وهو تاريخ آخر اصدار من «الثالر» اثناء حياة ماريا تيريزا. كما بدأت مؤسسات سك العملة في كثير من دول اوروبا وغيرها من بلدان، باصدار نفس الشكل من هذا «الريال» وبنفس الوزن من الفضة وبذلك اكتسب صيتاً عالمياً لم تسبقه إليه أي عملة أخرى. أما مراكز سك العملة التي أصبحت تعيد سك واصدار ريال ماريا تيريزا - بالاضافة إلى دار سك العملة في فيينا - فمن بينها دور السك في براغ وميلان والبندقية وجونزبورغ (في النمسا أيضاً) ولندن وباريس وبروكسل وروما وبومبي وفلورنسا وكارلزبورغ وكريمنتز، حيث يقدر عدد ما تم سكه من هذه الفئة حوالي ٠٠٠ر٠٠٠ر٨٠٠ قطعة إلى ما بعد منتصف القرن العشرين[٢].

---

(١) World Coins، C. Krause and C. Mishler، 1993 Edition، P. 145 .

(٢) نفس المصدر ١٤٥ .

ريال ماريا تيريزا أو(الريال الفرنسي)
كما يشار إليه في منطقة الجزيرة
العـربيـــة

الريال البرغشي (الزنجباري) والبيزة السعيدية (العُمانية):

من العملات التي استخدمت في الكويت في الماضي العملة الزنجبارية - العُمانية المكونة من الريال الفضي والبيزا النحاسية. ويشار إلى تلك العملة محلياً بالبرقشية نسبة إلى حاكم زنجبار ما بين عامي ١٨٧٠م١٨٨٨-م، السلطان برغش بن سعيد، الذي ينحدر من اصل عُماني وينتسب إلى العائلة الحاكمة هناك. وكانت جزيرة زنجبار، الواقعة في المحيط الهندي والتي تبعد حوالي ٣٥ كيلومتراً عن ساحل تنجانيقا في شرق افريقيا، محطة مهمة للسفن الكويتية في الماضي سواء منها القادم من الهند أو المتوجه إلى هناك من الكويت مباشرة، لبيع البضائع المختلفة القادمة من الهند والتمور القادمة من العراق إلى شرق افريقيا، وجلب الأخشاب والتوابل من هناك، مما خلق حركة تجارية نشطة بين الكويت وزنجبار وروابط اقتصادية قوية منذ القدم. وكانت زنجبار وعُمان قد خضعتا للحكم البرتغالي منذ عام ١٥٠٣م ولمدة تزيد عن ١٥٠ عاماً [١]. وفي عام ١٦٥٠م تمكن العُمانيون من ابعاد البرتغاليين من بلدهم وملاحقتهم إلى سواحل شرق افريقيا مما ترتب على ذلك تبعية بعض الجزر ومنها زنجبار إلى عُمان، حيث استمر ذلك إلى عام ١٨٦٠م عندما اعلنت زنجبار استقلالها عن عُمان مع استمرار الحكم فيها لسلاطينها العُمانيين [٢]. وفي عام ١٨٩٠م سيطر البريطانيون على زنجبار لكن حكامها استمروا في السلطة إلى أن نالت استقلالها عام ١٩٦٣م واتحدت مع تنجانيقا لتشكل جمهورية تنزانيا الآن.

أما عُمان فقد انتقل الحكم فيها عام ١٧٤٣م إلى السلطان أحمد البوسعيدي وتأسس بذلك حكم آل بوسعيد الذين استمروا في حكم زنجبار وبعض بلدان شرق افريقيا إلى فترة الستينات من هذا القرن. وكان أول حاكم من هذه العائلة لزنجبار السلطان ماجد بن سعيد ومن بعده أخوه السلطان برغش بن سعيد الذي استمر في الحكم من عام ١٨٧٠م إلى ١٨٨٨م.

---

(١) احتلت البرتغال زنجبار خلال الفترة ١٥٠٣م-١٦٩٨م بينما حكمت عمان خلال الفترة ١٥٠٨م-١٨٦٠م .

(٢) تاريخ البريد في عُمان ١٨٥٦-١٩٨٥-اصدار وزارة البريد والبرق والهاتف / سلطنة عُمان ١٩٨٥-ص٧ .

وكانت زنجبار تستخدم الروبية الهندية وريال ماريا تيريزا بالاضافة إلى عملتها المحلية وهي الريال الذي بُدء بسكه عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) في عهد السلطان برغش بن سعيد[١]. أما في عُمان فقد استخدم الريال البرغشي نفسه (التابع لزنجبار) جنباً إلى جنب مع ريال ماريا تيريزا (الذي يساويه في القيمة) والروبية الهندية، بالاضافة إلى البيزة المحلية التي تم سكها في مسقط عام ١٣١١هـ (١٨٩٣م) في عهد السلطان فيصل بن تركي. وتساوي الروبية الهندية نصف ريال برغشي أو نصف ريال نمساوي[٢]. وكان يطلق على العملة الزنجبارية المستخدمة في الكويت «البرغشية»، بينما يطلق على العملة العُمانية «السعيدية»، نسبة إلى سلطان عُمان سعيد بن سلطان، والذي تنتسب اليه العائلة الحاكمة الحالية في عُمان بالاضافة إلى العائلة الحاكمة لزنجبار حتى عام ١٩٦٣م.

وكان الريال الزنجباري الفضي في عهد السلطان برغش يتكون من ١٣٦ «بيسه» ويعادل ريال ماريا تيريزا، الذي يساوي روبيتين هنديتين. أما الفئات التي كانت متداولة هناك فهي فئة البيسة الواحدة، وهي من النحاس وعلى أحد وجهيها ميزان العدل وتاريخ سكها (١٢٩٩هـ أي ١٨٨٢م)، وعلى الوجه الآخر اسم السلطان. وقد تم سك بيسه أخرى عام ١٣٠٤هـ (١٨٨٧م) واستبدل اسم السلطان على وجهها الآخر بكلمة زنجبار. أما الفئات الأخرى فهي فئة ١/٤ ريال و ١/٢ ريال وريال واحد وكلها من الفضة وكتب على أحد وجهيها اسم السلطان وعلى الوجه الآخر قيمة كل منها. كما كانت هناك فئاتٍ ذهبية الأولى قيمتها ٢/١ ٢ ريال والثانية ٥ ريالات. وقد استمرت زنجبار في استخدام عملة السلطان برغش إلى عام ١٩٠٨م وذلك بعد حوالي ١٠ سنوات من وفاته. وفي ذلك العام تم اصدار عملة جديدة باسم السلطان علي بن حمود وتم ادخال بعض التعديلات على تقسيم الريال وتم تحويله إلى النظام العشري وادخل «السنت» بدلاً من «البيسه» فاصبح الريال يساوي ٢٠٠ سنت والروبيه

(١) World Coins - C. Kraase and C. Mishler، 1993 Edition، P. 1784

(٢) Modern World Coins - R. S. Yeomen، 1972، P. 505

الهندية – التي استمرت في الاستخدام مع ريال ماريا تيريزا – تساوي ١٠٠ سنت. وقد تم سك فئة سنت واحد و١٠ سنتات و ٢٠ سنت. ولم تستمر هذه العملة طويلاً بل تم سحبها في نفس العام والحقت زنجبار مع محميات شرق افريقيا البريطانية المكونة من كينيا وتنجانيقا وأوغندا والصومال البريطاني لتستخدم الروبية الصادرة باسم شرق افريقيا.

ويبدو أن الكويت كانت قد استخدمت الفئات الصغيرة فقط من العملة الزنجبارية بالاضافة إلى الريال الفضي الذي يساوي روبيتين. أما فئة الخمس ريالات الذهبية فلم يتم التداول بها.

عملة زنجبار المستخدمة في الكويت

البيزة النحاسية الزنجبارية
١٢٩٩ هـ (١٨٨٢م)

البيزة النحاسية الزنجبارية
١٣٠٤ هـ (١٨٨٧م)

أما العملة العمانية المحلية فقد تم سك أول مجموعة منها عام ١٣١١هـ (١٨٩٣م) في عهد السلطان فيصل بن تركي آل بو سعيد. وتتكون هذه العملة أساساً من الآردي (٢/ ١ ١ آنه) الذي تم سكه عام ١٣١١هـ (١٨٩٣م)، والبيزة (٤/ ١ آنه) التي سكت أشكال كثيرة منها على مدى سنوات حكم السلطان فيصل بن تركي الممتدة من عام ١٨٨٨م إلى عام ١٩١٣م. وقد كتب على أحد وجهي البيزة ضرب في مسقط والعام الهجري الذي سكت فيه بينما كتب على الوجه الآخر «فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان امام مسقط وعمان». وكانت هذه البيزة النحاسية تستخدم جنباً إلى جنب مع الفئات الهندية المختلفة ابتداء من فئة البيزة إلى فئة الروبية التي كانت تساوي٦٤ بيزة، بالاضافة إلى ريال ماريا تيريزا الذي يساوي ٢٠٠ بيزة محلية. ويبدو أن الريال البرغشي (الزنجباري) كان يستخدم أيضاً في مسقط وهو يعادل قيمة ريال ماريا تيريزا هناك.

وكانت هذه البيزة العُمانية تستخدم في الكويت مع بقية العملات الأخرى وهي في ذلك الوقت الريال الفضي البرغشي الذي كان يعتبر أيضاً ريالاً عمانياً نظراً لكون سلطان زنجبار (برغش) من نفس عائلة بو سعيد. ولم تصدر عُمان أية عملة أخرى فيما عدا"البيزة" إلاَّ في عهد السلطان سعيد بن تيمور الذي حكمها ابتداء من عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) إلى عام ١٩٧٠م والتي لم تستخدم عملته في الكويت بتاتاً، حيث سكت أول عملة في عهده عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٥م) وكانت تتكون من عدة فئات منها النحاسية والفضية والذهبية.

عملة مسقط المستخدمة
في الكويت

البيزة النحاسية

لعام ١٣١١هـ (١٨٩٣م)

البيزة النحاسية

لعام ١٣١٣هـ (١٨٩٥م)

البيزة النحاسية

لعام ١٣١٦هـ (١٨٩٨م)

الجنيه الذهبي الانجليزي والفرنسي

من العملات الذهبية التي كانت رائجة في الكويت - منذ البدايات الأولى - الجنيه الذهبي الانجليزي (Guinea)، وفيما بعد الفرنسي ولفترة قصيرة جداً، وذلك لإنجاز المعاملات التجارية ذات القيمة المرتفعة في ظل غياب الفئات الورقية من النقد والشيكات. وكان لازدهار التجارة بين الكويت والهند، ونقل الكميات الضخمة من التمور إلى هناك بالسفن الكويتية وعودتها محملة بالبضائع المختلفة، بالاضافة إلى المتاجرة باللؤلؤ من قبل التجار الكويتيين وبيعه في أسواق الهند، أثراً كبيراً في دخول الجنيه الذهبي الانجليزي إلى الكويت كعملة ذات قيمة مرتفعة لانجاز المعاملات التجارية من هذا النوع. كما كان لافتتاح شركة الهند الشرقية الانجليزية مكتباً لها في الكويت عام ١٧٧٥م بدلاً من مكتبها في البصرة - نتيجة لاحتلال البصرة من قبل دولة فارس بعد تأزم العلاقة بينها وبين الدولة العثمانية - أثراً كبيراً في قيام علاقة مباشرة بين ممثلي تلك الشركة وحكومة الكويت، حيث استمر نشاط ذلك المكتب طوال فترة الاحتلال التي امتدت حوالي أربع سنوات. وكان من نتائج ذلك أن حولت شركة الهند الشرقية الانجليزية-التي كانت تمثل المصالح الاقتصادية البريطانية في الهند والشرق الأوسط - خط سير البريد الدبلوماسي والتجاري البريطاني المتوجه من الهند إلى بريطانيا عبر الكويت بدلاً من البصرة. كما أن الشركة بدأت بتفريغ بضائعها المشحونه لحسابها من الهند إلى حلب في الكويت بدلاً من خط بوشهر البصرة [1].

ومن المهم الإشارة إلى أن التبادل التجاري بين الكويت والهند اكتسب أهمية كبرى نظراً لضخامة الكميات المنقولة من البضائع عبرها إلى الشام حيث كانت تنقلها القوافل المكونة من آلاف الجمال. وقد ازدادت هذه التجارة أهمية بعد مرور السفينة التابعة لشركة الهند الشرقية الانجليزية في الكويت عام ١٧٧٧م وتقديم تقريرها الذي يشير إلى صلاحية وملاءمة ميناء الكويت للملاحة وأهميته لتصريف بضائع الشركة القادمة

(١) تاريخ الكويت الحديث - الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمه - ص ٨١ .

من الهند إلى أوروبا [١]. كما أن تجارة اللؤلؤ لا تقل أهمية عنها حيث يتبين ذلك من خلال ما ذكره عدد من الرحالة الأجانب الذين زاروا الكويت في منتصف القرن الثامن عشر. فقد أشار الرحالة كارستن نيبور (Carston Neibuhr) في مذكراته التي كتبها عام ١٧٦٥م إلى أن الكويت كانت تملك ٨٠٠ سفينة لصيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ في ذلك الوقت [٢].

وتجدر الاشارة هنا إلى أن العملة الهندية التي سكت عام ١٨٣٥م للإستخدام في عموم الهند لم تكن قد صدرت بعد من قبل شركة الهند الشرقية الانجليزية مما يعني أن الشركة كانت تستخدم الجنيهات الذهبية الانجليزية في انجاز معاملاتها التجارية في ذلك الوقت. وهذا يدل على أن الجنيه الانجليزي كان من أوائل العملات الذهبية التي دخلت إلى الكويت للتعامل التجاري. وبالعودة إلى عام ١٧٧٥م فان الجنيه الانجليزي المتداول آنذاك كان يحمل صورة الملك جورج الثالث الذي كان ملكاً على بريطانيا خلال الفترة ١٧٦٠م١٨٢٠-م. أما خلال الفترة ١٨٢٠م١٨٣٠-م فقد كان الجنيه يحمل صورة الملك جورج الرابع ، تلاه جنيه الملك وليام الرابع الذي حكم خلال الفترة ١٨٣٠م١٨٣٧-م. وكانت شركة الهند الشرقية قد أصدرت الروبيه الهندية لعموم الهند في عهده عام ١٨٣٥م والتي كانت أول عملة هندية تدخل للتعامل في الكويت.

أما الجنيه الذهبي الفرنسي فقد دخل إلى الكويت عام الطفحة (١٩١٢م) عندما ازدهرت تجارة اللؤلؤ وحصل الكويتيون على كميات ضخمة من اللؤلؤ في ذلك العام. ويذكر أن باخرة فرنسية كانت قد قدمت إلى الهند في تلك الفترة وكانت تحمل كميات ضخمة من الجنيهات الذهبية التي اشترت بها كميات كبيرة من اللؤلؤ الذي كان لدى التجار الكويتيين ، مما أدى إلى انتشار تلك العملة في الكويت ورواج التعامل بها لفترة قصيرة فقط [٣].

---

(١) - The Postal Agencies in Eastern Arabia and the Gulf. Neil Donaldson 1975 - P. 90

(٢) نفس المصدر - ص ٩٠

(٣) من مقابلة للسيد/ سيف مرزوق الشملان مع المرحوم الحاج اسماعيل علي جمال بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٨٦ - برنامج صفحات من تاريخ الكويت .

الجنيهات الذهبية الإنجليزية خلال الفترة (١٧٦٠م - ١٨٣٧م)

الجنيه الذهبي الإنجليزي
للملك جورج الثالث (١٧٦٠م - ١٨٢٠م)

الجنيه الذهبي الإنجليزي
للملك جورج الرابع
(١٨٢٠م-١٨٣٠م)

الجنيه الذهبي الإنجليزي
للملك وليام الرابع
(١٨٣٠م-١٨٣٧م)

الروبية الهندية

يبدو أن استخدام الروبية الهندية في الكويت قد بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويعود ذلك إلى استقرار نفوذ شركة الهند الشرقية واستيلاءها على مقاليد الأمور في الهند - سياسياً واقتصادياً - مما جعلها تصدر عملة واحدة باسمها للاستخدام في عموم الهند. ونظراً للنمو المضطرد للتجارة بين الكويت والهند عبر الزمن بدأت هذه العملة تأخذ مكانها جنباً إلى جنب مع بقية العملات الرائجة في الكويت آنذاك نظراً لعدم وجود عملة محلية رسمية للتداول.

ونظراً لأهمية تلك العملة في تاريخ الكويت على مدى أكثر من مائة عام فإننا سنتحدث في الفصل القادم بإسهاب عن هذه العملة وفئاتها المختلفة والإصدارات المختلفة التي تم تداولها في الكويت على مدى قرن وربع من الزمان تقريباً.

٢- تقسيمات العملات المتداولة وقيمة كل منها مقارنة بالأخرى:

يبدو أن استخدام العملات المختلفة في الكويت قبل استقرار التعامل بالروبية الهندية لم ينتج عنه أي ارباك أو مشاكل في التعامل بين الناس. فلكل عملة رئيسية قيمتها المعروفة والتي تعتمد أساساً على وزنها من الذهب أو الفضة مما يجعل من السهل مقارنتها مع بقية العملات وتبادل البيع والشراء فيها بالرغم من تعدد وتنوع تلك العملات. ونظراً لغياب العملات الورقية - إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى - فان العملات الذهبية - والتي يطلق عليها الليرات - كانت هي الأعلى في القيمة بين بقية الفئات الأخرى التي تتكون من الفضة والمعادن الرخيصة الأخرى. وكان من بين العملات الذهبية التي استخدمت الليرات العثمانية، وكذلك الجنيهات الذهبية الانجليزية وتلك التابعة لشركة الهند الشرقية وفيما بعد اصدارات حكومة الهند الانجليزية.

الفئات الذهبية وقِيَمها

كانت هناك ثلاث فئات من الليرات العثمانية هي فئة الليرة الواحدة ونصف الليرة وربع الليرة. وكانت الليرة الذهبية العثمانية تساوي ١٢ روبيه هندية إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الأولى وكانت تجلب من البصرة للتداول بها في الكويت أو لتذويبها من قبل صياغ الذهب لاستخدامها في صناعة المجوهرات. ويذكر أن سعر الليرة العثمانية قد انخفض في الكويت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى حوالي ٧ روبيات قبل أن يتوقف التداول بها نهائياً. وكانت الليرات العثمانية التي استخدمت في الكويت هي الليرة العزيزية والليرة الحميديه والليرة المجيدية والليرة الرشادية[١] التي اقترنت اسماءها بأسماء حكام الدولة العثمانية. وتحمل كل ليرة اسم «وطغرة» السلطان العثماني[٢].

أما الجنيهات الذهبية الانجليزية والمهر الهندي فكانت اسعارها تعادل ١٥ روبيه. وتعتبر هذه الليرات من العملات القوية والمقبولة تحت جميع الظروف. ويحمل الجنيه الانجليزي - كما هو شأن المهر الهندي - صور ملوك بريطانيا المتعاقبين ابتداء من الملك جورج الثالث ووليام الرابع إلى الملك جورج السادس.

الفئات الفضية وقِيَمها

كانت أنواع العملات الفضية المستخدمة في الكويت في الماضي أكثر تنوعاً من العملات الذهبية التي كانت تستخدم، نظراً لشيوع استخدام هذه الفئات في التعاملات اليومية التي كان يعيشها الكويتيون بكل فئاتهم - ابتداءً من البحار والعامل إلى النوخذه والتاجر - أثناء أسفارهم للدول التي كانوا يترددون عليها باستمرار ومعرفتهم لقيمة

(١) الليرة الرشادية هي التي سكت في عهد السلطان العثماني محمد رشاد الخامس (١٩٠٩م - ١٩١٨م) والتي كتب عليها عبارة (رشاد، حرية، مساواة، عدالة). وقد سميت هذه العملة بالرشادية لأن كلمة «رشاد» أضيفت على العملة بالإضافة إلى الشعارات الأخرى.

(٢) الطغرة (أو الطرة) هو رسم زخرفي مكون من حروف اسم الشخص.

هذه العملات، بالاضافة إلى انخفاض قيمتها نسبياً مقارنة بالعملات الذهبية وسهولة التخلص منها وقت الضرورة. لذلك شاع استخدام عدد كبير من العملات الفضية التابعة للعديد من البلدان التي كانوا يتوجهون إليها للتجارة، حيث اطلقوا على الحجم الأكبر لكل منها «ريال». وكان في مقدمة هذه الفئات الفضية الكبيرة «ريال» ماريا تيريزا والريال العثماني (المجيدي وتوابعه) والريال الزنجباري والغران الإيراني. وكان لمعظم هذه الفئات تقسيماتها الفضية كفئة نصف الريال وربع الريال ونصف الغران فيما عدا ريال ماريا تيريزا الذي كان يستخدم بمفرده. وكان الريال النمساوي يعادل الريال البرغشي ، ويساوي الواحد منهما روبيتين هنديتين أو خمس غوارين إيرانية ، أي أن الروبيه الهندية تعادل٢/ ١٢ غران ايراني [١].

الفئات الأخـرى

أما الفئات الصغيرة من النحاس والنيكل والبرونز فكانت متعددة وتنتمي لجميع تلك البلدان ابتداء من البيزة الهندية إلى «البيسه» العمانيه والزنجبارية إلى البارة العثمانية والشاهيه الايرانية. وكانت قيمة كل من تلك الفئات معروفه مقارنة بالفئات الأخرى بالإضافة إلى قيمتها الشرائية.

وبهذا كانت الكويت - المركز التجاري المزدهر وقبلة التجار من الدول المجاورة الذين كانوا يأمّونها للحصول على كل ما يبتغونه من بضائع - تزخر بتلك العملات التي لا يكاد أحد من السكان يمتنع عن قبول أي منها مقابل بيعه لبضاعته سواء أكان تاجراً أم صاحب متجرٍ صغيرٍ أم حرفي.

٣- التسميات المحلية لبعض العملات القديمة المتداولة

اطلق الكويتيون في الماضي أسماء محلية على عدد من العملات التي كانوا يتداولونها ، مما يعكس - إلى حد كبير - طبيعة الوضع الإجتماعي الذي كان يتعايش

(١) يمكن بذلك وضع المعادلة التالية : التومان الإيراني (ذهب)= ١٠ غرانات = ٢ ريال نمساوي = ٢ ريال برغشي = ٤ روبيات هندية .

فيه الكويتيون، والمتسم بالبساطة، والمستوى الاقتصادي المتواضع السائد آنذاك، ونمط التفكير بين الناس، وبراءة التعبير عما كان يجيش في خاطرهم من تطلعات، ويحيط بهم من أوضاع. ومن الأسماء التي كانت تطلق على بعض الفئات من العملات مثلاً:

- فئة الخمس ليرات الذهبية العثمانية وكانت تسمى «ريِّح بالك»[1]. ويبدو واضحاً ما هو المقصود من هذه التسمية التي تعني بالطبع أن من يقتني هذه الليره - أو عدداً محدوداً منها - فإنه يكون قد أراح باله من الهموم وضنك العيش وضمن معيشة هانئة له ولأبنائه.
- «الثالر» النمساوي أو «دولار ماريا تيريزا التجاري»: وكان يطلق عليه الريال الفرنسي. وكلمة الريال بالطبع عربية وتمثل عادة أكبر فئة متداولة من القطع النقدية. أما تسميته بالفرنسي بدلاً من النمساوي فان ذلك قد يعني عدم معرفة الناس بالنمسا أو عدم السماع بها في ذلك الوقت، بينما كانت فرنسا حاضرة في نشاطها السياسي والعسكري - سواء في الخليج العربي أو الشام أو مصر - منذ منتصف القرن الثامن عشر.
- أما القطع النقدية الهندية فكان لعدد منها أيضاً أسماء محلية تطلق عليها عاكسة قيمتها أو صفتها باللهجة المحلية. فمثلاً كان يطلق على روبية الملكة فكتوريا (روبية أم بنت) ، وروبيه الملك ادوارد السابع (روبية الأصلع) وروبية الملك جورج الخامس (روبية الشايب) لكونه ذو لحية كثة ، وروبية الملك جورج السادس (روبية الولد) أي الشاب ، والروبية الهندية التي صدرت بعد استقلال الهند والتي تحمل صورة «أسد أسوكا» (روبية أم صنم). وكان يطلق على البيزة الأولى الصادرة في عهد شركة الهند الشرقية «بيزة أم جلاب» - أي البيزة التي تحمل صورة كلاب.

من مقابلة للسيد سيف مرزوق الشملان مع المرحوم الحاج اسماعيل علي جمال . بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٨٦ - برنامج صفحات من تاريخ الكويت .

وكانت تلك القطعة الصادرة عام ١٨٣٥م تحمل صورة اسدين واقفين وبينهما درع بوسطه صليب، وهو شعار شركة الهند الشرقية (انظر ص ٦٩)، أما فئة الأربع آنات (ربع الروبية) فكان يطلق عليها (آنه أم ست عشر) ، أي ١٦ بيزة (فالآنه تساوي أربع بيزات وبذلك فان هذه القطعة تساوي ١٦ بيزه). وكان يطلق على فئة الآنتين الفضية الصغيرة (آنه أم ثمان) أي ثمان بيزات، بينما أطلق على فئة الآنة الواحدة المشرشرة عند صدورها في عهد الملك ادوارد السابع (آنه أم أربع) أي أربع بيزات. كذلك اطلق على فئة الآنة الواحدة (متليك). ويبدو ان هذا الاسم - المتليك - كان يطلق على احدى فئات العملة البرتغالية المستخدمة في مقاطعة «جوا» الهندية التي كانت خاضعة للحكم البرتغالي. كما قد تفسر كلمة «متليك» بأنها تعني عملة معدنية باللغة الإنجليزية (Metallic) ، أي غير ذهبية أو فضية.

ومن الأسماء المحلية التي اطلقت على الفئات الصغيرة من العملة الايرانية التي استخدمت في الكويت أيضاً (بو دبيلة) وهي فئة الغران الفضي الغير منتظم الشكل (المسكوكه بالمطارق)، و(الشرخي) الذي اطلق على الغران المنتظم الشكل (الدائري) والذي تم سكه فيما بعد بالآلة[1]. كذلك اطلق اسم (الشاهيه) على إحدى العملات النحاسية الإيرانية الصغيرة التي استخدمت في الكويت. ومن الأسماء التي أطلقت أيضاً على أحد الفئات الإيرانية الصغيرة (القَمَري) ، وهي عملة نحاسية أيضاً، مستديرة الشكل ذات حجم صغير رُسِمَت على أحد وجهيها الشمس وهي تشع أنوارها في كل اتجاه، مما يكون قد أوحى بأنها القمر لعدم وضوحها، فسميت القطعة بهذا الاسم المشتق من القمر. كما اطلق على الريال الزنجباري اسم (الريال البرغشي) نسبة إلى السلطان برغش حاكم زنجبار، بينما اطلق اسم (البيزة السعيدية) على العملة العُمانية نسبة إلى سلطان عُمان.

---

(١) اشتقت كلمة (شرخي) - وهي «صفة» للعملة وتعني أنها مصنوعة بالآلة - من كلمة (شرخ) أو (جرخ) باللغة الفارسية وهي تعني الآلة .

الروبية الهندية

مولد الروبية الهندية

- عملة الملك وليام الرابع (١٨٣٥م - ١٨٤٠م)
- عملة الملكة فكتوريا (١٨٤٠ك - ١٨٥٨م)

اصدارات حكومة الهند الإنجليزية

- عملة الملكة فكتوريا (١٨٦٢م - ١٩٠١م)
- عملة الملك إدوار السابع (١٩٠١م - ١٩١٠م)
- عملة الملك جورج الخامس (١٩٩١٠م - ١٩٣٦م)
- عملة الملك جورج السادس (١٩٣٦م - ١٩٤٧م)

عملة جمهورية الهند المستقلة (١٩٥٠ - ١٩٦١)

- تبديل تقسيمات الروبية الهندية إلى النظام العشري
- إصدار فئات ورقية هندية خاصة للإستخدام في بلدان الخليج العربي

الفصل الثاني
الروبية الهندية

مولد الروبية الهندية

يتطلب التعرف على تاريخ الروبية الهندية وكيفية دخولها إلى المنطقة في منتصف القرن التاسع عشر كإحدى العملات المتداولة فيها، ثم سيطرتها فيما بعد على عمليات التبادل في السوق كعملة وحيدة في بلدان الخليج ، التطرق - ولو بإيجاز - إلى تاريخ الهند في تلك الحقبة من الزمن والعملات التي استخدمت فيها ، والعوامل التي أدت إلى إصدار الروبية الموحدة للإستخدام في تلك الدولة المترامية الأطراف ، ثم دخول الروبية إلى بعض الدول الإجنبية كعملة رسمية للتداول بها.

فقد كانت الهند - قبل دخول القوى الاستعمارية الأوروبية - جزء من الإمبراطورية المغولية التي كانت تضم بالاضافة إلى الهند عدداً من الدول المجاورة لها. وقد امتدت حدود تلك الامبراطورية إلى أكبر مساحة عرفتها في عهد الإمبراطور المغولي «أرانجيب علم جير» الذي حكمها خلال الفترة ١٦٥٨م - ١٧٠٧م وامتدت امبراطوريته لتشمل كامل الهند وباكستان وبنغلاديش وجزء كبير من افغانستان. ومع وفاة الامبراطور «علم جير» بدأت الامبراطورية المغولية بالتفكك بسبب الانهاك العسكري الذي شهدته في عهده والصعوبات المالية التي نتجت عن ذلك مما جعل من الصعب تماسك تلك الامبراطورية. وقد أدى ذلك إلى وقوع الثورات والقلاقل المحلية وبروز كيانات عديدة شجعتها القوى الأجنبية القادمة من أوروبا. وفي منتصف القرن الثامن عشر كانت معظم أجزاء الهند قد انشقت عن الحكومة المركزية وتكونت منها ولايات مستقلة. وكانت لبريطانيا اليد الطولى في تجزئة الهند إلى دويلات صغيرة يحكم كل منها حاكم أو «مهراجا» يدير شؤونها تحت اشراف ونفوذ شركة الهند الشرقية الانجليزية التي زاد نفوذها مع بداية القرن التاسع عشر.

وقد سمحت الشركة لكل حاكم ولاية باصدار عملة خاصة به تحمل اسمه مما نتج عن ذلك صدور عشرات الأصناف والأشكال من الروبيات والفئات التابعة لها من الفضة والنحاس بالاضافة إلى الليرات الذهبية[1]. وكانت بعض هذه العملات تحمل الشعار المحلي على أحد وجهيها وشعار حكومة المغول على الوجه الآخر بالرغم من تقلص نفوذ تلك الدولة، بينما حملت بعض العملات شعار شركة الهند الشرقية الإنجليزية بدلاً من شعار حكومة المغول على وجهها الآخر[2]. أما الأجزاء الأخرى من الهند التي وقعت تحت احتلال القوى الاوروبية الأخرى كهولندا والبرتغال والدانمارك وفرنسا واسبانيا، فقد أصدرت أيضاً عملات مختلفة خاصة بها من قبل الحكام الخاضعين لنفوذ تلك الدول. ومع ازدياد نفوذ بريطانيا وفرض سيطرتها شيئاً فشيئاً على أجزاء الهند أصبحت بريطانيا في نهاية المطاف سيدة الموقف ، خاصة بعد انتصارها على فرنسا في تنافسهما التاريخي للسيطرة على الهند. ففي عام ١٧٥٧م انتهى التنافس بين فرنسا وبريطانيا لصالح الأخيرة بعد انتصارها في المعركة التي قادها أحد الضباط التابعين لشركة الهند الشرقية الانجليزية مما أدى إلى بسط النفوذ البريطاني سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على الهند، واكتمال فرض سيطرتها عليها مع نهاية القرن الثامن عشر [3].

وقد حكمت شركة الهند الشرقية الانجليزية الهند مباشرة - وبالنيابة عن الحكومة البريطانية - إلى عام ١٨٥٨ م عندما انتقل الحكم إلى التاج البريطاني مباشرة نتيجة للقلاقل والثورات التي وقعت ضد الشركة. وكانت شركة الهند الشرقية قد أصدرت عملة خاصة بها للتداول في عموم الهند (الروبية)، أثناء حكمها لتلك البلاد. وتنقسم الروبية إلى ١٦ «آنة» بينما تنقسم الآنة إلى ٤ «بيزات» «والبيزة» إلى «٣ بايات» «آرديات»،

---

(1) World Coins، C. Krause and C. Mishler - 1982 Edition. P 961

(٢) نفس المصدر - ص ٩٨٨ .

(٣) نفس المصدر - ص ٩٨٨ .

أي أن «الروبية» تساوي ٦٤ «بيزة» أو ١٩٢ آردي». وكان الإصدار الأول يحمل صورة الملك وليام الرابع بينما حمل الإصدار الثاني صورة الملكة فيكتوريا، حيث استمرت فترة تلك الإصدارات ثلاثة وعشرون عاماً (من عام ١٨٣٥م إلى عام ١٨٥٨م).

عملة الملك وليام الرابع ١٨٣٥-١٨٤٠م

صدرت أول عملة تابعة لشركة الهند الشرقية الانجليزية للإستخدام في عموم الهند عام ١٨٣٥م. وكانت فئات الروبية ونصف الروبية وربع الروبية (وهي جميعاً من الفضة) تحمل صورة الملك وليام الرابع (ملك بريطانيا آنذاك) على أحد وجهيها واسم شركة الهند الشرقية وقيمة القطعة على وجهها الآخر. أما الفئات الأخرى وهي الآردي (١/١٢ من الآنة)، ونصف البيزة ، والبيزة (ربع آنه)، والبيزتين (نصف آنه)، وجميعها من النحاس، فكانت تحمل شعار شركة الهند الشرقية الانجليزية على أحد وجهيها وقيمة العملة واسم الشركة على وجهها الآخر. وقد اكتسبت هذه العملة قوة مالية واقتصادية ضخمة ودعم قوي من قبل الشركة التي كان نفوذها قد انتشر في معظم المناطق الواقعة تحت سيطرة النفوذ البريطاني مما أهلها للإنتشار تدريجياً في بعض المستعمرات البريطانية ومناطق النفوذ ومن بينها بعض دول الجزيرة العربية والكويت. وكان ذلك نتيجة لإزدياد التبادل التجاري بين الكويت والهند، وتبوء الكويت مركزاً تجارياً هاماً كممر للبضائع القادمة من الهند إلى أوروبا، بالإضافة إلى البريد الرسمي المتوجه من شركة الهند الشرقية الإنجليزية في الهند إلى إدارتها الرئيسية في لندن عبر الكويت، وكذلك الرسائل الدبلوماسية بين حكومة الهند الإنجليزية ووزارة الخارجية البريطانية في لندن.

وكانت العملة الجديدة لشركة الهند الشرقية الانجليزية تتكون من «المهر» الذهبي ويساوي ١٥ روبية، والروبية التي تنقسم إلى ١٦ آنه، والآنه التي تساوي ٤ بيزات والبيزة وتساوي ٣ بايات. أما الفئات (أو القطع) التي صدرت فهي فئة «مهرين» ،

و«مهر» واحد، وروبيه واحدة ، ونصف روبيه (٨ آنات) ، وربع روبيه (٤ آنات) ، و ١/٢ آنه ، و ١/٤ آنه ، و ١/٢ بيزه ، و باي واحد (١/١٢ من الآنه ويسمى محلياً آردي). وقد تم سك هذه الفئات في عدد من المدن الهندية وهي بومبي وكلكتا ولاهور ومدراس وبريتوريا في جنوب افريقيا(١). ويمكن معرفة مكان سك أي قطعة من هذه القطع بملاحظة الحرف الذي يشير إلى المدينة التي سكت فيها والمحفور على العملة بعد تاريخ سكها المبين عليها. وقد أصبحت هذه العملة منذ عام ١٨٣٥ هي العملة الرسمية لعموم الهند حيث تم الاستمرار بسكها دون تغيير تاريخها إلى عام ١٨٤٠م، علماً بأن الملك وليـام الرابع كان قد توفى عام ١٨٣٧م وخلفته الملكة فكتوريا.

(١) نفس المصدر - ص ١٠٠٢ .

أول عملة سكتها شركة الهندية الشرقية الانجليزية للإستخدام في عموم الهند عام ١٨٣٥م (عملة الملك وليام الرابع)

فئة الآردي النحاسية (١/٣ البيزة)

فئة البيزة النحاسية(١/٤ الآنة) (١٨٣٥م)

فئة البيزتين النحاسية(١/٢ آنه) (١٨٥٥م)

فئة الأربع آنات (١/٤ روبيه) وهي من الفضة (١٨٣٥م)

فئة الروبية وهي من الفضة (١٨٣٥م)

عملة الملكة فكتوريا (١٨٤٠م-١٨٥٨م)

استمرت شركة الهند الشرقية الانجليزية في سك عملتها المخصصة للتداول بالهند عند اعتلاء الملكة فكتوريا عرش بريطانيا بعد وفاة سلفها الملك وليام الرابع. وقد تم سك أول عملة في عهد الملكة فكتوريا عام ١٨٤٠م حيث استبدلت صورة الملك وليام بصورة الملكة الشابة على الروبيه وأجزاءها الفضية فقط بينما بقي شعار الشركة على الوجه الآخر . وقد سكّ شكلين من عملة الملكة فكتوريا كان الشكل الأول منهما يحمل صورة الملكة فكتوريا وقد طبع اسمها (VICTORIA QUEEN) فوق الرأس دون انقطاع ، حيث استمر ذلك إلى عام ١٨٥٠م. أما الشكل الثاني فكان يحمل الاسم على جانبي الرأس ، وقد بدأ سكه عام ١٨٥٠م واستمر إلى عام ١٨٥٨م . وكانت جميع تلك الفئات تحمل تاريخ عام ١٨٤٠م ما عدا فئة الآنتين والمهر اللتان حملتا تاريخ ١٨٤١م(١). وقد تم سك هذه الفئات في كلكتا وبومبي ومدراس.

---

(١) Moden World Coins - (1850 - 1960) / R. S. Yeoman. (1978). p. 247.

عملة الملكة المستخدمة في الهند والصادرة من قبل شركة الهند الشرقية الانجليزية

الشكل الأول (الإسم فوق رأس الملكة) - ١٨٤٠م - ١٨٥٠م

فئة نصف روبية

فئة روبية واحدة

الشكل الثاني (الإسم على جانبي رأس الملكة) - ١٨٥٠م - ١٨٥٨م

فئة آنتين

فئة ٤ آنات

فئة نصف روبية

فئة روبية واحدة

اصدارات حكومة الهند الانجليزية

عملة الملكة فكتوريا (١٨٦٢م - ١٩٠١م)

١ - عملة الملكة فكتوريا (١٨٦٢م - ١٨٧٧م) (Victoria Queen)

توقفت شركة الهند الشرقية كما ذكرنا عام ١٨٥٨م عن سك العملة الهندية وانتقلت المسؤولية إلى حكومة الهند البريطانية التي بدأت بسك العملة الخاصة بها والتي تتكون من نفس الفئات السابقة تقريباً. وكان أول اصدار من قبل حكومة الهند الإنجليزية للعملة الهندية التي تحمل صورة الملكة فكتوريا في عام ١٨٦٢م. وقد حملت العملة الجديدة صورة الملكة فكتوريا على أحد وجهيها وقد تقلدت التاج الذي يرمز إلى الامبراطورية البريطانية وكتب حول الرأس «الملكة فكتوريا»، بينما حمل الوجه الآخر كلمة الهند باللغة الانجليزية بالاضافة إلى فئة القطعة المعدنية. وقد استمر سك العملة الهندية من هذا النوع إلى عام ١٨٧٧م،

٢ - عملة الملكة فكتوريا (١٨٧٧م - ١٩٠١م) (Victoria Empress)

ثم ادخال بعض التعديلات البسيطة على وجه الملكة في المسكوكات التي صدرت ابتداء من عام ١٨٧٧ م. كما كتب حول رأس الملكة كلمة «الامبراطورة» (Empress) بدلاً من الملكة، حيث استمر ذلك إلى عام ١٩٠١م وهو عام وفاتها.

وقد انتشر تداول عملة الملكة فكتوريا بصورة كبيرة في الخليج بما فيه الكويت حيث كان يشار إليها «بأم بنت» وأخذت مكانها شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت العملة المفضلة محلياً من بين العملات الأخرى المتداولة، بالرغم من أن التعامل بالعملات الأخرى لم ينقطع.

١- عملة الملكة فكتوريا (١٨٦٢م - ١٨٧٧م) (Victoria Queen)

الفئات النحاسية

فئة الآردي(١/١٢ من الآنه) (١٨٩٠م)

فئة ١/٢ بيـزه (١٨٦٢م)

فئة بيزة واحدة (١/٤ آنـه) (١٨٦٢م)

الفئات الفضيـة

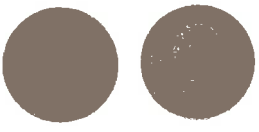

فئة آنتيـن (١٨٧٤م)

فئة ٤ آنات(١٨٦٢م)

فئة ١/٢ روبية (١٨٦٢م)

فئة روبية واحد(١٨٦٢م)

٢- عملة الملكة فكتوريا (١٨٧٧م - ١٩٠١م) (Victoria Empress)

الفئات النحاسية

فئة الآردي ($\frac{١}{١٢}$ من البيزة)
(١٨٩٠م)

فئة بيزة واحدة ($\frac{١}{٤}$ آنة)
(١٨٩٩م)

الفئات الفضية

فئة آنتين (١٨٨٦م)

فئة ٤ أنات(١٨٨١م)

فئة روبية واحدة (١٩٠٠م)

عملة الملك ادوارد السابع (١٩٠١م - ١٩١٠م)

بدأ سك عملة الملك ادوارد السابع ملك بريطانيا عام ١٩٠٣م وذلك بعد اعتلائه العرش بسنتين، حيث صدرت نفس الفئات المتعارف عليها وهي تحمل صورة الملك الجديد على أحد وجهيها وهو مكشوف الرأس في جميع الفئات، ما عدا فئة الآنة الواحدة التي سكت لأول مرة عام ١٩٠٧م وعليها صورة الملك ادوارد وعلى رأسه التاج الامبراطوري. وكانت هـذه الفئة تتكون من خليط النحاس والنيكل[١] وهي أول عملة هندية تخرج عن التقليد الذي كان متبعاً، وهو اصدار عملة مستديرة ، إذ كانت هذه الفئة «مشرشرة». كما طبع على يسار الرأس «ادوارد السابع» وعلى الجانب الأيمن منه «الملك والامبراطور». أما الوجه الآخر من تلك الفئات فقد حمل اسم الهند وفئة كل قطعة بالاضافة إلى سنة سك العملة، والتي امتدت من عام ١٩٠٣م إلى عام ١٩١٠م لمعظم الفئات. كما كتبت على هذا الوجه القيمة باللغة الأردية التي تستخدم الأحرف العربية لبعض الفئات ومنها فئة الروبية.

ولم يتم سك عملات ذهبية للهند في عهد الملك ادوارد السابع. وكان المتعاملون بهذه العملة في الكويت يشيرون إليها بروبيه «الأصلع».

عملة الملك جورج الخامس (١٩١٠م - ١٩٣٦م)

اعتلى الملك جورج الخامس العرش البريطاني عام ١٩١٠م إثر وفاة الملك ادوارد السابع. وقد صدرت أول عملة تحمل صورته للتداول بالهند عام ١٩١١م حيث سكت منها نفس الفئات السابقة، بالإضافة إلى فئة «المهر» الذهبي عام ١٩١٨م (الذي يساوي ١٥ روبيه) وفئة الجنيه الذهبي التجاري الصادر في نفس العام. وقد تم ادخال بعض التعديلات الأساسية على عدد من الفئات ومنها فئة الآنتين التي سكت على شكل قطعة مربعة مصنوعة من خليط النحاس والنيكل بعد أن كانت قبل ذلك من الفضة وذات شكل مستدير. وسكت ايضاً قطعة جديدة من فئة الأربع آنات من خليط النحاس والنيكل ذات شكل ثماني الأضلاع ابتداء من عام ١٩١٩م، مع استمرار سك القطعة الفضية المستديرة التقليدية من نفس الفئة. كما تم سك فئة ٨ آنات من خليط

---

(١) Modern World Coins - 1850 - 1960 / Tenth Edition (1972) - R. S. Yeoman - P. 244 .

عملة الملك ادوارد السابع

فئات من النحاس والنيكل

فئة الآردي ($\frac{1}{3}$ بيزة)

فئة $\frac{1}{2}$ بيزة

فئة بيزة واحدة

فئة الآنة الواحدة

الفئات الفضية

فئة آنتين (١٩١٠م)

فئة $\frac{1}{2}$ روبية (١٩٠٧م)

فئة روبية واحدة (١٩٠٧م)

النحاس والنيكل أيضا في السنوات ١٩١٩م - ١٩٢٠م مع الاستمرار في سك فئة النصف روبية الاعتيادية من الفضة.

ونظراً لقيام الحرب العالمية الأولى في عهد الملك جورج الخامس فقد تكثف الوجود البريطاني في الخليج وتوسع وازداد نفوذاً مما أدى إلى تقلص النفوذ العثماني والبلدان المتحالفة معه وميول الناس إلى تفضيل العملة الهندية التابعة للتاج البريطاني على العملات الأخرى. ويبدو أن الروبيه الهندية في عهد الملك جورج الخامس قد أصبحت فعلياً- وكنتيجة للظروف السياسية العالمية -هي العملة السائدة للتداول في الكويت بعد أن استقر مستوى ونوع التعاون بين الكويت وبريطانيا وصار الناس - الذين كانوا يعتمدون في معظم تجارتهم على الهند- يميلون إلى التخلص من العملات الأخرى ولو بأقل من ثمنها الحقيقي.

ويذكر أن الناس بدأوا يتخلصون من الريال النمساوي - الذي تمتع بكونه أكثر العملات قبولاً في الكويت والجزيرة العربية لفترات طويلة - بالرغم من أن سعر صرفه الذي اعتمدته السلطات الإنجليزية كان متدنياً للغاية. فقد كان الريال (الذي يزن ٢٣ر٤ جرام من الفضة الصافية) يستبدل بنصف روبية (التي كانت تزن ما مقداره ٥ر٤٥ جرام فقط من الفضة الصافية)[١] ، ويعني ذلك أن المواطن كان يخسر حوالي ١٨ جرام من الفضة من كل ريال (نمساوي) يبيعه في الصفقه الواحدة ، أي حوالي ٧٧ ٪ من قيمة الفضة بالريال الواحد [٢]. ويعود ذلك بالطبع إلى عدم وعي الناس لما وراء تلك العملية من أرباح لخزينة حكومة الهند الانجليزية من أموال المواطن العادي الذي خاف من امكانية فقدانه لأمواله المتمثلة في الريالات النمساوية التي لديه. ومن القصص التي تذكر أن كثيراً من الشباب الكويتي آنذاك ، و«تجار الشنط» كانوا يتوجهون إلى البصرة أثناء سنوات الحرب العالمية الأولى ومعهم الليرات الذهبية العثمانية والغرانات الفضية الإيرانية لإستبدالها بالروبيات الورقية الهندية التي صدرت في تلك

(١) كان الريال النمساوي يزن حوالي ٢٨ر١ جرام من خليط الفضة والمعادن الأخرى وتمثل الفضة ٨٣ر٣٪ من وزنه ، بينما تزن الروبيه ١١ر٦٦ جرام ، منها ٩١ر٧٪ من الفضة الصافية . أما فئة النصف روبيه فكانت تزن ٥ر٨٣ جرام ، منها ٩١ر٧ من الفضة الصافية ، أي أن الريال النمساوي كان يستبدل بحوالي خمس قيمته الحقيقية من الفضة .

(٢) يذكر المرحوم الحاج إسماعيل جمال في مقابلة مع الكاتب بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٨٠ أن وزن الريال النمساوي كان خمسة «مثاقيل» ووزن الروبية مثقالين ونصف ، مما يعني أن المواطن كان يفقد ما يقارب من ثلاثة أرباع الثمن الحقيقي لنقوده عند استبدال الريال النمساوي بالروبية الهندية .

الفترة (فئات ٥ روبيات و ١٠ روبيات) والعودة بها إلى الكويت محققين بذلك بعض الربح بدلاً من استبدالها في الكويت [١]. ويذكر أن بريطانيا أدخلت الروبية الهندية للتداول في العراق بعد احتلال البصرة عام ١٩١٤م وطرد العثمانيين منها، حيث استمر التداول بالروبية إلى عام ١٩٣١م عندما صدر الدينار العراقي.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الأحداث الاقتصادية التي شهدتها الكويت في تلك الفترة والتي تستحق الذكر، لتأثيرها المباشر على معيشة المواطنين ومنها «سنة الطفحة» عام ١٩١٢م والكساد الاقتصادي في الثلاثينات. فقد شهدت الكويت عام ١٩١٢م، أثناء فترة حكم الملك جورج الخامس للهند والبدء باستخدام العملة التي تحمل صورته، انتعاشاً اقتصادياً كبيراً نتيجة لوفرة اللؤلؤ وارتفاع أسعاره عالميا، مما أدى إلى ازدهار التجارة وارتفاع مستوى المعيشة في الكويت وتوفر الأموال بصورة لم يسبق لها مثيل، حيث ازداد دخل البحارة والمشتغلين بالتجارة بصورة كبيرة. مما انعكس على الوضع المعيشي ككل في الكويت. ويذكر بعض الذين عايشوا تلك الفترة أن الناس كانت تسير بالأسواق وجيوبها مليئة بالروبيات الفضية والليرات الذهبية التي كانت أصوات «خرخشتها» تسمع وهي في الجيوب[٢]. لكنه ومع قدوم الثلاثينات بدأ الكساد يعم العالم مما أثر على الأوضاع الاقتصادية في الكويت وبلدان الخليج الأخرى. ويروي عدد من كبار السن أن فئة «الآردي» - وهي أصغر فئة من العملة الهندية كانت تعتبر المؤشر الذي يدل على المستوى الاقتصادي لبلدان المنطقة، ومنها الكويت، في أي فترة من الفترات. فقد كانت تلك الفئة - التي تعادل جزء واحداً من ١٩٢ جزء من الروبية - من الفئات التي استخدمت في الكويت منذ الأيام الأولى لدخول الروبية للتعامل في الكويت في منتصف القرن التاسع عشر، عندما كانت الأسعار في أدنى مستوياتها. لكن تلك الفئة اختفت لفترة طويلة فيما بعد عندما انتفت الحاجة إلى استخدامها نتيجة لتضخم الأسعار، مما جعل فئة «البيزة» أصغر الفئات المستخدمة. وعندما عم الكساد الاقتصادي معظم بلدان العالم في الثلاثينات، أعيد استخدام «الآردي» في الكويت مرة أخرى في عام ١٩٣٢م، بعد أن اشتكى الناس من عدم وجود عملة صغيرة تستخدم لتلبية حاجتهم المعيشية المحدودة وخاصة بالنسبة لفئات المجتمع الفقيرة.

---

(١) نفس المصدر .

(٢) من مقابلة للسيد/ سيف مرزوق الشملان مع المرحوم الحاج اسماعيل علي جمال في برنامج «صفحات من تاريخ الكويت» بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٨٦م .

فقد أصبح مثلاً سعر الثلاثة أرغفة من الخبز آنذاك يعادل بيزة واحدة، وكان من يحتاج إلى رغيف واحد يضطر لشراء ثلاثة أرغفة بالبيزة، مما جعل محدودي الدخل يتحملون مالا يستطيعون من تكلفة مالية، نظراً لاضطرارهم شراء بعض المواد الزائدة عن حاجتهم. لذلك طلب الشيخ أحمد الجابر أمير الكويت آنذاك من الحكومة البريطانية جلب فئة الآردي من الهند فاستجابت له، وتم جلب صناديق خشبية تحتوي على كميات كبيرة من هذه الفئة وتم توزيعها على الدكاكين والمحلات بهدف نشرها بين الناس. وقد قامت بلدية الكويت - التي كانت حديثة العهد آنذاك - بهذه المهمة حيث كان مندوبوها يجوبون الأسواق ويمرون على الدكاكين لصرف الروبيات «بالآردي». وقد خفف ذلك الإجراء الوضع على الناس، واستمر استخدام «الآردي» إلى نهاية الأربيعنات تقريباً، عندما بدأ التضخم يعم البلاد مع تدفق الدخل من النفط[1].

صدور الفئات الورقيه لأول مره

من الأحداث التي شهدتها فترة حكم الملك جورج الخامس اصدار الفئات الورقية من النقد لأول مرة والتي ادخلت إلى الكويت أثناء الحرب العالمية الأولى خلال عهد الشيخ سالم المبارك. وكان رد فعل الناس في البداية متحفظاً في قبول تلك العملة حيث اعتادوا على الاحتفاظ بالقطع الفضية والذهبية التي تحمل معها قيمتها "الحقيقية" من تلك المعادن الثمينة. لكنه سرعان ما اعتاد الناس على ذلك بعد أن تعرفوا على الميزات الكثيرة التي تقدمها تلك الأوراق النقدية. أما الفئات الورقية التي صدرت وتم تداولها في الكويت لأول مرة فكانت فئة الروبية والروبيتين والخمس روبيات والعشر روبيات والمائة روبية. وكانت تلك الأوراق النقدية تحمل صورة الملك جورج الخامس على أحد وجهيها. أما الوجه الآخر فكان يحمل بعض الرسومات أو المناظر من البيئة الهندية. وقد صدرت الفئات الورقية باسم حكومة الهند (Government of India).

---

(١) من مقابلة للكاتب مع الحاج عبدالستار آغا علي بتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٩٨م .

عملة الملك جورج الخامس

- الفئات النحاسية وفئات النيكل

فئة الآردي (١/٣ البيزة) (١٩٢٠م)

فئة ١/٢ البيزة (١٩١٥م)

فئه البيزة (١٩٢٠م)

فئة الآنة (١٩١٤م)

فئة الأنتين المربعة الشكل
(١٩٣٦م)

فئة ٤ آنات ثمانية الأضلاع
(١٩١٩م)

فئة ٨ انات (١٩١٩م)

عملة الملك جورج الخامس

- الفئات الفضية والذهبية

فئة آنتين (مستديرة)
(١٩١٧م)

فئة ١/٤ روبية (مستديرة)
(١٩١٧م)

فئة ١/٢ روبية (١٩١٩م)

فئة روبية واحدة (١٩١٦م)

المهر الذهبي الصادر عام ١٩١٨م

الأوراق النقدية الهندية الصادرة
في عهد الملك جورج الخامس

فئة الروبية الواحدة

الأوراق النقدية الهندية الصادرة
في عهد الملك جورج الخامس

(نوع آخر من فئة الروبية الواحدة)

فئة الخمس روبيات - (الجانب الأمامي)

(المصدر : متحف الكويت الوطني)

فئة الخمس روبيات (الجانب الخلفي)

فئة العشر روبيات - (الجانب الأمامي)

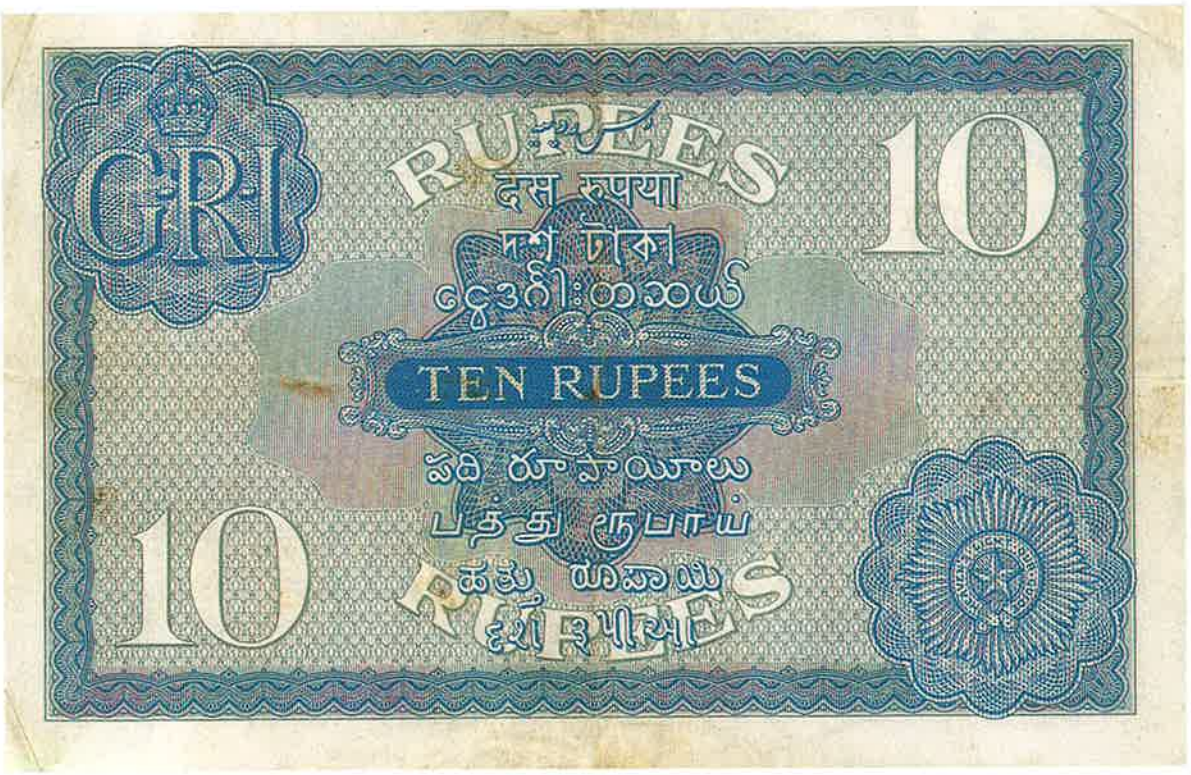

فئة العشر روبيات (الجانب الخلفي)

عملة الملك جورج السادس (١٩٣٦م - ١٩٤٧م)

تولى الملك جورج السادس الحكم عام ١٩٣٦ م اثر تنازل أخيه الملك ادوارد الثامن عن العرش بعد فترة استغرقت حوالي احدى عشر شهراً قضاها ملكاً على بريطانيا بعد وفاة الملك جورج الخامس. وفي عام ١٩٣٨م صدرت أول عملة للإستخدام في الهند تحمل صورة الملك جورج السادس حيث تم اصدار الفئات الدارجة ابتداء من الآردي إلى الروبية. وقد صدرت الفئات الصغيرة - وهي الآردي ونصف البيزة والبيزة - من البرونز خلال الفترة ١٩٣٨ - ١٩٤٠م، بينما صدرت فئة الآنة - المشرشرة - وفئة الآنتين - المربعة - من خليط النيكل والنحاس. أما فئة الربع روبيه والنصف روبيه والروبيه فقد صدرت من الفضة وبنفس الأحجام والأشكال المستديرة السابقة. وابتداءً من عام ١٩٤٠م تم تخفيض نسبة الفضة في فئات الربع روبيه والنصف روبيه والروبيه من ٩١,٧ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، مع اضافة «نقشة» على حافة كل فئة من هذه الفئات «للأمان»(١). لكن احجام هذه الفئات استمرت كالسابق.

ويذكر أن تخفيض نسبة الفضة بالروبيه عام ١٩٤٠م احدث نوعاً من الإرباك بين الناس في الكويت. فقد تنبه التجار وأصحاب الدكاكين لهذا التغيير في وزن الفضة بالروبيه مما أدى إلى رفض معظمهم استلامها من المشترين. وقد أصبح من المناظر المألوفه آنذاك أن يضع صاحب الدكان أو المتجر حصوة أو صخره صغيرة بجواره لضرب الروبيه عليها بهدف اختبار كمية الفضة فيها. فإن رنَّت حسب الرنين المعروف للفضة قَبِلها، وإلاّ فإنه لن يقبلها ويرفض بيع بضاعته مقابلها. وقد استمرت هذه الظاهرة لفترة واعيدت كميات كبيرة من الروبيات بعد أن رفض الناس التعامل

---

(١) اعتاد كثير من الناس في الماضي على «حك» حافة العملات الفضية والذهبية بمعدن آخر بهدف الحصول على كمية من الذهب والفضة المتجمعة من عدد كبير من القطع النقدية . وبذلك يحصلون على كمية من تلك المعادن الثمينة دون مقابل للإستفادة من ذلك . ويلاحظ أن كثيراً من العملات الذهبية والفضية القديمة تبدو وقد تم «سلخ» نسبة كبيرة من معدنها مما ينقص وزنها وبالتالي قيمتها . لذلك لجأت بعض البلدان إلى وضع نقشة معينه في حافة القطع النقدية من هذه المعادن الثمينة لتجنب ذلك .

بها ، إلى أن تم حل الإشكال بالتأكيد على أن قيمة هذه الروبيه لا تقل عن قيمة الروبيه الفضية (الأصلية).

وفي عام ١٩٤٣ صدرت لأول مرة فئة البيزة الصغيرة (حلقية الشكل) المجوفه في الوسط. كما صدرت ابتداء من عام ١٩٤٢ ولأول مره أيضاً فئة البيزتين المربعة التي صدر منها نوعان احدهما فضي اللون والثاني ذو لون أصفر مائل إلى الحمرة قليلاً وكانت القطعة الفضية مسكوكة من خليط النيكل والبرونز. كذلك صدرت في نفس الفترة تقريباً فئة الآنة الواحدة والآنتين وهما نوعين أيضاً صفراء وفضية.

وفي عام ١٩٤٦ تم اصدار قطع جديدة من النيكل لفئات الربع روبيه والنصف روبيه وكانت تحمل صورة الملك جورج السادس على أحد وجهيها وصورة نمر على الوجه الآخر. كما صدرت فئة روبيه واحدة من نفس الشكل عام ١٩٤٧ لكنها أصغر حجماً من الروبيه التي كانت متداولة قبل ذلك، وكانت هذه الروبيه - ولأول مره - من النيكل أيضاً. وكان ذلك آخر اصدار للعمل الهندية أثناء فترة الحكم البريطاني للهند. فقد نالت الهند استقلالها عام ١٩٤٧ وبدأت باصدار عملتها الوطنية التي استمر التعامل بها في الكويت إلى عام ١٩٦١.

عملة الملك جورج السادس المعدنية
(الإصدار الأول - ١٩٣٨م)

١- الفئات النحاسية

فئة الآردي (١٩٤١م)

فئة ١/٢ بيزة (١٩٣٩م)

فئة البيزة الواحدة(١٩٤١م)

فئة البيزة الواحدة (١٩٤٤م)

فئة البيزتين (١٩٤٤م)

فئة الآنة (١٩٤٤م)

فئة الآنتين (١٩٤٤م)

عملة الملك جورج السادس المعدنية
(الإصدار الأول - ١٩٣٨م)

٢- فئات النيكل

فئة البيزتين(١٩٤٦م)

فئة الآنة الواحدة (١٩٣٩م)

فئة الآنتين (١٩٤٦م)

٣- الفئات الفضية

فئة ١/٤ روبية (٤ آنات) (١٩٣٨م)

فئة ١/٢ روبية (٨ آنات) (١٩٤٤م)

فئة الروبية الواحدة (١٩٣٨م)

الإصدار المعدني الأخير للعملة الهندية
اثناء فترة الحكم البريطاني للهند

فئة (١/٤ روبية)

فئة ١/٢ روبية

فئة روبية واحدة

الفئـات الورقيـة

أما الفئات الورقية التي صدرت في عهد الملك جورج السادس فكانت نفس الفئات الصادرة في عهد الملك جورج الخامس بالاضافة إلى فئة الألف روبيه والتي استخدمت لفترة معينة ثم تم سحبها. وكانت هناك عدة اصدارات من الفئات الورقية ، التي اختلفت في ألوانها ورسوماتها وكذلك صورة وجه الملك الذي رسم في الإصدار الأول من الجنب وفي الإصدار الثاني من الأمام. (انظر الصور). وقد صدرت هذه الفئات الورقية من قبل بنك الإحتياط الهندي (The Reserve Bank of India) ما عدا فئة الروبيه الواحدة التي استمرت بالصدور باسم حكومة الهند بالإنجليزية.

الأوراق النقدية الهندية الصادرة
في عهد الملك جورج السادس

فئة الروبية الواحدة

الأوراق النقدية الهندية الصادرة
في عهد الملك جورج السادس

فئة الروبيتين

الأوراق النقدية الهندية الصادرة
في عهد الملك جورج السادس

فئة الخمس روبيات

الأوراق النقدية الهندية الصادرة
في عهد الملك جورج السادس

فئة العشر روبيات

فئة المائة روبية (الملك جورج السادس)
(الجهة الأمامية)

فئة المائة روبية (الملك جورج السادس)

(الجهة الخلفية)

فئة الألف روبية (الملك جورج السادس) - (الجهة الأمامية)
(المصدر : متحف الكويت الوطني)

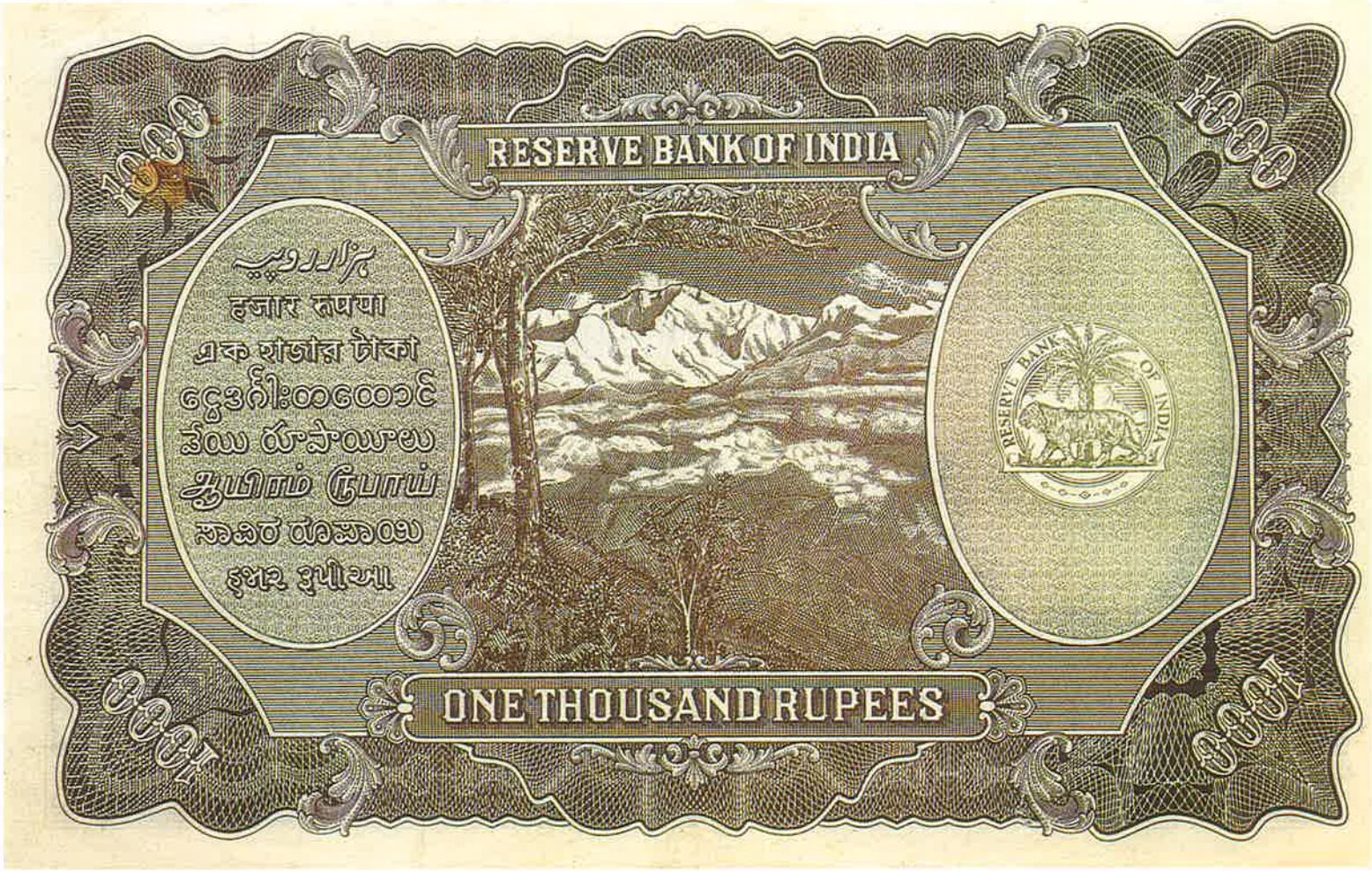

فئة الألف روبية (الملك جورج السادس) - (الجهة الخلفية)

الأوراق النقدية الهندية الصادرة في عهد الملك جورج السادس
(الإصدار الثاني)

فئة الخمس روبيات من الإصدار الثاني (صورة وجه الملك من الأمام)

الأوراق النقدية الهندية الصادرة في عهد الملك جورج السادس
(الإصدار الثاني)

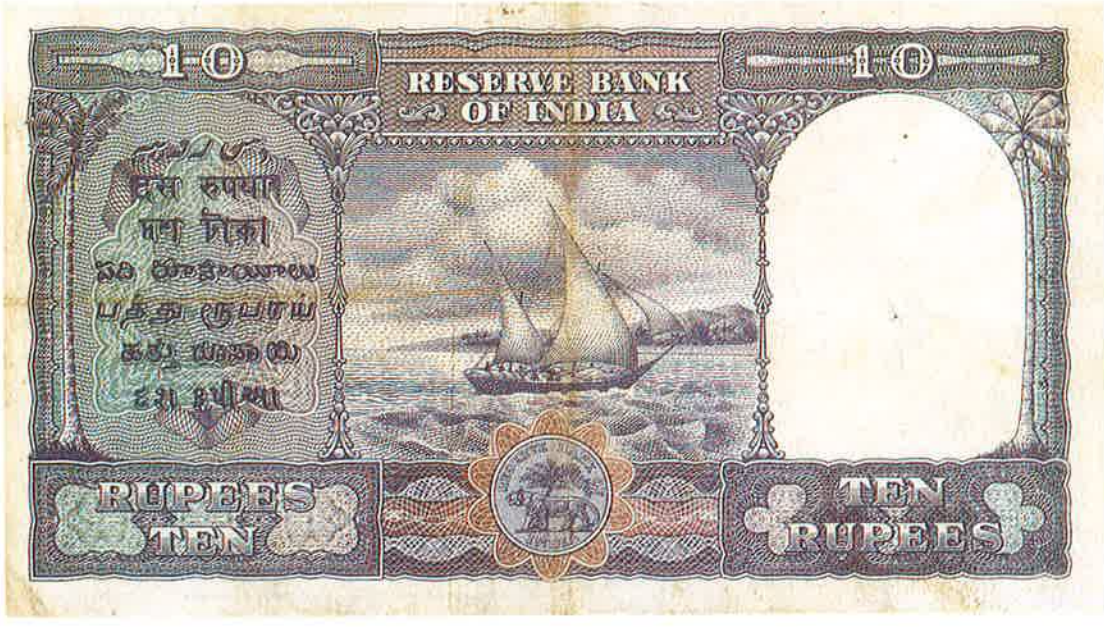

فئة العشر روبيات من الإصدار الثاني (صورة وجه الملك من الأمام)

عملة جمهورية الهند المستقلة (١٩٥٠ م - ١٩٦١ م)

نالت الهند استقلالها في منتصف اغسطس من عام ١٩٤٧. وفي عام ١٩٥٠ صدرت العملة الوطنية الجديدة التي تتكون من نفس الفئات السابقة ، مع تغيير في التصميم ليعكس البيئة المحلية. فقد وضع شعار الدولة الجديد - وهو تمثال لعهد الإمبراطور «أسوكا»(١) - على احد وجهي العملة المعدنية بينما وضعت صور بعض الحيوانات على الوجه الآخر للفئات الصغيرة. أما فئات الأربع آنات والثمان آنات والروبيه فقد حملت على الوجه الآخر سنبلتين وقيمة كل فئة منها. وكانت جميع القطع المعدنية من البرونز وخليط النحاس والنيكل دون أن تكون هناك أي فئات من الفضة. وقد احتفظت جميع الفئات بشكلها الهندسي السابق ما عدا فئة البيزة التي بقيت بنفس حجمها السابق تقريباً مع عدم وجود تجويف بالوسط. أما الفئات الورقية فقد صدرت منها الروبية والروبيتين والخمس روبيات والعشر روبيات والمائة روبية.

---

(١) عبارة عن ثلاث أسود متراصة تمثل النصب التذكاري للإمبراطور (أسوكا) الذي حكم الهند خلال الفترة ٢٧٤-٢٣٧ قبل الميلاد .

العملة المعدنية الهندية
(الاصدار الاول بعد الاستقلال)

فئة البيزة الواحدة
(المصدر : السيد عادل محمد العبد المغني)

فئة البيزتين (١/٢ آنة)
(١٩٥٤)

فئة الآنة الواحدة
(١٩٥٤)

فئة الآنتين
(١٩٥٤)

فئة الربع روبية (٤ آنات)
(١٩٥٥)

فئة النصف روبية (٨ آنات)
(١٩٥٠)

فئة الروبية الواحدة (١٩٥٠)

الأوراق النقدية الهندية
بعد الاستقلال

فئة الروبية الواحدة

الأوراق النقدية الهندية
بعد الاستقلال

فئة ٥ روبيات

الأوراق النقدية الهندية
بعد الاستقلال

فئة ١٠ روبيات (الجهة الامامية)

فئة ١٠ روبيات (الجهة الخلفية)

فئة ١٠٠ روبية (الجهة الامامية)

تعود هذه العملة الورقية الهندية للسيد عبدالله بخيت البخيت الذي زودنا بها مشكوراً لوضعها في الكتاب.

فئة ١٠٠ روبية (الجهة الخلفية)

تبديل تقسيمات الروبية الهندية إلى النظام العشري

أدخلت حكومة الهند عام ١٩٥٧ تغييرات أساسية على عملتها من حيث الشكل والمضمون. فقد تم تقسيم الروبية إلى أجزاء عشريه بدلاً من التقسيمات السابقة المعقدة ، وصارت الروبية تساوي مائة «نايه بيزة» – أي بيزة جديدة. أما الفئات التي تم سكها فهي كالتالي:

-فئة الناية بيزة الواحدة وهي دائرية الشكل ذات حجم صغير وقد سكت من البرونز.

-فئة ٢ ناية بيزة وهي مستديرة ومشرشرة الشكل شبيهة بالآنة السابقة لكنها أصغر حجماً ومسكوكة من خليط النحاس والنيكل.

-فئة ٥ ناية بيزة وهي مربعة الشكل شبيهة بفئة الآنتين السابقة لكنها اصغر حجماً وقد سكت من خليط النحاس والنيكل.

- فئة ١٠ ناية بيزة وهي مستديرة ومشرشرة الشكل شبيهة بالآنة السابقة لكنها أكبر حجماً ومسكوكة من خليط النحاس والنيكل.

- فئات ٢٥ ناية بيزة (ربع روبية) و٥٠ ناية بيزة (نصف روبية) وهي مستديرة الشكل وبنفس حجم فئات الربع روبية والنصف روبية السابقة ، وقد سكت من النيكل.

ولـم يتم اصـدار فئة جديدة من الروبية الواحدة حيث استمر التداول بالقطعة الصادرة بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٤م. إلى ان تم إيقاف التعامل بالروبية الهندية في الكويت عام ١٩٦١م.

العملة الهندية الجديدة بعد تحويل
أجزاءها إلى النظام العشري عام ١٩٥٧م

فئة ناية بيزة واحدة

فئة ٢ ناية بيزة

فئة ٥ ناية بيزة

فئة ١٠ ناية بيزة

فئة٢٥ ناية بيزة
(ربع روبية)

فئة٥٠ ناية بيزة
(نصف روبية)

الروبيات الورقية التي صدرت عند تغيير العملة الهندية إلى النايا بيزة عام ١٩٥٧م

فئة الربية الواحدة

تعـود العملات الورقية الهندية المبينة في هذه الصحفة والصفحات التالية (الى صفحة ١١٩) للسيد عبدالله بخيت البخيت الذي زودنا بها مشكوراً لوضعها في الكتاب.

الروبيات الورقية التي صدرت عند تغيير العملة الهندية إلى النايا بيزة عام ١٩٥٧م

فئة الروبيتين

الروبيات الورقية التي صدرت عند تغيير العملة الهندية إلى النايا بيزة عام ١٩٥٧م

فئة الخمس ربيات

الروبيات الورقية التي صدرت عند تغيير العملة الهندية إلى النايا بيزة عام ١٩٥٧م

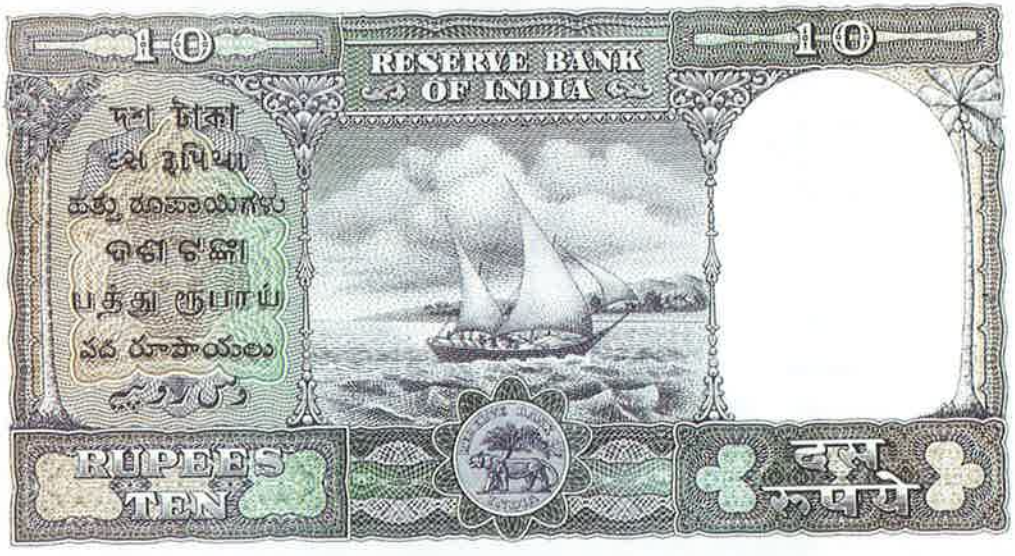

فئة العشر ربيات

الروبيات الورقية التي صدرت عند تغيير العملة الهندية إلى النايا بيزة عام ١٩٥٧م

فئة ١٠٠ روبية (الجهة الامامية)

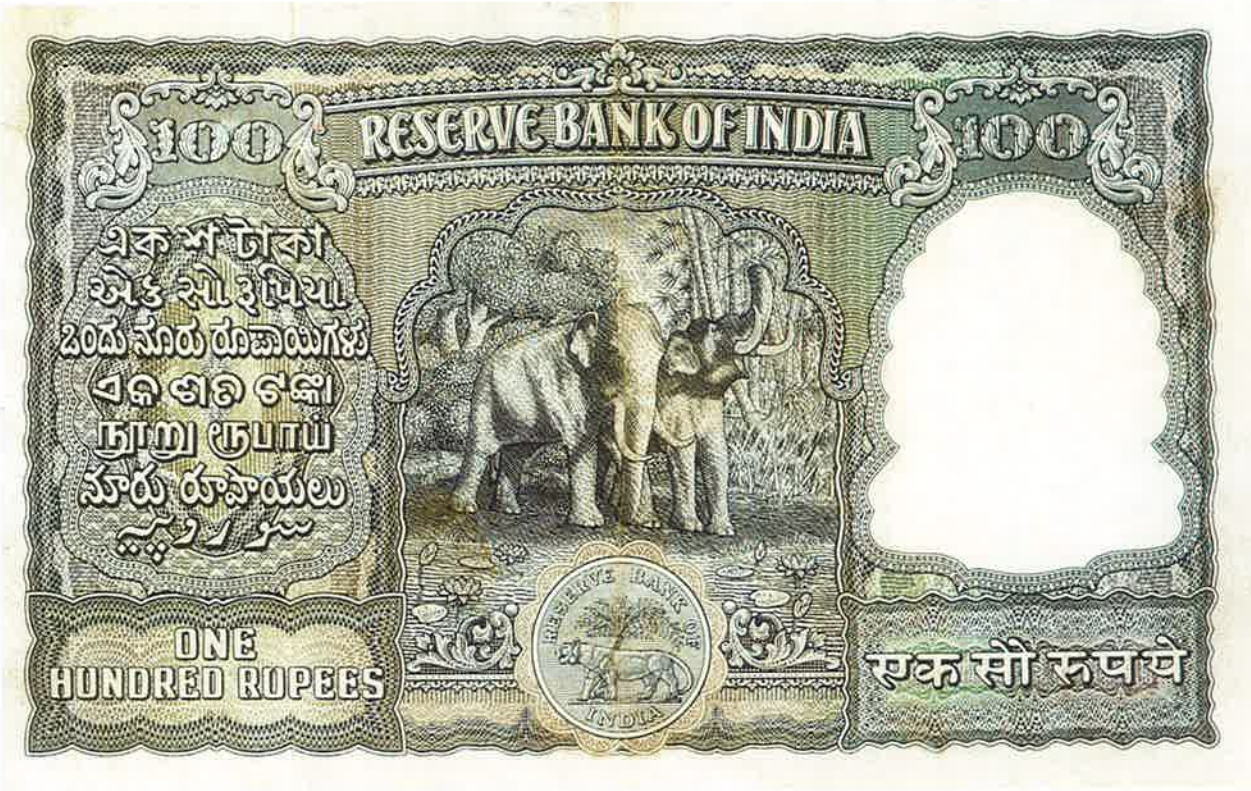

فئة ١٠٠ روبية (الجهة الخلفية)

إصدار فئات ورقية هندية خاصة للإستخدام في بلدان الخليج العربي

استمر اصدار الفئات الورقية السابقة نفسها باسم حكومة الهند بعد الاستقلال، لكنه تم ادخال بعض الرسومات المحلية عليها بالإضافة إلى شعار الدولة الهندية المستقلة. وقد استمرت الكويت وامارات الخليج الأخرى في استخدام تلك الفئات جنباً إلى جنب مع الفئات المعدنية إلى عام ١٩٥٩. لكن حكومة الهند بدأت تعاني من خسائر كبيرة في احتياطيها كنتيجة لإخراج كميات كبيرة من نقدها بصورة غير قانونية إلى منطقة الخليج واستبدالها بالجنيه الاسترليني. لذلك تم الاتفاق بين حكومة الهند وبلدان الخليج العربي التي تستخدم الروبيه الهندية على اصدار فئات ورقية خاصة من الروبيات للإستعمال في هذه البلدان. وفي مايو عام ١٩٥٩م أصدرت حكومة الهند اعلاناً نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) هذا نصه:

«ظلت الروبية الهندية عملة مألوفة للتبادل في امارات الخليج .. في الكويت والبحرين وقطر وامارات الساحل، وفي بعض أنحاء مسقط منذ أمد بعيد .. ولم تكن الحكومة الهندية ترغب في تغيير هذا الوضع ، إلاّ أنها أخذت تشعر بقلق متزايد في الأشهر الأخيرة لما تكبدته من خسائر فادحة في الإحتياطي من نقدها الأجنبي، وذلك من جراء التصدير غير الشرعي للأوراق النقدية الهندية إلى الخليج بكميات تزيد زيادة فاحشة عن حاجة تلك المنطقة، ثم استبدالها بالجنيه الإسترليني.

ولأجل معالجة هذا الوضع فقد اتخذت الحكومة الهندية خطوات لاستبدال الأوراق المتبادلة حالياً بأوراق نقدية جديدة خاصة، من فئات الواحدة والخمس والعشر والمائة روبية. وستتميز هذه الأوراق الجديدة بألوانها الجديدة.

ولا يعني هذا أي تغيير في قيمة الروبية الهندية، وستكون هذه الأوراق النقدية الجديدة مضمونة من البنك الإحتياطي الهندي والحكومة الهندية، بمثل ما هو عليه من الأوراق التي تصدر لإستعمالها في داخل البلاد الهندية».

وهكذا تم استبدال اوراق المائة روبية الزرقاء بأوراق خضراء .. وأوراق العشر روبيات ذات اللون الأرجواني بأوراق لونها أحمر قان .. وأوراق الخمس روبيات الخضراء استبدلت بأوراق برتقالية.

واعتباراً من أول يونيو ١٩٥٩م أصبحت هذه الأوراق الجديدة هي وحدها العملة القانونية في الكويت[١].

(١) حقائق عن الكويت - قصة الدينار الكويتي - ١٩٧٢ - اصدار مطبعة حكومة الكويت ص ٨ .

الأوراق النقدية الهندية الخاصة
للتعامل في بلدان الخليج العربي

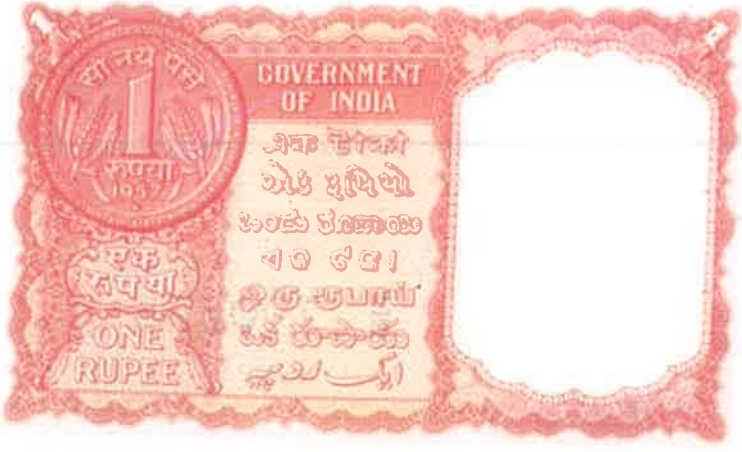

فئة روبية واحدة
(المصدر متحف الكويت الوطني)

الأوراق النقدية الهندية الخاصة
للتعامل في بلدان الخليج العربي

فئة ٥ روبيات
(المصدر متحف الكويت الوطني)

فئة ١٠ روبيات- (الجهة الأمامية)
(المصدر : متحف الكويت الوطني)

فئة ١٠ روبيات- (الجهة الخلفية)

فئة ١٠٠ روبية (الجهة الأمامية)
(المصدر : متحف الكويت الوطني)

فئة ١٠٠ روبية (الجهة الخلفية)

الدينار الكويتي

صدور الدينار الكويتي

القيم الذهبية للدينار ومواصفات الإصدار الأول

الفئات المعدنية

الأوراق النقدية

مواصفات الإصدارات الكويتية

المركز القوي للدينار الكويتي بين العملات العالمية

انشاء بنك الكويت المركزي

الإصدار الثاني للدينار الكويتي

الإصدار الثالث

التقسيمات المختلفة للإصدار الثالث

إلغاء بعض فئات الإصدار الثالث اثناء فترة الغزو العراقي

الإصدار الرابع

الإصدار الخامس

ملاحظات مهمة بشأن تصنيف الإصدارات الورقية الكويتية

تفاصيل الإصدارات الاعتيادية من أوراق النقد الكويتية

الإصدارات التذكارية

الفصل الثالث

الدينـار الكويـتـي

صدور الدينار الكويتي

برزت فكرة اصدار عملة وطنية للكويت عام ١٩٥٠م عندما بدأ دخل الدولة في النمو كنتيجة لتدفق النفط بكميات كبيرة. وقد درست الحكومة بجدية امكانية اصدار عملة جديدة مستقلة في ذلك العام ، لكنها عادت فعدلت عن الفكرة لعدة أسباب من أهمها ما لمسته من ضرورة كون النقد قوياً ومتمتعاً بمركز ثابت بين العملات الأخرى في العالم ، الأمر الذي لم تساعد الظروف على توافره حينذاك[١]. وفي عام ١٩٥٩م وعندما قررت حكومة الهند طبع فئات ورقية من الروبيات الهندية ذات الوان مختلفة للإستخدام في بلدان الخليج العربي أدى ذلك إلى إحياء فكرة إصدار عملة وطنية خاصة بالكويت. وبعد دراسة المشروع وآثاره الإقتصادية المختلفة تقرر المضي بإصدار الدينار الكويتي.

وفي ١٩ أكتوبر من عام ١٩٦٠م وبعد أن أصبحت الظروف الاقتصادية مهيأة لإتخاذ ذلك القرار صدر المرسوم الأميري بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠م الذي نص على انشاء مجلس النقد الكويتي ليختص باصدار أوراق النقد والمسكوكات في الكويت وجعل الدينار وحدة للنقد الكويتي الجديد. وقد نص المرسوم على أن يكون مجلس النقد مؤسسة عامة مستقلة لها شخصية اعتبارية. كما نص على أن يتألف مجلس النقد من رئيس المالية والاقتصاد رئيساً وعضوية ستة أشخاص آخرين يعينون لمدة ثلاث سنوات بمرسوم أميري. كما حدد المرسوم المذكور واجبات هذا المجلس وأعماله وكيفية تصريف أموره المالية والإدارية وأسند إليه وحده مهمة إصدار أوراق النقد والمسكوكات في الكويت [٢]. وبتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٦٠ صدر

(١) حقائق عن الكويت – قصة الدينار الكويتي – ١٩٧٢ – اصدار مطبعة حكومة الكويت – ص٨ .

(٢) دليل الكويت – إعداد غرفة تجارة وصناعة الكويت – اكتوبر ١٩٦٥ – مطبعة حكومة الكويت – وزارة الإرشاد والأنباء .

المرسوم رقم ٤٥/ ١٩٦٠ بتعيين أعضاء مجلس النقد الكويتي الذي تم تشكيله برئاسة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح رئيس المالية والاقتصاد آنذاك رئيساً، وعضوية السادة يعقوب يوسف الحمد، خليفة خالد الغنيم ، فخري شهاب ، حيدر الشهابي ، مستر سي.أي.لوم ، ومستر ايفار روث[١]. والسيد «لوم» بريطاني الجنسية تم انتدابه من بنك انجلترا ليكون عضواً في مجلس النقد وكان يأتي للكويت كلما كان هناك اجتماعاً للمجلس ثم يعود لبلاده[٢]. وكان أول اجتماع عقده مجلس النقد بتاريخ الرابع من ديسمبر ١٩٦٠م حيث وافق في تلك الجلسة على طرح الدينار الكويتي للتداول في الأول من أبريل عام ١٩٦١م. وبتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠م صدر المرسوم رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ ليحدد الشكل والتصميم والحجم للفئات الورقية والمعدنية للعملة الكويتية الجديدة[٣].

وفي شهر مارس من عام ١٩٦١م، وقبل أن تبدأ عملية استبدال الدينار الكويتي بالروبيات الهندية سافر وفد رسمي من مجلس النقد الكويتي إلى الهند للتفاوض مع وزارة المالية الهندية من أجل استرداد الروبيات التي سيتم سحبها من التداول في الكويت بعد صدور الدينار الجديد. وكان الوفد يتكون من خمسة أعضاء برئاسة السيد حيدر الشهابي وعضوية كل من السادة خالد أبو السعود وحامد اليوسف والسيد «تيرنر» سكرتير مجلس النقد والسيد «مكريجر» مستشار دائرة المالية والاقتصاد[٤]. وقد زار الوفد البنك المركزي الهندي في بومبي وكذلك نيودلهي للتفاوض بشأن عملية المبادلة، حيث عرضت الهند تقديم سندات بالروبية الهندية لحكومة الكويت مقابل الروبيات التي كانت متداولة في الكويت وتمت إعادتها للهند، على أن يتم دفع السندات خلال فترة تمتد حوالي ست سنوات بفائدة قدرها ٤٪. لكن الوفد الكويتي طلب أن تكون السندات بالجنيه الإسترليني حيث اتفق على ذلك ، وكانت الفائدة ٤ر٥ ٪. وقد تم تسديد المبلغ فيما بعد حسب الاتفاق [٥].

(١) جريدة «الكويت اليوم» ، العدد ٣٠٤ - ٤ ديسمبر ١٩٦٠م ، صفحة ١ .
(٢) من مقابلة للكاتب مع السيد حيدر عبدالرزاق الشهابي العضو السابق في مجلس النقد الكويتي .
(٣) جريدة الكويت اليوم ، العدد ٣٠٧ - ٢٥ ديسمبر ١٩٦٠ ، صفحة ١ .
(٤) من مقابلة للكاتب مع السيد حيدر عبدالرزاق الشهابي عضو مجلس النقد الكويتي آنذاك .
(٥) نفس المصدر .

وفي الأول من أبريل عام ١٩٦١م بدأت عملية استبدال روبيات الخليج الهندية بالدنانير الكويتية (كل ١٣ر٣٣ روبية تعادل دينار كويتي واحد)، حيث عمل موظفو البنوك التجارية الثلاثة التي كانت قائمة آنذاك[١] وموظفو دائرة البريد، صباحاً ومساءً لمدة ثمانية أسابيع استبدلوا خلالها ملايين الروبيات بالدينار الكويتي. واستلم بنك الإحتياط الهندي ٣٤٢ مليون روبية تم سحبها من الأسواق، وهي تعادل ١١٠ر٦٤٦ر٢٥ دينار كويتي [٢] وهكذا انتهى تعامل الكويت بالروبية الهندية في ١٧ مايو ١٩٦١م بعد أن تم استخدامها لفترة تزيد عن مائة وعشرين عاماً.

- القيمة الذهبية للدينار الكويتي ومواصفات الإصدار الأول:

يشير قانون النقد رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠م إلى أن الدينار الكويتي ينقسم إلى ١٠٠٠ فلس ويعادل ٢ر٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الخالص وهو نفس القدر الذي كان يساويه معادل الجنيه الاسترليني في ذلك الوقت. كما نص القانون على أن يكون النقد على نوعين أوراق نقدية ومسكوكات، وتكون الأوراق النقدية على خمسة أحجام مختلفة القيم هي ورقة العشرة دنانير وورقة الخمسة دنانير وورقة الدينار وورقة نصف الدينار وورقة ربع الدينار. أما المسكوكات فتنقسم إلى ست قطع مستديرة مختلفة القيمة والحجم والوزن والنوع وهي قطعة المائة فلس وقطعة الخمسين فلس وقطعة العشرين فلس وتتكون من النحاس الأحمر بنسبة ٧٥ ٪ والنيكل بنسبة ٢٥ ٪ ولونها أبيض. أما القطع الثلاث الباقية فلونها نحاسي أحمر ومصنوعة من النحاس الأحمر بنسبة ٧٩ ٪ والنيكل بنسبة ١ ٪ والزنك بنسبة ٢٠ ٪ وهي قطعة العشرة فلوس والخمسة فلوس والفلس الواحد.

---

(١) البنك البريطاني للشرق الأوسط وبنك الكويت الوطني والبنك التجاري الكويتي .

(٢) حقائق عن الكويت – قصة الدينار الكويتي – ١٩٧٢ – اصدار مطبعة حكومة الكويت – ص ١٠ .

الفئات المعدنيـة

صدرت الفئات المعدنية وهي تحمل على أحد وجهيها صورة البوم الشراعي الكويتي وسنة الإصدار بالتاريخ الهجري (١٣٨٠) والميلادي (١٩٦١). اما الوجه الآخر فقد حمل قيمة العملة في الوسط ، وكلمة (إمارة الكويـت) في الجزء العلوي وكلمة (Kuwait) في الجزء السفلي.

وفيما يلي تفاصيل المسكوكات المعدنية (١):

- قطعة ١٠٠ فلس ويبلغ قطرها ٦ر٢ سم ووزنها ٥٠ر٦ جرام.
- قطعة ٥٠ فلساً ويبلغ قطرها ٣ر٢ سم ووزنها ٥٠ ر٤ جرام.
- قطعة ٢٠ فلساً ويبلغ قطرها ٢ سم ووزنها ٣,٠٠ جرامات.
- قطعة ١٠ فلوس ويبلغ قطرها ١ر٢ سم ووزنها ٧٥ر٣ جرام.
- قطعة ٥ فلوس ويبلغ قطرها ٩٥ر١ سم ووزنها ٥٠ر٢ جرام.
- قطعة فلس واحد ويبلغ قطره ٧ر١ سم ووزنه جرامـان.

الإصدار الأول للفئات المعدنية
(١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م)

(١) حقائق عن الكويت - قصة الدينار الكويتي - ١٩٧٢ - اصدار مطبعة حكومة الكويت - ص ١٢ .

وفي عام ١٩٦٢م صدرت مجموعة أخرى من المسكوكات بنفس الفئات السابقة لكنه تم الغاء كلمة «إمارة» من عليها لتبقى كلمة «الكويت» فقط بعد أن نالت دولة الكويت استقلالها. كما استمر مجلس النقد الكويتي في اصدار مسكوكات بنفس الفئات سنوياً تقريباً وقد كتبت عليها سنة الإصدار بالتاريخ الهجري والميلادي. ومن الأمور الفريدة التي تستحق الذكر في المسكوكات الكويتية أن الفئات المعدنية لعام ١٩٧١م شملت نوعين، الأول يحمل التاريخ الهجري ١٣٩٠هـ والثاني ١٣٩١هـ بينما حمل الإثنان التاريخ الميلادي نفسه.

مسكوكات عام ١٩٧١م

المسكوكات المعدنية لعام ١٩٧١م ويلاحظ التاريخ الهجري للفئات في الصف العلوي وقد كتب عليها ١٣٩٠هـ، بينما كتب على الفئات في الصف السفلي ١٣٩١هـ، ماعدا فئة المائة فلس التي حملت العام الهجري ١٣٩١ فقط.

وقد أجاز القانون لمجلس النقد الكويتي حق اصدار مسكوكات ذهبية من فئة خمسة دنانير، وتم سك ١٠٠٨ قطع ذهبية من هذا النوع - بحجم المائة فلس تقريباً -، لكنها لم تطرح للتداول(١).

العملة التذكارية الأولى الصادرة عام ١٩٦١

فئة ٥ دنانير ذهبية

الأوراق النقدية

حملت الأوراق النقدية على أحد وجهيها صورة المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت آنذاك وتوقيع رئيس مجلس النقد (صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح)، وعلى الوجه الآخر صوراً لمختلف معالم النهضة في الكويت ومنها ميناء الشويخ (على فئة الربع دينار) وثانوية الشويخ (على فئة النصف دينار) ومصنع منتوجات الإسمنت (على فئة الدينار) و بيوت ذوي الدخل المحدود التي شيدتها الحكومة (على فئة الخمسة دنانير) وصورة البوم الكويتي (على فئة العشرة دنانير). وكانت أحجام تلك الأوراق النقدية كالتالي (٢): انظر الصور

- ورقة ربع دينار: طولها ٠ , ٥ بوصات وعرضها ٣ بوصات.
- ورقة نصف دينار: طولها ٥ , ٥ بوصة وعرضها ٣ بوصات.
- ورقة دينار واحد: طولها ٠ , ٦ بوصة وعرضها ٣ بوصات.
- ورقة خمسة دنانير: طولها ٥ , ٦ بوصات وعرضها ٣ بوصات.
- ورقة عشرة دنانير: طولها ٠ , ٧ بوصات وعرضها ٣ بوصات.

---

(١) قصة العملة الكويتية - اصدار وزارة الإعلام (١٩٨٤)
(٢) نفس المصدر .

رقم (١)

الإصدار الأول للفئات الورقية

(التوقيع الشيخ جابر الأحمد الصباح - رئيس مجلس النقد)

(فئة ١/٤ دينار)

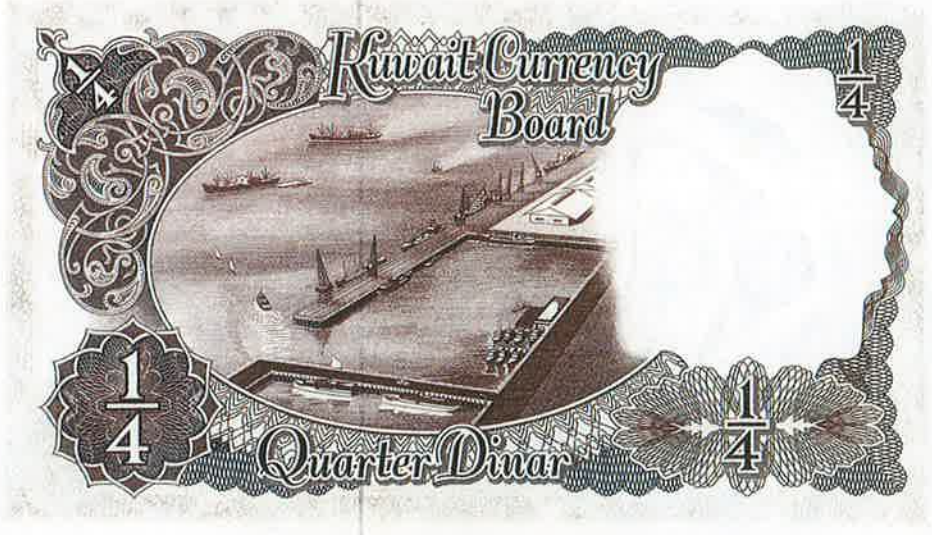

رقم (١)

الإصدار الأول للفئات الورقية

(التوقيع الشيخ جابر الاحمد الصباح - رئيس مجلس النقد)

(فئة ١/٢ دينار)

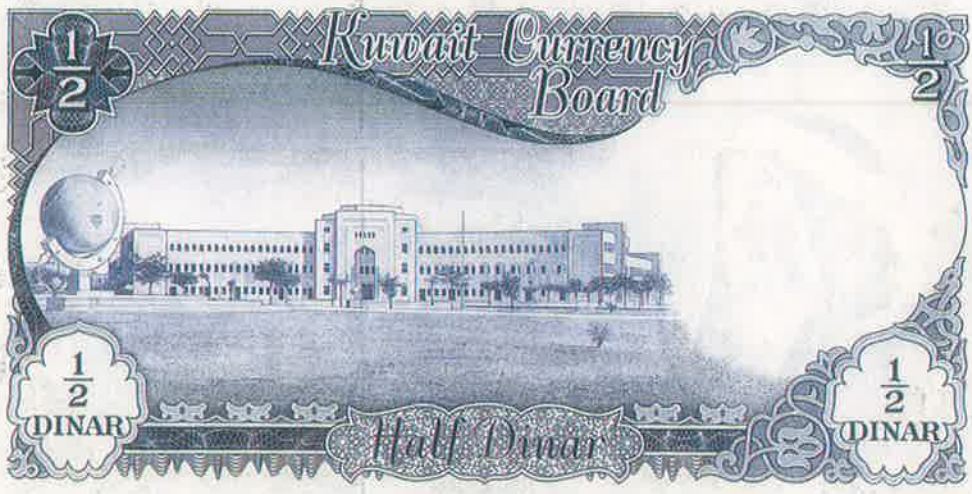

رقم (١)

الإصدار الأول للفئات الورقية

(التوقيع الشيخ جابر الاحمد الصباح - رئيس مجلس النقد)

(فئة دينار واحد)

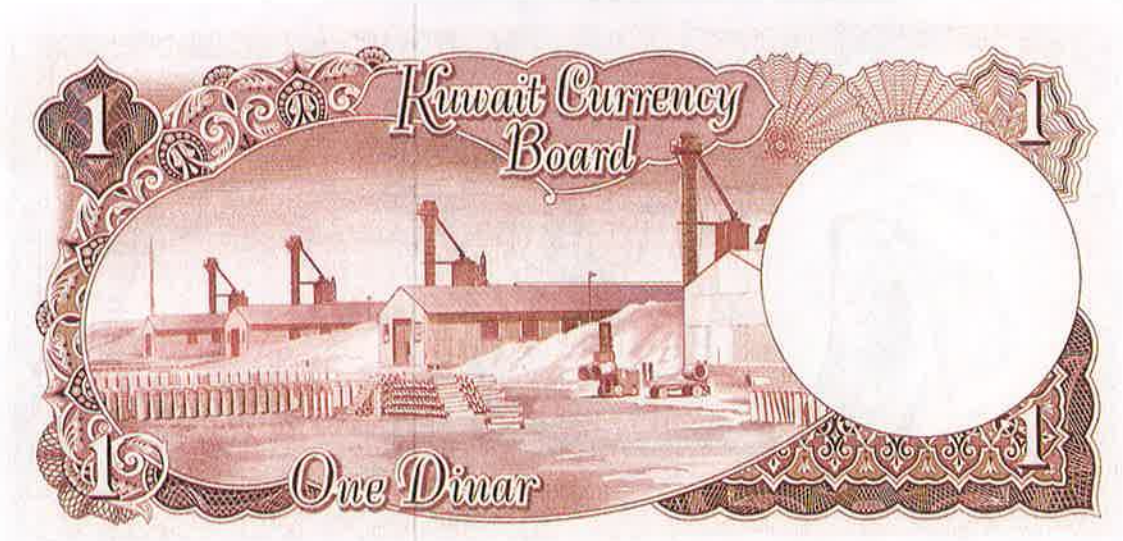

رقم (١)

الإصدار الأول للفئات الورقية

(التوقيع الشيخ جابر الاحمد الصباح - رئيس مجلس النقد)

(فئة الخمسة دنانير)

الجانب الامامي

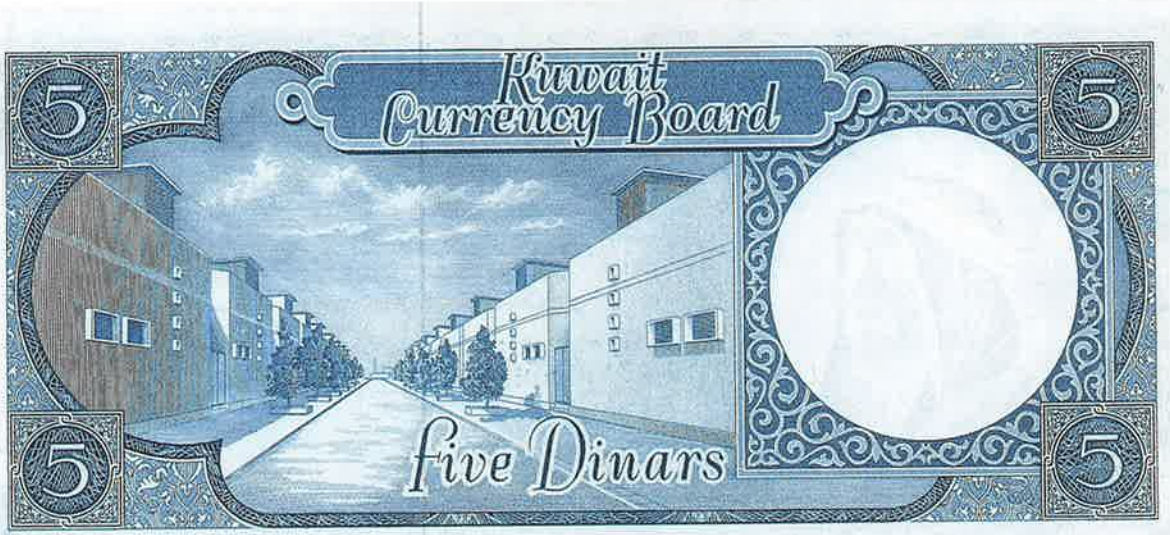

الجانب الخلفي

رقم (١)

الإصدار الأول للفئات الورقية

(التوقيع الشيخ جابر الاحمد الصباح - رئيس مجلس النقد)

(فئة العشرة دنانير)

الجانب الامامي

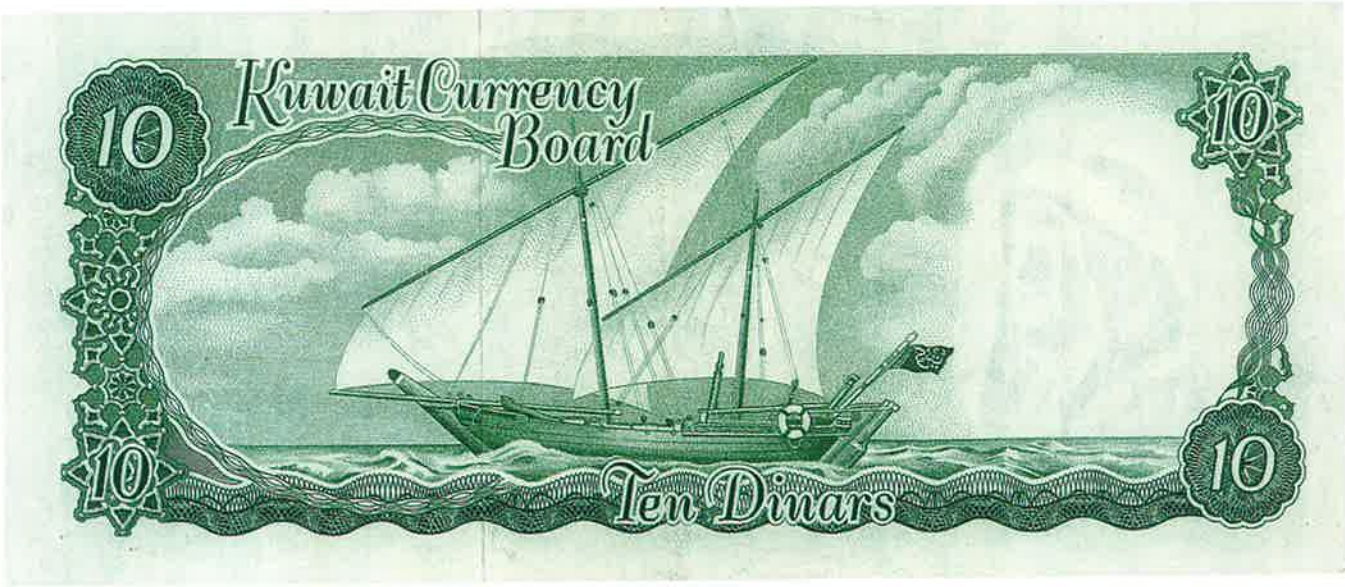

الجانب الخلفي

مواصفات الإصدارات الكويتية

تتميز الأوراق النقدية الكويتية بنوعيتها الفاخرة التي اهتمت دولة الكويت بجودتها. ويبدو ذلك واضحاً إذا أمسكنا بورقة نقد كويتية، إذ نلاحظ متانة وتماسك ورقها ذو الملمس الفريد المميز والمصنوع طبقاً لمواصفات خاصة، من حيث تركيب العجينة ومواد الحشو، حتى يلائم الوظيفة النقدية وما تتطلبه من كثرة التداول والطي والتقليب والانتقال من يد إلى أخرى. ولا يباع ذلك الورق الخاص في الأسواق التجارية لأنه صنع خصيصاً لمؤسسات إصدار النقد فقط. كما تتميز أورق النقد الكويتية بنقاء وصفاء مظهرها ودقة الرسوم والزخارف وبروز كل خط من خطوطها. ويمكن تلمس ذلك البروز بالأصابع بوضوح خاصة إذا كانت أوراق النقد جديدة. كذلك يلاحظ أن زخارف الأرضية التي تحيط بالرسوم والنصوص الرئيسية - لوجه وظهر العملة - مطبوعة بطريقة الطباعة المتعددة الألوان، بحيث تتداخل هذه الألوان وتتراكب فوق بعضها، الأمر الذي يزيد من تعقيد الطرق الفينة التي تستخدم في طابعة أوراق النقد[1]. كما أن جميع الأوراق النقدية الكويتية تحتوي على العلامة المائية التي تميزها. فعند مطالعة وجه ورقة النقد الكويتية من الإصدار الأول مثلاً - مع جعل الضوء يسقط عليها من خلفها - يلاحظ وجود العلامة المائية (وهي صورة المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح) في طرفها الأيسر. وينطبق ذلك على الإصدار الثاني الذي تحمل علامته المائية صورة المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح. أما الإصدارين الثالث والرابع فتحمل علامتهما المائية صورة السفينة الشراعية الكويتية (اليوم). وتحمل العلامة المائية للإصدار الخامس صورة رأس صقر.

وإلى جانب ما تقدم تتميز الأوراق النقدية الكويتية بوجود ما يسمى بخيط الأمان أو «سلك الضمان». ويمتد هذا الخيط الأسمر اللون رأسياً بطول الورقة، من أعلى إلى أسفل ، وهو غائر ومندمج داخل ورقة النقد، ويتم ضغطه داخل عجائن الورق وهي ما تزال لينه أثناء عملية صنع الورق، ويظهر الخط بوضوح إلا إذا نظرنا إلى ورقة

(١) قصة العملة الكويتية - اصدار وزارة الإعلام (١٩٨٤)

النقد والضوء يسقط عليها من الخلف. وكان خيط الأمان في الإصدار الأول والثاني متقطعاً بينما أصبح متصلاً دون تقطيع في الإصدار الثالث [1]. وكذلك الإصدار الرابع. أما الإصدار الخامس فقد تم تغيير لون خيط الأمان فيه إلى الفضي وصار يظهر متقطعاً، بينما يتحول إلى متصلاً عند تعرضه إلى مصدر الضوء العادي. والجدير بالذكر أن حكومة الكويت كانت دائمة الحرص على التعامل مع شركات عالمية ذات خبرة واسعة وسمعة ممتازة لطباعة أوراقها النقدية منذ بداية الإصدارات إلى الآن، مما انعكس على جودة الأوراق النقدية الكويتية. وكان الاصدارين الأول والثاني قد طبعا لدى شركة «براد بوري» البريطانية بينما طبع الاصدار الثالث والرابع والخامس لدى شركة «توماس دي لارو» البريطانية. أما الاصدار الأول لفئة العشرين دينار فقد طبع لدى شركة «جيسيك» الألمانية في ميونخ عام ١٩٨٦. وتمر عملية تصميم الورقة النقدية في عدة مراحل يتم خلالها مراجعة التصاميم من قبل الدوائر المختصة في بنك الكويت المركزي إلى أن يتم الاتفاق على التصميم النهائي الذي يتطلب موافقة مجلس الوزراء عليه. وعند نهاية هذه المرحلة تقوم الشركة بطباعة التصميم النهائي وتقديمه للبنك لاستلام الموافقة النهائية عليه. وتطبع على تلك التصاميم كملة «Specimen» أو نموذج، للتأكد من جميع المواصفات قبل البدء بالطباعة النهائية للورقة.

- المركز القوي للدينار الكويتي بين العملات العالمية:

استمر الدينار الكويتي متبوئاً مركزه القوي المدعوم بالذهب والعملات العالمية الرئيسية على مدى السنوات الماضية. فقد بلغت قيمة الذهب الذي تحتفظ به الكويت كغطاء للنقد عام ١٩٦٣م ١٠٩ر٤٩٣ر١٨ دينار كويتي وهي تعادل ٥٢ ٪ من النقدالمتداول آنذاك. أما بقية الغطاء فكان من العملات الأجنبية البالغ قيمتها ١٢٥ر٨١٥ر١٧ دينار كويتي. علماً بأن مجموع النقد المتبادل في نهاية السنة المالية ١٩٦٢/ ١٩٦٣ بلغ ما مجموعه ٥ر٣٥ مليون دينار كويتي تقريباً، أي بمعدل ١٠٠ دينار تقريباً لكل فرد من سكان الكويت في ذلك الوقت [2]. وفي نهاية عام ١٩٦٦م

(١) قصة العملة الكويتية - اصدار وزارة الإعلام (١٩٨٤) .

(٢) حقائق عن الكويت - قصة الدينار الكويتي - ١٩٧٢ - اصدار مطبعة حكومة الكويت - ص١٢ .

بلغ النقد الكويتي المتداول حوالي ٥٠ مليون دينار ازداد إلى ٥٦ مليون دينار عام ١٩٧١م[١].

وقد استمر الدينار الكويتي مرتبطاً بالجنيه الإسترليني على أساس التعادل في القيمة، أي أن الدينار الواحد كان يساوي جنيهاً استرلينياً واحداً، إلى ما قبل نهاية عام ١٩٦٧م. ففي ١٨ نوفمبر من ذلك العام قررت الحكومة البريطانية تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بنسبة ١٤٫٣ ٪ من قيمته الأصلية. لكن الدينار الكويتي - الذي بقي مرتبطاً بالإسترليني - ظل محتفظاً بقيمته الأصلية دون تغيير. فقد أصدر وزير المالية والنفط آنذاك بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٦٧م بياناً أكد فيه عدم تأثر الدينار بتخفيض قيمة الجنيه الإسترليني. وقد تغير سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الاسترالييني منذ ذلك التاريخ ليصبح الجنيه الاسترليني مساوياً لحوالي ٨٥٧ فلساً، بانخفاض قدره ١٤,٣٪.

وفي ٢٣ يونيو من عام ١٩٧٢م ، وبعد تعويم الجنيه الاسترليني ، تم إنهاء ارتباط الدينار بالجنيه الاسترليني وربطه بالدولار الأمريكي بسعر صرف بين العملتين يحدد على أساس القيمة المتبادلة لكل منهما مع الهوامش المسموح بها على جانبي التعادل ، والتي أصبحت اثنين وربعاً في المائة على جانب سعر التعادل بعد اتفاقية «شمنوينان». وكانت أسعار الصرف بين الدينار والعملات الأخرى تحدد على أساس سعر الصرف بين الدينار الكويتي والدولار الأمريكي (٢).

وبتاريخ ١٨ مارس ١٩٧٥م أعلن بنك الكويت المركزي التخلي عن الهوامش الرسمية المعلنة وصار تحديد سعر الدينار مقابل الدولار يتم على أساس المتوسط الموزون لسلة من العملات الرئيسية تعكس العلاقات التجارية والمالية للكويت مع العالم الخارجي على أن تكون هذه العملات عرضه للتقييم الدوري وفقاً لما تقتضيه

(١) حقائق عن الكويت - قصة الدينار الكويتي - ١٩٧٢ - إصدار مطبعة حكومة الكويت - ص١٨ .
(٢) قصة العملة الكويتية - اصدار وزارة الاعلام (١٩٨٤) .
(٣) نفس المصـدر .

التطورات الإقتصادية والنقدية المحلية والعالمية(٣).

وفي عام ١٩٧٧م صدر مرسوماً بقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٧م بشأن تنظيم المهنة المصرفية نص ضمن أمور أخرى على وجوب أن يقابل النقد المتداول وما لدى البنك المركزي من ودائع تحت الطلب غطاء من الذهب وصكوك وسندات وأذونات قابلة للتحويل إلى ذهب أو بعملات قابلة للتحويل بحرية ، مودعة في الخارج لدى البنوك المركزية، أو خزانات الدول، أو بنك التسويات الدولية، أو صندوق النقد الدولي. وقد تم بذلك إلغاء النص الخاص بتعادل الدينار الكويتي بالذهب فقط وذلك تمشياً مع الغاء دور الذهب في نظام النقد بموجب الإتفاقية الجديدة لصندوق النقد الدولي.

انشاء بنك الكويت المركزي

تم انشاء بنك الكويت المركزي وفق القانون رقم (٣٢) الصادر في يونيو عام ١٩٦٨م الذي نص على تأسيس ذلك البنك برأسمال قدره مليوني دينار ليحل محل مجلس النقد الكويتي ، وتنظيم المهنة المصرفية وذلك لمسايرة تطور الأنشطة الإقتصادية المحلية في الداخل والخارج خاصة بعد تزايد أهمية ودور السياسات النقدية والمالية في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد. وقد حددت المادة (١٥) من المرسوم أهداف البنك المركزي كالتالي:

١ - إصدار العملة لحساب الدولة.

٢ - تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى عملات أجنبية.

٣ - توجيه سياسة الأئتمان بما يساعد على التقدم الإقتصادي والإجتماعي وزيادة الدخل القومي.

٤ - مراقبة الجهاز المصرفي.

٥ - القيام بأعمال مصرف الحكومة.

٦ - تقديم المشورة المالية للحكومة.

وقد تم تشكيل مجلس الإدارة الأول لبنك الكويت المركزي من كل من:

* السيد حمزة عباس حسين - نائب المحافظ رئيساً
* السيد عبدالوهاب محمد - ممثل وزارة المالية والنفط عضواً
* السيد خالد علي الخرافي - ممثل وزارة التجارة والصناعة عضواً
* السيد أحمد البزيع الياسين عضواً
* السيد يعقوب يوسف القطامي عضواً
* السيد محمد حسين قبازرد عضواً
* السيد عبدالعزيز عبداللطيف المطوع عضواً

وقد باشر البنك أعماله في الأول من أبريل عام ١٩٦٩م بعد أن تمت تصفية أعمال مجلس النقد الكويتي في نهاية مارس عام ١٩٦٩م.

- الإصدار الثاني للدينار الكويتي

توفى المرحوم الشيخ عبدالله السالم الصباح في أكتوبر عام ١٩٦٥م ، لكن العملة التي صدرت في عهده استمرت في التداول إلى نهاية عام ١٩٧٠م. ففي ١٧ نوفمبر من ذلك العام طرح بنك الكويت المركزي ثاني اصدار من العملة الكويتية الورقية بنفس الفئات السابقة لكنها أصغر قليلاً في الحجم وتحمل صورة المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت آنذاك وعليها توقيع كل من وزير المالية (السيد عبدالرحمن العتيقي) ومحافظ البنك المركزي (السيد حمزة عباس). وقد تم طرح هذه الأوراق النقدية لتحل بالتدريج محل الأوراق النقدية الصادرة عن مجلس النقد الكويتي. ففي يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٠م تم طرح فئة العشرة دنانير وفئة النصف دينار وفئة الربع دينار بينما طرحت فئتي الخمسة دنانير والدينار بتاريخ ٢٠ أبريل من عام ١٩٧١م. وقد بقيت الألوان والنقوش كما كانت تقريباً في الإصدار الأول بالنسبة لفئات الربع دينار والنصف دينار والعشرة دنانير بينما استبدلت صورة مصنع منتجات الإسمنت من على الوجه الآخر لفئة الدينار بصورة مصفاة للنفط. أما فئة الخمسة دنانير فقد وضعت عليها صورة من الجو لمنطقة سكنية بدلاً من صورة بيوت ذوي

(نماذج) من بعض فئات الإصدار الثاني قبل الموافقة النهائية عليها

(SPECIMEN) [1]

(نموذج) من فئة ربع الدينار - الجهة الأمامية

(نموذج) من فئة نصف الدينار - الجهة الخلفية

(١) يمكن ملاحظة اختلاف الألون عن ألوان الإصدار المعتمد .

«نماذج» من بعض فئات الإصدار الثاني قبل الموافقة النهائية عليها

(SPECIMEN)

(نموذج) من فئة الدينار الواحد - الجهة الأمامية

نموذج اخر من فئة الدينار الواحد للاصدار الثاني

رقم (٢)

الإصدار الثاني للفئات الورقية

التوقيع : وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس حسين

(فئة ١/٤ دينار)

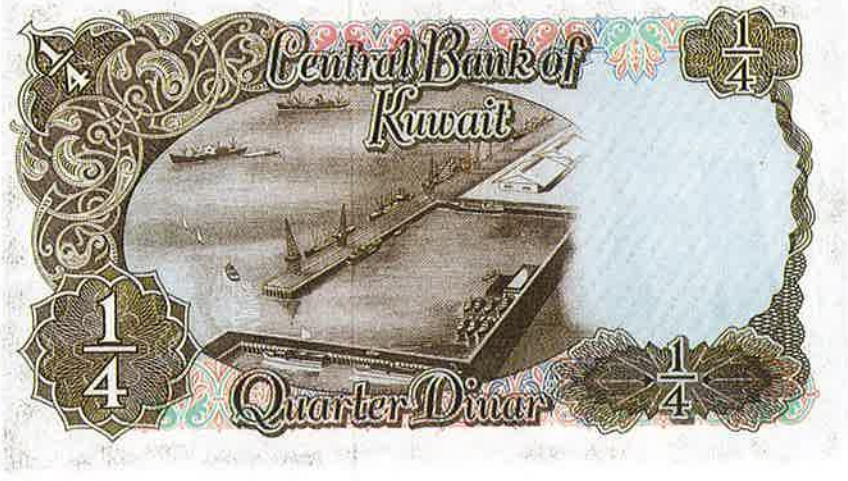

رقم (٢)

الإصدار الثاني للفئات الورقية

التوقيع : وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس حسين

(فئة ١/٢ دينار)

رقم (٢)

الإصدار الثاني للفئات الورقية

التوقيع : وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس حسين

(فئة الدينار الواحد)

رقم (٢)

الإصدار الثاني للفئات الورقية

التوقيع : وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس حسين

(فئة الخمسة دنانير)

الجهة الأمامية

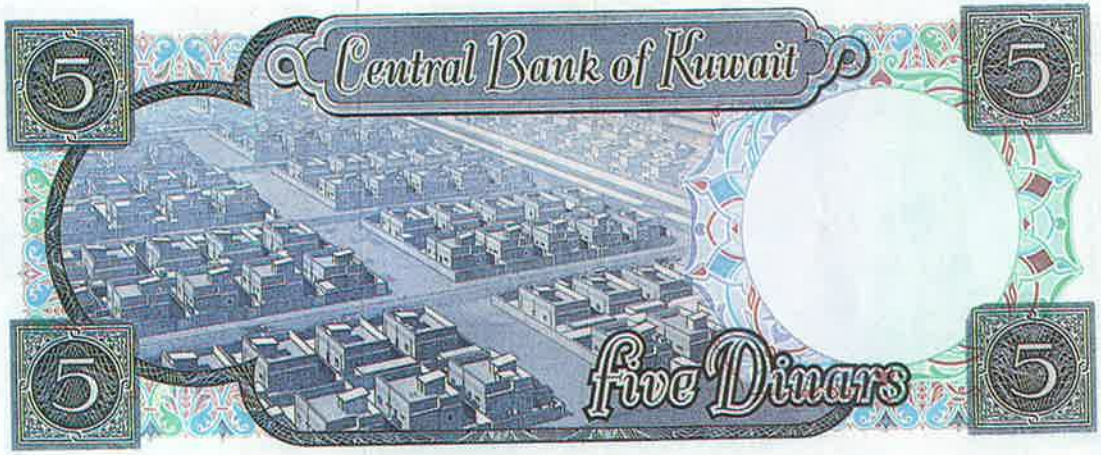

الجهة الخلفية

رقم (٢)

الإصدار الثاني للفئات الورقية

التوقيع : وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس حسين

(فئة العشرة دنانير)

الجهة الأمامية

الجهة الخلفية

الدخل المحدود السابقة. أما المسكوكات فلم يطرأ عليها أي تعديل.

- الإصدار الثالث

استمر التعامل بالأوراق النقدية من الإصدار الثاني إلى أن تم اصدار الأوراق النقدية الجديدة في أواخر فبراير من عام ١٩٨٠م وذلك بعد حوالي سنة وشهرين من وفاة المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح في ديسمبر من عام ١٩٧٨م. وقد اختلفت هذه الأوراق لنقدية اختلافاً رئيسياً عن سابقتها من أوراق وذلك بوضع شعار دولة الكويت عليها بدلاً من صورة سمو أمير البلاد . وكان ذلك التغيير برغبة من صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح الذي أمر باستبدال صورته بشعار دولة الكويت، الذي وضع ابتداء من ذلك الإصدار، على جميع الفئات الورقية للنقد الكويتي.

وقد تم طرح الإصدار الجديد للتداول بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٨٠ ويتكون من فئات الربع دينار والنصف دينار والدينار الواحد والخمسة دنانير والعشر دنانير وذلك جنباً إلى جنب مع الأوراق المتداولة والتي لم يصدر أي قرار بسحبها من التداول. وتحمل الفئات الجديدة على أحد وجهيها الشعار الرسمي لدولة الكويت وتوقيع وزير المالية (السيد عبدالرحمن العتيقي) ومحافظ بنك الكويت المركزي (السيد حمزه عباس). أما الوجه الآخر لكل من هذه الفئات فكان كالتالي: فئة الربع دينار وتحمل صورة لمصنع تسييل الغاز ، فئة النصف دينار وتحمل صورة ميناء الشويخ ، فئة الدينار وتحمل صورة القصر الأحمر في الجهراء، فئة الخمسة دنانير وتحمل صورة قصر السيف، فئة العشرة دنانير وتحمل صورة البوم الشراعي الكويتي. وقد ظلت ألوان هذه الفئات قريبة جداً من ألوان الفئات السابقة. وفي الأول من شهر فبراير عام ١٩٨٢م أصدر بنك الكويت المركزي قراراً بشأن سحب أوراق النقد الكويتي والتي تحمل صورة المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت الراحل أو صورة المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت الراحل. من التداول مقابل دفع قيمتها

الأسمية، وخلال مدة أقصاها ٣١ مايو عام ١٩٨٢م. ومع ذلك فانه يحق لحاملها تبديلها لدى بنك الكويت المركزي خلال عشر سنوات منذ ذلك التاريخ، أي حتى عام ١٩٩٢م فقط حيث لن يسمح باستبدالها بعد ذلك (١).

وبتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٨٦م أصدر بنك الكويت المركزي قراراً بطرح ورقة نقدية جديدة من فئة عشرين ديناراً للتداول ابتداء من ٩/ ٢/ ١٩٨٦م جنباً إلى جنب مع الأوراق المتداولة. وكانت تحمل شعار دولة الكويت على أحد جانبيها والمبنى الجديد لمجمع المحاكم على الجانب الآخر ، وكانت هذه الفئة ذات لون بني غامق. وبتوقيع وزير المالية الجديد آنذاك السيد جاسم محمد الخرافي ومحافظ بنك الكويت المركزي السيد عبدالوهاب التمار.

(١) تاريخ النقد في الكويت - ١٩٦١م - ١٩٩٠م - بنك الكويت المركزي - ص ١٣٠ .

(نماذج) من بعض فئات الإصدار الثالث قبل الموافقة النهائية عليها

(SPECIMEN)

(نموذج) لفئة الربع دينار

(نموذج) لفئة النصف دينار

(نماذج) من بعض فئات الإصدار الثالث قبل الموافقة النهائية عليها
(SPECIMEN)

(نموذج) لفئة الدينار الواحد (الجهة الأمامية)

(الجهة الخلفية)

رقم (٣)

الإصدار الثالث(أ)

التوقيع: وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس حسين

(فئة ١/٤ دينار)

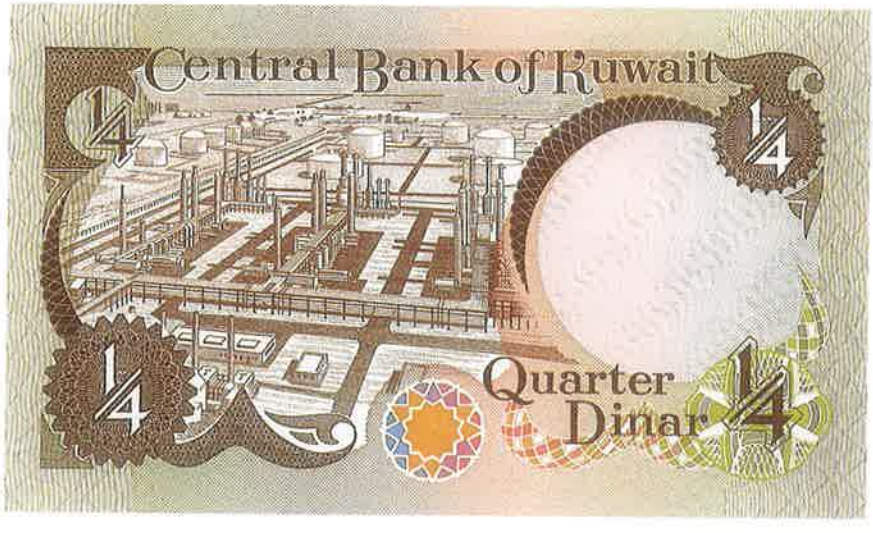

رقم (٣)

الإصدار الثالث(أ)

التوقيع: وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس حسين

(فئة ١/٢ دينار)

رقم (٣)

الإصدار الثالث(أ)

التوقيع: وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس حسين

(فئة الدينار الواحد)

الجهة الأمامية

الجهة الخلفية

رقم (٣)

الإصدار الثالث(أ)

التوقيع: وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس حسين

(فئة الخمسة دنانير)

الجهة الأمامية

الجهة الخلفية

رقم (٣)

الإصدار الثالث(أ)

التوقيع: وزير المالية عبدالرحمن سالم العتيقي

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس حسين

(فئة العشرة دنانير)

الجهة الأمامية

الجهة الخلفية

التقسيمات المختلفة للإصدار الثالث

تم التداول بالإصدار الثالث ابتداء من فبراير عام ١٩٨٠م إلى مارس ١٩٩١م. وقد شهدت الكويت خلال تلك الفترة أحداثاً كثيرة سينحصر تركيزنا هنا على ما يتعلق منها بالإصدارات النقدية فقط ، ونعني بذلك تعاقب وزراء المالية ومحافظي بنك الكويت المركزي خلال تلك الفترة على تلك المناصب، واستلامهم للمسؤوليات المناطة بهم، ومنها توقيعاتهم على الأوراق النقدية الكويتية من ذلك الإصدار.

فقد شهدت تلك الفترة تعيين أربع وزراء متعاقبين وثلاثة محافظين للبنك المركزي حملت الأوراق النقدية الكويتية توقيعاتهم على مختلف الفئات كما هو مبين في الجدول التالي:

وبناء على ذلك يمكن تقسيم الإصدار الثالث إلى ستة اصناف حسب التوقيعات التي تحملها فئات كل صنف كما هو مبين بالجدول. وسنشير إلى الطبعة الأولى من هذا الإصدار، والتي تحمل توقيعي كل من السادة عبدالرحمن العتيقي وحمزة عباس بـ(٣ - أ)، بينما سنشير إلى الطبعة الثانية وفئاتها التي تحمل توقيعي السادة عبداللطيف الحمد وحمزة عباس بـ(٣ - ب) وهكذا. وكما يبين الجدول فان هذه الإصدارات المختلفة لم تكن بالضرورة تشمل جميع فئات العملة نظراً لتوفر بعضها بكميات كبيرة ونفاد بعضها الأخر مما لا يحتم طباعة جميع الفئات دفعة واحدة.

التوقيعات على الأوراق النقدية للإصدار الثالث

	الوزير	المحافظ	التصنيف حسب التوقيعات	الفئات
١	عبدالرحمن العتيقي	حمـزة عبـاس	٣ - أ	١/٤ دينار ، ١/٢ دينار ، دينار واحد ، ٥ دنانير ، ١٠ دنانير.
٢	عبداللطيف الحمد	حمـزة عبـاس	٣ - ب	١/٤ دينار ، ١/٢ دينار ، دينار واحد ، ١٠ دنانير.
٣	علي الخليفة الصباح	عبدالوهاب التمار	٣ - جـ	١/٤ دينار ، ١/٢ دينار ، دينار واحد ، ٥ دنانير ، ١٠ دنانير.
٤	جاسم الخرافي	عبـدالوهاب التمار	٣ - د	٢٠ دينار.
٥	جاسم الخرافي	سـالـم عبـدالـعـزيـز الصباح	٣ - هـ	١/٤ دينار ، ١/٢ دينار ، دينار واحد ، ٢٠ دنانير.
٦	جاسم الخرافي	سـالـم عبـدالـعـزيـز الصباح	٣ - و	١/٤ دينار ، ١/٢ دينار ، دينار واحد ، ٥ دنانير ، ١٠ دنانير. (تختلف هذه الفئات قليلاً عن سابقتها المبينه في رقم (٥) وذلك بعدم وجود زخرفة بالجزء السفلي من الورقة النقدية).

رقم (٤)

الإصدار الثالث (ب)

التوقيع : وزير المالية عبداللطيف الحمد

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس[١]

الجهة الأمامية لفئة الربع دينار

(١) صدرت من هذا الإصدار فئات ٤/ ١ دينار ، ٢/ ١ دينار ، ودينار واحد وعشرة دنانير ولم تصدر فئة خمسة دنانير .

رقم (٤)

الإصدار الثالث (ب)

التوقيع : وزير المالية عبداللطيف الحمد

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس

الجهة الأمامية لفئة النصف دينار

رقم (٤)

الإصدار الثالث (ب)

التوقيع : وزير المالية عبداللطيف الحمد

محافظ بنك الكويت المركزي حمزة عباس

الجهة الأمامية لفئة الدينار الواحد

الجهة الأمامية لفئة العشرة دنانير

رقم (٥)

الإصدار الثالث (جـ)

التوقيع : وزير المالية علي الخليفة الصباح

محافظ بنك الكويت المركزي عبد الوهاب التمار

الجهة الأمامية لفئة الربع دينار

الجهة الأمامية لفئة النصف دينار

رقم (٥)

الإصدار الثالث (جـ)

التوقيع : وزير المالية علي الخليفة الصباح

محافظ بنك الكويت المركزي عبد الوهاب التمار

الجهة الأمامية لفئة الدينار الواحد

رقم (٥)

الإصدار الثالث (جـ)

التوقيع : وزير المالية علي الخليفة الصباح

محافظ بنك الكويت المركزي عبد الوهاب التمار

الجهة الأمامية لفئة الخمسة دنانير

الجهة الأمامية لفئة العشرة دنانير

رقم (٦)

الإصدار الثالث (د)

التوقيع: وزير المالية جاسم الخرافي

محافظ بنك الكويت المركزي عبد الوهاب التمار

فئة العشرين دينار الصادرة لأول مرة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩

والموقعة من قبل السيد جاسم الخرافي وزير المالية والسيد عبد الوهاب التمار محافظ بنك الكويت المركزي ، وهي الورقة النقدية الوحيدة الموقعة من قبل الوزير الخرافي ومعه المحافظ التمار

الجهة الخلفية لفئة العشرين دينار

رقم (٧)

الإصدار الثالث (هـ)

التوقيع: وزير المالية جاسم محمد الخرافي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح[١]

الجهة الأمامية لفئة الربع دينار

الجهة الأمامية لفئة النصف دينار

(١) صدرت من هذا النوع فئات (١/٤ دينار ، ١/٢ دينار ، دينار واحد ، وعشرين دينار) . ولم تصدر فئتي الخمسة دنانير والعشرة دنانير .

رقم (٧)

الإصدار الثالث (هـ)

التوقيع: وزير المالية جاسم محمد الخرافي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

الجهة الأمامية لفئة الدينار الواحد

رقم (٧)

الإصدار الثالث (هـ)

التوقيع: وزير المالية جاسم محمد الخرافي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

الجهة الأمامية لفئة العشرين دينار

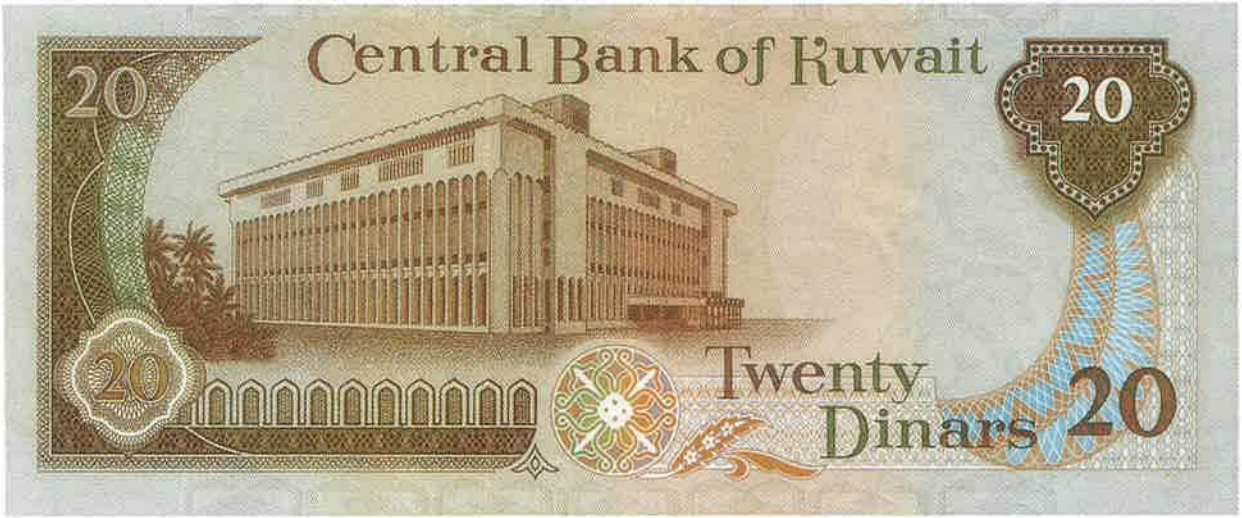

الجهة الخلفية لفئة العشرين دينار

رقم (٨)
الإصدار الثالث (و)
التوقيع: وزير المالية جاسم محمد الخرافي
محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح[1]

الجهة الأمامية لفئة الربع دينار

الجهة الأمامية لفئة النصف دينار

(١)لا تختلف هذه المجموعة عن سابقتها إلا اختلافاً بسيطا وهو الغاء الزخرفة بالجزء السفلي من الجهة الأمامية لكل فئة (تحت توقيعي الوزير والمحافظ) ولم تصدر فئة ٢٠ دينار من هذه الفئة .

رقم (٨)

الإصدار الثالث (و)

التوقيع: وزير المالية جاسم محمد الخرافي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

الجهة الأمامية لفئة الدينار الواحد

رقم (٨)

الإصدار الثالث (و)

التوقيع: وزير المالية جاسم محمد الخرافي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

الجهة الأمامية لفئة الخمسة دنانير

الجهة الأمامية لفئة العشرة دنانير

الغاء بعض فئات الاصدار الثالث اثناء فترة الغزو العراقي

استمر التداول القانوني بالإصدار الثالث إلى تاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٩١ ، أي بعد تحرير دولة الكويت من براثن الغزو العراقي بحوالي شهر ، حيث تم استبدال الأوراق النقدية من الإصدار الثالث بأوراق نقدية مطابقة لها تماماً بالتصميم فيما عدا تغيير الألوان لكل فئة. ويذكر أن قوات الغزو العراقي كانت قد سطت على خزينة بنك الكويت المركزي في أوائل فترة الغزو ونهبت الأوراق النقدية من الإصدار الثالث مما دعى حكومة الكويت إلى الغاء أرقام معينة من جميع الفئات - والتي تم التأكد بوقوعها في متناول قوات الغزو- مما فوت الفرصة على النظام الحاكم في العراق للإستفادة من تلك الأموال. وقد صدر بهذا الشأن مرسوماً أميرياً بالقانون رقم (٢أ/ ٩٠) بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٩٠م من مقر حكومة دولة الكويت بالمملكة العربية السعودية يعلن عدم التزام دولة الكويت بإعادة قيمة بعض الأوراق النقدية المسروقة من خزائن بنك الكويت المركزي. وقد صدر القانون من مادتين تنص الأولى على التالي:

لا يلتزم بنك الكويت المركزي بإعادة قيمة الأوراق النقدية المطبوعة والمودعة في خزائنه ، والتي قامت سلطات الإحتلال العراقي بسرقتها وطرحها في التداول. ويصدر قرار من وزير المالية بناء على عرض محافظ بنك الكويت المركزي بتحديد فئات وأرقام الأوراق النقدية المسروقة.

أما المادة الثانية فقد طلبت من رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون والعمل به من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية.

وقد صدر قراراً وزارياً رقم (١أ/ ٩٠) بنفس التاريخ من مادتين أيضاً نصت المادة الأولى منه على التالي:

لا يلتزم بنك الكويت المركزي بإعادة قيمة الأوراق النقدية الكويتية المسروقة والمحددة على النحو التالي:

وقد تم تحديد الفئات الملغية كالتالي:

(١) فئة خمسة دنانير من رقم $\frac{\text{جـ د}}{١٨}$ وحتى رقم مسلسل $\frac{\text{جـ د}}{٢٠}$

(٢) فئة عشرة دنانير من رقم $\frac{\text{جـ هـ}}{٧٠}$ وحتى رقم مسلسل $\frac{\text{جـ هـ}}{٨٧}$

(٣) فئة عشرين دينار من رقم $\frac{\text{جـ و}}{٩}$ وحتى رقم مسلسل $\frac{\text{جـ و}}{١٣}$

وقد نصت المادة الثانية على العمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وطلبت من محافظ بنك الكويت المركزي تنفيذه.

كما ألغيت فيما بعد عدد من الأرقام المسلسلة من فئات الدينار ونصف الدينار وربع الدينار حسب القرار الوزاري رقم (٢أ/ ٩٠) الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠م كالتالي:

(١) فئة الدينار من رقم $\frac{\text{جـ جـ}}{٤٧}$ وحتى رقم مسلسل $\frac{\text{جـ جـ}}{٥٣}$

(٢) فئة النصف دينار من رقم $\frac{\text{جـ ب}}{٣٠}$ وحتى رقم مسلسل $\frac{\text{جـ ب}}{٣٧}$

(٣) فئة الربع دينار من رقم $\frac{\text{جـ أ}}{٥٤}$ وحتى رقم مسلسل $\frac{\text{جـ أ}}{٦٨}$

كما صدرت مذكرة إيضاحية بهذا الشأن.

صور بعض الفئات الملغية

فئة ربع دينار رقم $\frac{\text{جـ أ}}{٥٤}$

فئة نصف دينار رقم $\frac{\text{جـ ب}}{٣٠}$

صور بعض الفئات الملغية

فئة دينار رقم $\frac{\text{جـ جـ}}{٤٧}$

فئة دينار رقم $\frac{\text{جـ جـ}}{٥٣}$ وقد ختمت كلمة (ملغي) على الجهة الأمامية من قبل بنك الكويت المركزي

صور بعض الفئات الملغية

فئة الخمسة دنانير وقد ختمت كلمة "Cancelled"

على الجهة الخلفية منها من قبل بنك الكويت المركزي

فئة العشرة دنانير رقم جـ م/٧٠ وقد ختمت كلمة (ملغي) على الجهة الأمامية منها من قبل بنك الكويت المركزي

الإصدار الرابع

بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٩١ تم طرح الإصدار الرابع من العملة الكويتية للتداول بعد أن تم تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي. وكان هذا الإصدار مطابقاً للإصدار الثالث فيما عدا ألوانه التي اختلفت بصورة كبيرة عن الإصدار الذي سبقه، بالإضافة إلى توقيع وزير المالية الشيخ علي الخليفة الصباح بدلاً من السيد/ جاسم الخرافي. أما توقيع محافظ بنك الكويت المركزي فقد بقي كما هو. وقد صدرت جميع الفئات المعتادة ضمن هذا الإصدار وبدء باستبدال أوراق النقد من الإصدار السابق بنفس الفترة فيما عدا الفئات التي اسقطها بنك الكويت المركزي أثناء فترة الغزو، والتي تعارف الناس على تسميتها بالأوراق (المضروبة). ويذكر أن الأغلبية الساحقة من المواطنين الذين لم يغادروا الكويت أثناء فترة الغزو العراقي لها قد خسروا مبالغ كبيرة نتيجة لإلغاء تلك الفئات، إذ استمروا بالتعامل بها فيما بينهم وتفضيلها على الأوراق النقدية العراقية التي فرض النظام العراقي على الكويتيين التداول بها، وأصبح يعاقب من يتعامل بالدينار الكويتي بعقوبات بدأت بمصادرة تلك الدنانير وسجن أصحابها ووصلت إلى التهديد بالإعدام ، مما أدى إلى التوقف عن التعامل بها إلاّ بصورة سرية جداً.

وقد صدرت في فترة لاحقة - من ضمن الإصدار الرابع - فئتي العشرة دنانير والعشرون ديناراً بتوقيع وزير المالية الجديد السيد ناصر الروضان بالإضافة إلى توقيع محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح.

رقم (٩)

الإصدار الرابع (أ)

التوقيع: وزير المالية على الخليفة الصباح

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

(فئة ١/٤ دينار)

رقم (٩)

الإصدار الرابع (أ)

التوقيع: وزير المالية على الخليفة الصباح

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

(فئة ١/٢ دينار)

رقم (٩)

الإصدار الرابع (أ)

التوقيع: وزير المالية على الخليفة الصباح

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

(فئة الدينار الواحد)

رقم (٩)

الإصدار الرابع (أ)

التوقيع: وزير المالية على الخليفة الصباح

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

(فئة الخمسة دنانير)

الجهة الأمامية

الجهة الخلفية

رقم (٩)

الإصدار الرابع (أ)

التوقيع: وزير المالية على الخليفة الصباح

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

(فئة العشرة دنانير)

الجهة الأمامية

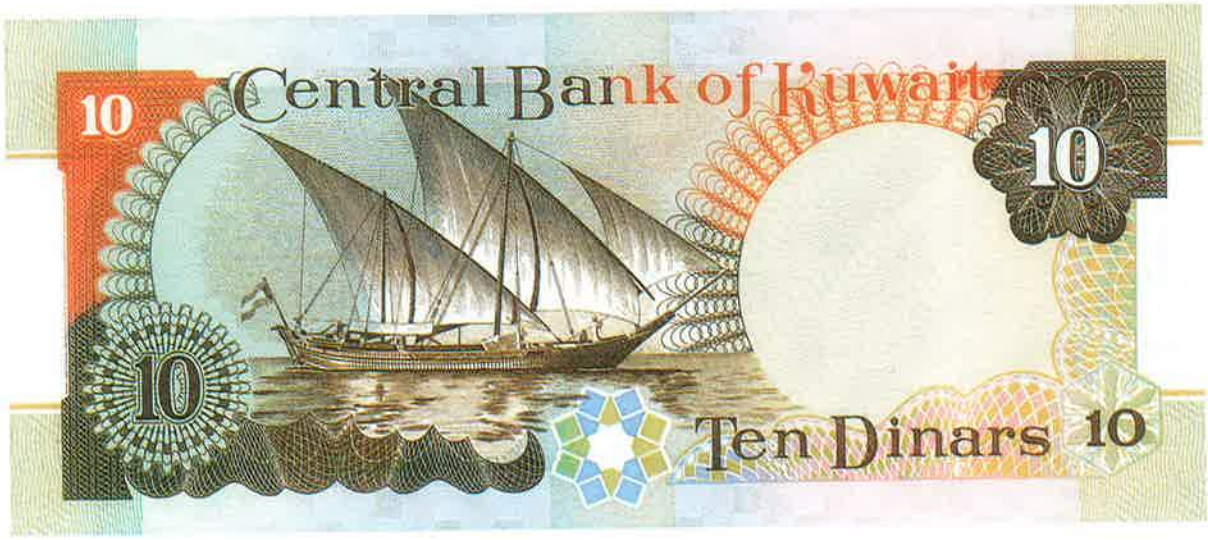

الجهة الخلفية

رقم (٩)

الإصدار الرابع (أ)

التوقيع: وزير المالية علي الخليفة الصباح

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

(فئة العشرين دينار)

الجهة الأمامية

الجهة الخلفية

رقم (١٠)

الإصدار الرابع (ب)

التوقيع: وزير المالية ناصر الروضان

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح[1]

الجهة الأمامية لفئة العشرة دنانير

الجهة الأمامية لفئة العشرين دينار

الإصدار الخامس

تم طرح الإصدار الخامس من الأوراق النقدية الكويتية للتداول بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٩٤م بعد أن أدخلت عليها تغييرات جذرية في التصميم، اختلفت تماماً عما سبقها من اصدارات. كما استخدمت في هذا الإصدار التقنيات الحديثة والمميزات الفنية والأمنية المتطورة التي تمثل أحدث ما وصلت إليه دور طباعة النقود. ويتضمن هذا الإصدار صوراً من معالم التراث الكويتي ومعالم الحضارة الحديثة في دولة الكويت. كما تم نقل مكان شعار الدولة من الجهة اليمنى للورقة النقدية إلى الجهة اليسرى. ويتميز هذا الإصدار أيضاً بوجود «خيط أمان» رأسي فضي لامع يظهر متقطعاً من الوجه الأمامي للورقة. وتوجد على فئات الخمسة دنانير والعشرة دنانير والعشرون ديناراً صورة متعددة الأبعاد وهي عبارة عن شكل يمثل رأس صقر ذات الوان متعددة الأبعاد، بداخله انعكاس لمجموعة سفن شراعية. وقد حملت أول أوراق نقدية من هذا الإصدار (٥-أ) توقيع وزير المالية آنذاك السيد ناصر الروضان ومحافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح. وشهدت الفترة من عام ١٩٩٩م إلى عام ٢٠٠٨م تعيين ست وزراء متعاقبين للمالية وضعت توقيعاتهم على الفئات الورقية المختلفة. وكان أول هؤلاء الوزراء الشيخ علي سالم العلي الصباح ثم الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح تلاه السيد يوسف حمد الابراهيم ثم السيد محمود عبد الخالق النوري فالسيد بدر مشاري الحميضي فالسيد مصطفى جاسم الشمالي.

نموذج من فئة الخمسة دنانير
من الإصدار الخامس قبل الموافقة النهائية عليها
(SPECIMEN)

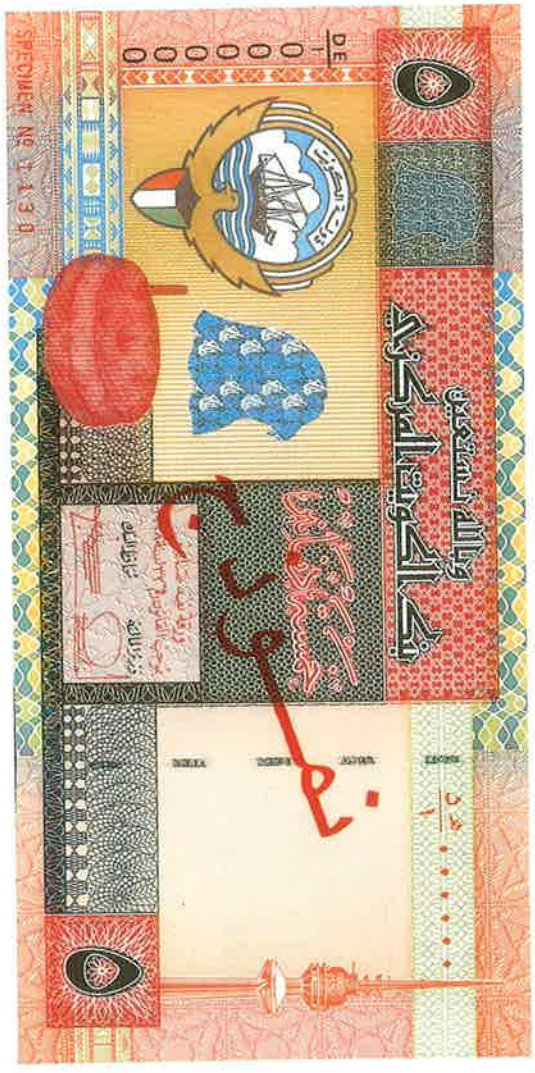

الجهة الأمامية لفئة الخمسة دنانير

(نماذج) من بعض فئات الإصدار الخامس
قبل الموافقة النهائية عليها
(SPECIMEN)

الجهة الخلفية لفئة العشرة دنانير

الجهة الأمامية لفئة العشرين دينار

رقم (١١)

الإصدار الخامس (أ)

التوقيع: وزير المالية ناصر الروضان

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

(فئة ١/٤ دينار)

رقم (١١)

الإصدار الخامس (أ)

التوقيع: وزير المالية ناصر الروضان

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

(فئة ١/٢ دينار)

رقم (١١)

الإصدار الخامس (أ)

التوقيع: وزير المالية ناصر الروضان

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

الجهة الأمامية لفئة الدينار الواحد

الجهة الخلفية لفئة الدينار الواحد

رقم (١١)

الإصدار الخامس (أ)

التوقيع: وزير المالية ناصر الروضان

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

الجهة الأمامية لفئة الخمسة دنانير

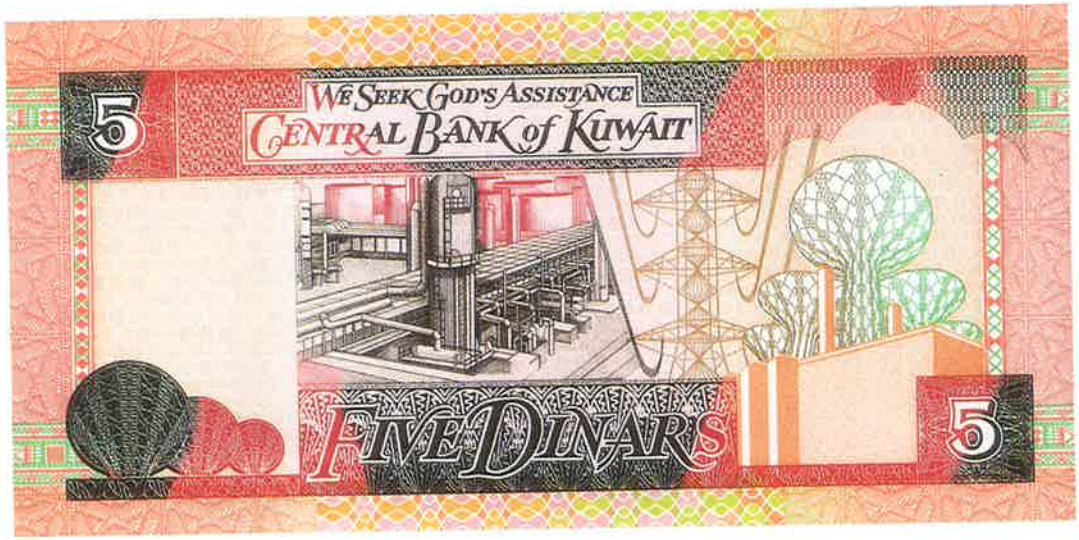

الجهة الخلفية لفئة الخمسة دنانير

رقم (١١)

الإصدار الخامس (أ)

التوقيع: وزير المالية ناصر الروضان

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

الجهة الأمامية لفئة العشرة دنانير

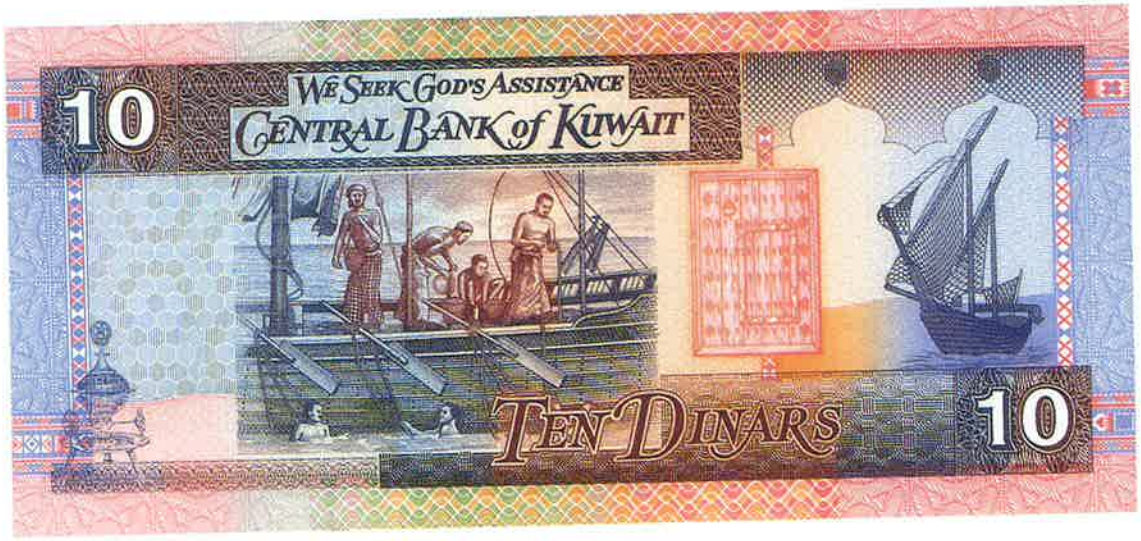

الجهة الخلفية لفئة العشرة دنانير

رقم (١١)

الإصدار الخامس (أ)

التوقيع: وزير المالية ناصر الروضان

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبدالعزيز الصباح

الجهة الأمامية لفئة العشرين دينار

الجهة الخلفية لفئة العشرين دينار

رقم (١٢)

الإصدار الخامس (ب)

التوقيع: وزير المالية علي سالم العلي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة الخمسة دنانير

رقم (١٢)

الإصدار الخامس (ب)

التوقيع: وزير المالية علي سالم العلي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة العشرين دينار

رقم (١٣)

الإصدار الخامس (ج)

التوقيع: وزير المالية أحمد عبد الله الأحمد

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة ١/٤ دينار

فئة ١/٢ دينار

رقم (١٣)

الإصدار الخامس (جـ)

التوقيع: وزير المالية أحمد عبد الله الأحمد

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة الدينار الواحد

رقم (١٣)

الإصدار الخامس (جـ)

التوقيع: وزير المالية أحمد عبد الله الأحمد

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة العشرة دنانير

رقم (١٣)

الإصدار الخامس (جـ)

التوقيع: وزير المالية أحمد عبد الله الأحمد

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة العشرين دينار

رقم (١٤)

الإصدار الخامس (د)

التوقيع: وزير المالية يوسف حمد الابراهيم

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

رقم (١٤)

الإصدار الخامس (د)

التوقيع: وزير المالية يوسف حمد الابراهيم

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة الدينار الواحد

رقم (١٤)

الإصدار الخامس (د)

التوقيع: وزير المالية يوسف حمد الابراهيم

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة الخمسة دنانير

رقم (١٤)

الإصدار الخامس (د)

التوقيع: وزير المالية يوسف حمد الابراهيم

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة العشرة دنانير

رقم (١٤)

الإصدار الخامس (د)

التوقيع: وزير المالية يوسف حمد الابراهيم

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة العشرين دينار

رقم (١٥)

الإصدار الخامس (هـ)

التوقيع: وزير المالية محمود عبد الخالق النوري

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة ١/٤ دينار

فئة ١/٢ دينار

رقم (١٥)

الإصدار الخامس (هـ)

التوقيع: وزير المالية محمود عبد الخالق النوري

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة الدينار الواحد

رقم (١٥)

الإصدار الخامس (هـ)

التوقيع: وزير المالية محمود عبد الخالق النوري

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة الخمسة دنانير

رقم (١٥)

الإصدار الخامس (هـ)

التوقيع: وزير المالية محمود عبد الخالق النوري

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة العشرين دينار

رقم (١٦)

الإصدار الخامس (و)

التوقيع: وزير المالية بدر مشاري الحميضي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة ١/٤ دينار

فئة ١/٢ دينار

رقم (١٦)

الإصدار الخامس (و)

التوقيع: وزير المالية بدر مشاري الحميضي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة الدينار الواحد

رقم (١٦)

الإصدار الخامس (و)

التوقيع: وزير المالية بدر مشاري الحميضي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة الخمسة دنانير

رقم (١٦)

الإصدار الخامس (و)

التوقيع: وزير المالية بدر مشاري الحميضي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة العشرة دنانير

رقم (١٦)

الإصدار الخامس (و)

التوقيع: وزير المالية بدر مشاري الحميضي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة العشرين دينار

رقم (١٧)

الإصدار الخامس (ز)

التوقيع: وزير المالية مصطفى جاسم الشمالي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة ١/٤ دينار

فئة ١/٢ دينار

رقم (١٧)

الإصدار الخامس (ز)

التوقيع: وزير المالية مصطفى جاسم الشمالي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة الدينار الواحد

رقم (١٧)

الإصدار الخامس (ز)

التوقيع: وزير المالية مصطفى جاسم الشمالي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة الخمسة دنانير

رقم (١٧)

الإصدار الخامس (ز)

التوقيع: وزير المالية مصطفى جاسم الشمالي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة العشرة دنانير

رقم (١٧)

الإصدار الخامس (ز)

التوقيع: وزير المالية مصطفى جاسم الشمالي

محافظ بنك الكويت المركزي سالم عبد العزيز الصباح

فئة العشرين دينار

ملاحظات مهمة بشأن تصنيف الإصدارات الورقية الكويتية

تم تصنيف الإصدارات الورقية الكويتية حسب أرقام وأحرف أبجدية طبعت على وجه كل ورقة من العملة لتبين تسلسل الإصدار وفئته والمجموعة التي طبع من ضمنها. ويتكون رقم كل ورقة نقدية من جزئين، الأول وهو رقم الوحدة الورقية نفسها (الرقم الكبير) والثاني وهو «البسط» و « المقام» الواقع على يسار ذلك الرقم، وبهذا يمكن حصر الإصدارات الكويتية حسب هذا التصنيف بخمس إصدارات رئيسية. وبناء على ذلك يمكن معرفة الاصدار الذي تنتمي إليه أي ورقة نقدية كويتية حسب الحرف الأبجدي الأول في «البسط» كالتالي:

الحرف	رقم الإصدار	تاريخ الصدور
أ	الإصدار الأول (عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح)	١٩٦١
ب	الإصدار الثاني (عهد الشيخ صباح السالم الصباح)	١٩٧٠
جـ	الإصدار الثالث (عهد الشيخ جابر الأحمد الصباح)	١٩٨٠
د	الإصدار الرابع (عهد الشيخ جابر الأحمد الصباح)	١٩٩١
هـ	الإصدار الخامس (عهد الشيخ جابر الأحمد الصباح)	١٩٩٤

وكان «البسط» في الإصدارين الأول والثاني يتكون من حرف واحد فقط - «أ» للأصدار الأول و «ب» للأصدار الثاني. أما الإصدارات اللاحقة فقد إضيف اليها حرف آخر على «البسط» يمثل الفئة من كل إصدار واصبح الحرف الأول يمثل تسلسل الاصدار والحرف الثاني يمثل الفئة من كل اصدار كالتالي:

الحرف الثاني من «البسط»	الفئة
أ	١/٤ دينار
ب	١/٢ دينار
جـ	دينار واحد
د	٥ دنانير
هـ	١٠ دنانير
و	٢٠ دينار

أما الرقم في «المقام» فيمثل رقم المجموعة المطبوعة من كل فئة، وسيتم التطرق إلى هذه التفاصيل في الجدولين التاليين.

١ - الإصدار الأول والثاني:

تتكون الأرقام المطبوعة على كل ورقة نقدية من الإصدار الأول من رقم الورقة نفسها بالإضافة إلى ما هو مطبوع على شكل «بسط» و «مقام» على يسار الرقم المذكور.

ويتكون «البسط» من حرف الألف (أ) الذي يوجد في جميع الفئات ويرمز إلى أن هذا هو أول إصدار لدولة الكويت. أما الرقم المبين في «المقام» فيشير إلى رقم تسلسل المجموعة التي طبعت من ضمنها الفئة الورقيه. ولتوضيح ذلك يمكن الرجوع إلى الأوراق النقدية المصورة في الصفحات (١٣٧ - ١٤٣) وملاحظة أرقامها كالتالي:

الفئة	الرقم	التوضيح
١/٤ دينار	$\frac{\text{أ}}{٨}$ ٦٩٥٩٠٠	يمثل الرقم الكبير رقم التسلسل للورقة النقدية، ويمثل «البسط» رقم الإصدار، ويمثل «المقام» رقم المجموعة المطبوعة
١/٢ دينار	$\frac{\text{أ}}{٤}$ ١٦٠٤٣٩	يمثل الرقم الكبير رقم التسلسل للورقة النقدية، ويمثل «البسط» رقم الإصدار، ويمثل «المقام» رقم المجموعة المطبوعة
١ دينار	$\frac{\text{أ}}{١٣}$ ٤٥١٤٨٨	يمثل الرقم الكبير رقم التسلسل للورقة النقدية، ويمثل «البسط» رقم الإصدار، ويمثل «المقام» رقم المجموعة المطبوعة
٥ دنانير	$\frac{\text{أ}}{٢}$ ٣٠٦٥٥٦	يمثل الرقم الكبير رقم التسلسل للورقة النقدية، ويمثل «البسط» رقم الإصدار، ويمثل «المقام» رقم المجموعة المطبوعة
١٠ دنانير	$\frac{\text{أ}}{٦}$ ٧٢٢٦١١	يمثل الرقم الكبير رقم التسلسل للورقة النقدية، ويمثل «البسط» رقم الإصدار، ويمثل «المقام» رقم المجموعة المطبوعة

وفيما يلي تفصيل ذلك آخذين فئة الربع دينار (في صفحة ١٣٧) والمبينة تفاصيل ارقامها بالجدول كمثال:

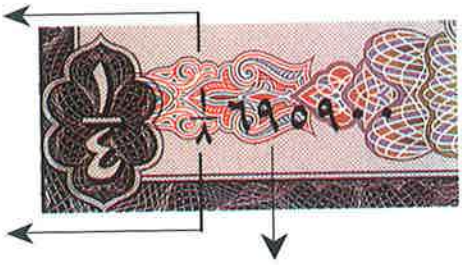

وينطبق هذا على الإصدار الثاني الذي استبدل فيه حرف الألف «أ» بالبسط إلى حرف الباء «ب».

٢- الإصدار الثالث وما بعده:

يبين الجدول التالي ارقام مجموعة من الفئات المختلفة من الإصدار الثالث، والتي أصبح «البسط» فيها - وفي الاصدارات التي تلتها - يتكون من حرفين بدلاً من حرف واحد. ولشرح تفاصيل هذه الارقام يمكن الرجوع إلى الأوراق النقدية المصورة من هذا الإصدار في الصفحات (١٦٢ - ١٦٩) لمتابعة التفاصيل في هذا الجدول:

الفئة	الرقم	التوضيح
١/٤ دينار	٠٠٠١٠١ جـ أ / ٢	يمثل الرقم الكبير (٠٠٠١٠١) رقم الورقة ، ويمثل الحرف الأول من «البسط» رقم الإصدار(جـ = ٣) ويمثل الحرف الثاني من «البسط» الفئة كالتالي(حسب الفئات المبينة بهذا الجدول) أ = ١/ ٤ دينار د = ٥ نانير ب = ١/ ٢ دينار هـ = ١٠ دنانير جـ = دينار واحد و = ٢٠ دينار ويمثل «المقام» رقم المجموعة المطبوعة .
١/٢ دينار	٠٠٠١٠١ جـ ب / ٢	
١ دينار	٠٠٠١٠١ جـ جـ / ٢	
٥ دنانير	٠٠٠١٠١ جـ د / ٢	
١٠ دنانير	٠٠٠١٠١ جـ هـ / ٢	
٢٠ دينار	٠٠٠١٠١ جـ و / ٢	

وينطبق ذلك على الإصدارات اللاحقة.

ولشرح ما ترمز إليه هذه الأرقام بصورة أوضح يمكن اختيار فئة الخمسة دنانير مثلاً من هذا الإصدار وتفسير أرقامها كالتالي:

- الرقم ٠٠٠١٠١ ويمثل رقم الورقة النقدية نفسها.
- «البسط»: (الحروف جـ د): ويمثل حرف «الجيم» رقم الإصدار «أبجدياً» وهو رقم (٣) بينما حرف «الدال» فئة الورقة (خمسة دنانير).
- «المقام»: (الرقم ٢): ويمثل رقم المجموعة التي طبعت من ضمنها هذه الورقة.

ويمكن بذلك اختيار أي ورقة نقدية كويتية ومعرفة كل هذه التفاصيل من خلال الأرقام والأحرف المبينة عليها.

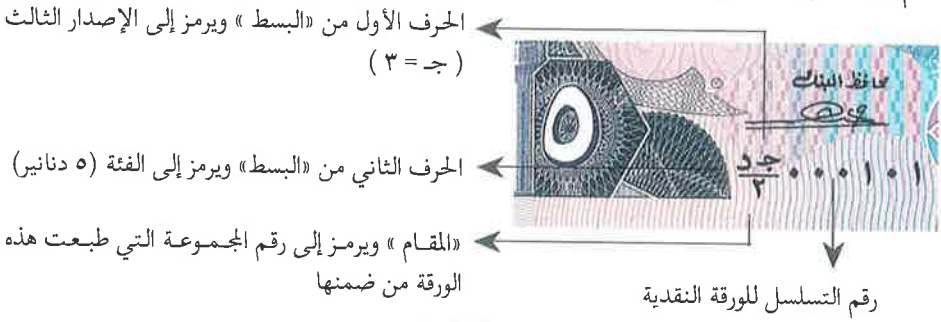

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإصدار الخامس شمل الأرقام والتصنيفات المذكورة باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى اللغة العربية. ويمكن تحليل الأرقام المطبوعة باللغة الإنجليزية على فئة الخمسة دنانير المصورة في الصفحة (٢١٦) لمعرفة تفاصيل هذه الورقة النقدية كالتالي:

الرقم ٥٨٢٣٣٤ $\frac{DE}{1}$ ويرمز الرقم الكبير إلى رقم الورقة النقدية، ويرمز الحرف «D» إلى الفئة (وهو بالتسلسل اللاتيني يرمز إلى رقم «٤» - أي الفئة الرابعة وهي الخمسة دنانير - على اعتبار أن رقم فئة الربع دينار هو A ويساوي «١» والنصف دينار B ويساوي «٢» والدينار الواحد C ويساوي «٣» والخمسة دنانير D وتساوي «٤» والعشرة دنانير E وتساوي «٥» والعشرين دينار F وتساوي «٦».

أما الحرف الثاني «E» في «البسط» فيرمز إلى رقم الإصدار – وهو الخامس باعتبار الحرف «E» هو الخامس في تسلسل الحروف الأبجدية اللاتينية (A،B،C،D،E) أما الرقم «١» في «المقام» فيرمز إلى رقم المجموعة التي طبعت من ضمنها هذه الورقة النقدية.

تفاصيل الإصدارات الاعتيادية من أوراق النقد الكويتية

يبين الجدول التالي (ص ٢٥٢) الإصدارات الورقية المختلفة وفئاتها وتواريخها وأسمهاء وزراء المالية ومحافظي بنك الكويت المركزي التي حملت توقيعاتهم إبتداء من أول إصدار في عام ١٩٦١م إلى الإصدار الخامس (ز) في عام ٢٠٠٨م وذلك في محاولة منا لحصر وتثبيت جميع الإصدارات النقدية لدولة الكويت لهذا التاريخ.

ويبين الجدول الذي يليه (ص ٢٥٤) نماذج تواقيع الوزراء والمحافظين على الأوراق النقدية الصادرة ابتداء من عام ١٩٦١م إلى عام ٢٠٠٨ م وهو آخر عام صدرت فيه أرواق نقدية كويتية للفترة تحت الدراسة.

الإصدارات المختلفة من أوراق النقد الكويتية

رقم الاصدار	تاريخ الإصدار	التوقيع على الأوراق المالية		الفئات الصادرة
الشيخ عبد الله السالم الصباح				
١ - الاصدار الأول	١ أبريل ١٩٦١	توقيع رئيس مجلس النقد (الشيخ جابر الأحمد الصباح)		١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ١٠ دنانير
الشيخ صباح السالم الصباح		وزير المالية	المحافظ	
٢ - الاصدار الثاني	١٧ نوفمبر ١٩٧٠	عبد الرحمن العتيقي	حمزة عباس	١/٤دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ١٠ دنانير
الشيخ جابر الأحمد الصباح				
٣ - الإصدار الثالث - أ	٢٠ فبراير ١٩٨٠	عبد الرحمن العتيقي	حمزة عباس	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ١٠ دنانير
الإصدار الثالث - ب		عبد اللطيف الحمد	حمزة عباس	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ١٠ دنانير
الإصدار الثالث - جـ		علي الخليفة الصباح	عبد الوهاب التمار	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ١٠ دنانير
الإصدار الثالث - د		جاسم الخرافي	عبد الوهاب التمار	٢٠ دينار(١)
الإصدار الثالث - هـ		جاسم الخرافي	سالم عبد العزيز الصباح	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٢٠ دينار
الإصدار الثالث - و		جاسم الخرافي	سالم عبد العزيز الصباح	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ١٠ دنانير (لا يختلف هذا الإصدار عن سابقه في التصميم ما عدا عدم وجود زخرفة بالجزء السفلي من الورقة النقدية) - (نظر الصورة)
٤ - الإصدار الرابع - أ	٢٤ مارس ١٩٩١	علي الخليفة الصباح	سالم عبد العزيز الصباح	١/٤ دينار، ١/٢دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ١٠ دنانير ٢٠ دينار
الإصدار الرابع - ب		ناصر الروضان	سالم عبد العزيز الصباح	١٠ دنانير، ٢٠ دينار

رقم الاصدار	تاريخ الإصدار	وزير المالية	المحافظ	الفئات الصادرة
٥- الإصدار الخامس – أ	٣ أبريل ١٩٩٤	ناصر الروضان	سالم عبد العزيز الصباح	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ١٠ دنانير، ٢٠ دينار
الإصدار الخامس – ب		علي سالم العلي	سالم عبد العزيز الصباح	٥ دنانير، ٢٠ دينار
الإصدار الخامس – جـ		أحمد عبد الله الأحمد	سالم عبد العزيز الصباح	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ١٠ دنانير، ٢٠ دينار
الإصدار الخامس – د		يوسف الابراهيم	سالم عبد العزيز الصباح	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ١٠ دنانير، ٢٠ دينار
الإصدار الخامس – هـ		محمود عبدالخالق النوري	سالم عبد العزيز الصباح	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ٢٠ دينار
الإصدار الخامس – و		بدر مشاري الحميضي	سالم عبد العزيز الصباح	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ١٠ دنانير، ٢٠ دينار
الإصدار الخامس – ز		مصطفى جاسم الشمالي	سالم عبد العزيز الصباح	١/٤ دينار، ١/٢ دينار، ١ دينار، ٥ دنانير، ١٠ دنانير، ٢٠ دينار

(١) بدأ التداول لاول مرة بفئة العشرين دينار ابتداء من ٩/ ٢/ ١٩٨٦م.

نماذج تواقيع الوزراء والمحافظون على الأوراق النقدية الكويتية

رقم الإصدار	التوقيع
الأول	 رئيس مجلس النقد الشيخ جابر الاحمد الصباح

رقم الإصدار	توقيع الوزير	توقيع المحافظ
الثاني	 عبد الرحمن العتيقي	 حمزة عباس
الثالث ٣-أ	 عبد الرحمن العتيقي	 حمزة عباس
٣-ب	 عبد اللطيف الحمد	 حمزة عباس
٣-جـ	 علي الخليفة الصباح	 عبد الوهاب التمار
٣-د	 جاسم الخرافي	 عبد الوهاب التمار
٣-هـ	 جاسم الخرافي	 سالم عبد العزيز الصباح
٣-و	 جاسم الخرافي	 سالم عبد العزيز الصباح

رقم الإصدار	توقيع الوزير	توقيع المحافظ
الرابع ٤ - أ	 علي الخليفة الصباح	 سالم عبد العزيز الصباح
٤ - ب	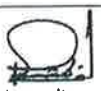 ناصر الروضان	 سالم عبد العزيز الصباح
الخامس ٥ - أ	 ناصر الروضان	 سالم عبد العزيز الصباح
٥ - ب	 علي سالم العلي	 سالم عبدالعزيز الصباح
٥ - جـ	 أحمد عبدالله الأحمد	 سالم عبدالعزيز الصباح
٥ - د	 يوسف الإبراهيم	 سالم عبدالعزيز الصباح
٥ - هـ	 محمود النوري	 سالم عبدالعزيز الصباح
٥ - و	 بدر الحميضي	 سالم عبدالعزيز الصباح
٥ - ز	 مصطفى الشمالي	 سالم عبدالعزيز الصباح

الإصدارات التذكارية

أصدر بنك الكويت المركزي العديد من الإصدارات التذكارية بمناسبات وطنية وعربية وإسلامية ودولية مختلفة. وتكونت هذه الإصدارات من إصدارات معدنية وإصدارات ورقية.

١ - الإصدارات التذكارية المعدنية

صدرت أول قطعة ذهبية تذكارية للكويت عام ١٩٦٠م (١٣٧٩ هجرية) وذلك كما يبدو بمناسبة عيد جلوس المرحوم الشيخ عبدالله السالم الصباح. وكانت تلك القطعة لا تحمل قيمة معينة وتزن ٨٫٠١٢ جرام، كانت قيمتها آنذاك ٣ دنانير. وكانت تحمل على أحد وجهيها صورة المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح، أمير الكويت آنذاك مع عبارة «حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت» حول الرأس. أما وجهها الآخر فكان يحمل صورة البوم الشراعي الكويتي وتاريخ الإصدار (١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م).

ولم تكن هناك أي إشارة رسمية لذلك الإصدار الذهبي إلى الآن، علماً بأن تلك القطعة كانت قد عرضت مرتين في المزادات العالمية. فقد ظهرت في مزاد لشركة «جلندايننج» (Glendining & Co.) البريطانية في لندن بتاريخ ٢/ ١/ ١٩٧٢م، وظهرت مرة أخرى بمزاد لشركة «سبينك» (Spink & Son) في زيورخ بسويسرا بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٨٦م (انظر الصورة).

أول إصدار تذكاري كويتي - ١٩٦٠م

أما أول عملة تذكارية رسمية فقد صدرت عام ١٩٦١م مع أول إصدار للدينار الكويتي. وكانت تلك العملة من الذهب وقيمتها خمسة دنانير لكنها لم تطرح في الأسواق، سواء للمتداولين أو الهواة. وكان مكتوباً على أحد وجهيها قيمتها في الوسط وعبارة «إمارة الكويت» بالإضافة إلى كلمة (Kuwait) باللغة الإنجليزية. أما الوجه الآخر فيحمل صورة البوم الكويتي مع تاريخ الإصدار الهجري والميلادي باللغة العربية. (انظر صفحة ١٣٦).

وقد أصدر بنك الكويت المركزي بعد تأسيسه عدة اصدارات تذكارية من المسكوكات واصدارين من الورق. وفيما يلي ملخصاً لهذه الإصدارات إلى هذا التاريخ:

- اصدار بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لعيد الكويت الوطني (فبراير ١٩٧٦م).

وتحمل هذه المسكوكة صورة المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح - الذي تحقق الاستقلال في عهده وكذلك تم سك أول عملة وطنية - وبجانبه صورة المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت آنذاك. أما الوجه الآخر لهذه العملة فيحمل صورة احدى البوابات القديمة لسور الكويت وسفينة شراعية وبرج حفر لإستخراج النفط. وتبلغ قيمة هذه العملة - وهي من الفضة - ديناران. وقد صدر نوعان من هذه العملة ، مصقول وعادي.

العملة التذكارية الصادرة بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة
لعيد الكويت الوطني (فبراير ١٩٧٦م)

- اصدار بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨٠م).

صدرت فئتان ذهبية وفضية بهذه المناسبة وهما متطابقتان في التصميم لكنهما تختلفان في الحجم. ويظهر على أحد وجهي هذه العملة المسجد الأقصى وعلى الوجه الآخر المسجد الحرام بمكة المكرمة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة.

العملة التذكارية الفضية الصادرة بمناسبة مطلع القرن
الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨٠م)

العملة التذكارية الذهبية الصادرة بمناسبة مطلع القرن
الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨٠م)

- اصدار بمناسبة الذكرى العشرين لعيد الكويت الوطني (فبراير ١٩٨١).

صدرت من هذه العملة التذكارية مسكوكتين ذهبية وفضية ، قيمة الأولى مائة دينار والثانية خمسة دنانير وهما من نفس التصميم. وتظهر على أحد وجهيها بعض معالم الكويت القديمة ومنها شبكة صيد الأسماك وعجلة قيادة سفينة بينما ظهر على وجهها الآخر برج مصنع وبرج حفارة نفط والأبراج السياحية.

العملة التذكارية الفضية الصادرة بمناسبة
الذكرى العشرين لعيد الكويت الوطني (فبراير ١٩٨١م)

العملة التذكارية الذهبية الصادرة بمناسبة
الذكرى العشرين لعيد الكويت الوطني (فبراير ١٩٨١م)

- اصدار بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لعيد الكويت الوطني (فبراير ١٩٨٦م).

صدرت بهذ المناسبة مسكوكة ذهبية من فئة ٥٠ ديناراً ظهر على أحد وجهيها صورة الصقر وبيت الشعر والسدو وجالبوت لصيد اللؤلؤ بينما ظهر على الوجه الآخر أشعة الشمس ومسجد الدولة ومجلس الأمة.

العملة التذكارية الذهبية الصادرة بمناسبة الذكرى
الخامسة والعشرين لعيد الكويت الوطني (فبراير ١٩٨٦م)

- اصدار بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على اصدار النقد الكويتي (ابريل ١٩٨٦م).

صدرت بهذه المناسبة مسكوكة فضية بقيمة خمسة دنانير تحمل على أحد وجهيها بعض الصور المستوحاة من أول اصدار نقدي للكويت عام ١٩٦١م. أما الوجه الآخر فكان يحمل صورة الصقر والبوم وثانوية الشويخ وخارطة الخليج العربي.

العملة التذكارية الفضية الصادرة بمناسبة مرور ٢٥ عاماً
على إصدار النقد الكويتي (أبريل ١٩٨٦م)

- اصدار بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

صدرت بهذه المناسبة مسكوكتين تذكاريتين ذهبية وفضية وهما بنفس التصميم. ويحتوي أحد الوجهين على شعار المؤتمر وتاريخ عقده والآية القرآنية (ان هذه امتكم أمة واحدة) بالاضافة إلى الهلال محيطاً بالآية الكريمة. أما الوجه الآخر فيحمل شعار بنك الكويت المركزي (البوم) واسمه باللغة العربية والانجليزية.

العملة التذكارية الفضية الصادرة بمناسبة
انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)

العملة التذكارية الذهبية الصادرة بمناسبة
انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)

- اصدار المسكوكات الكويتية - (١٩٨٧)

صدرت عام ١٩٨٧م مجموعتان ذهبية وفضية تشمل كل منها ٦ قطع تمثل المسكوكات الكويتية المتداولة والتي تتكون من فئة فلس واحد إلى مائة فلس. وكانت المجموعة الذهبية من الذهب الخالص بنسبة ٩١ر٦٧ ٪ وعيار ٢٢ قيراط. أما المجموعة الفضية فكانت كل قطعة منها تحتوي على ٩٢ر٥٠ ٪ فضة و ٧ر٥٠ ٪ نيكل. وتتطابق كل فئة من هاتان المجموعتان بالشكل مع الفئة الأصلية لكل مسكوكة ابتداء من فئة الفلس الواحد إلى المائة فلس.

العملات التذكارية الفضية الصادرة عام (١٩٨٧م)

العملات التذكارية الذهبية الصادرة عام (١٩٨٧م)

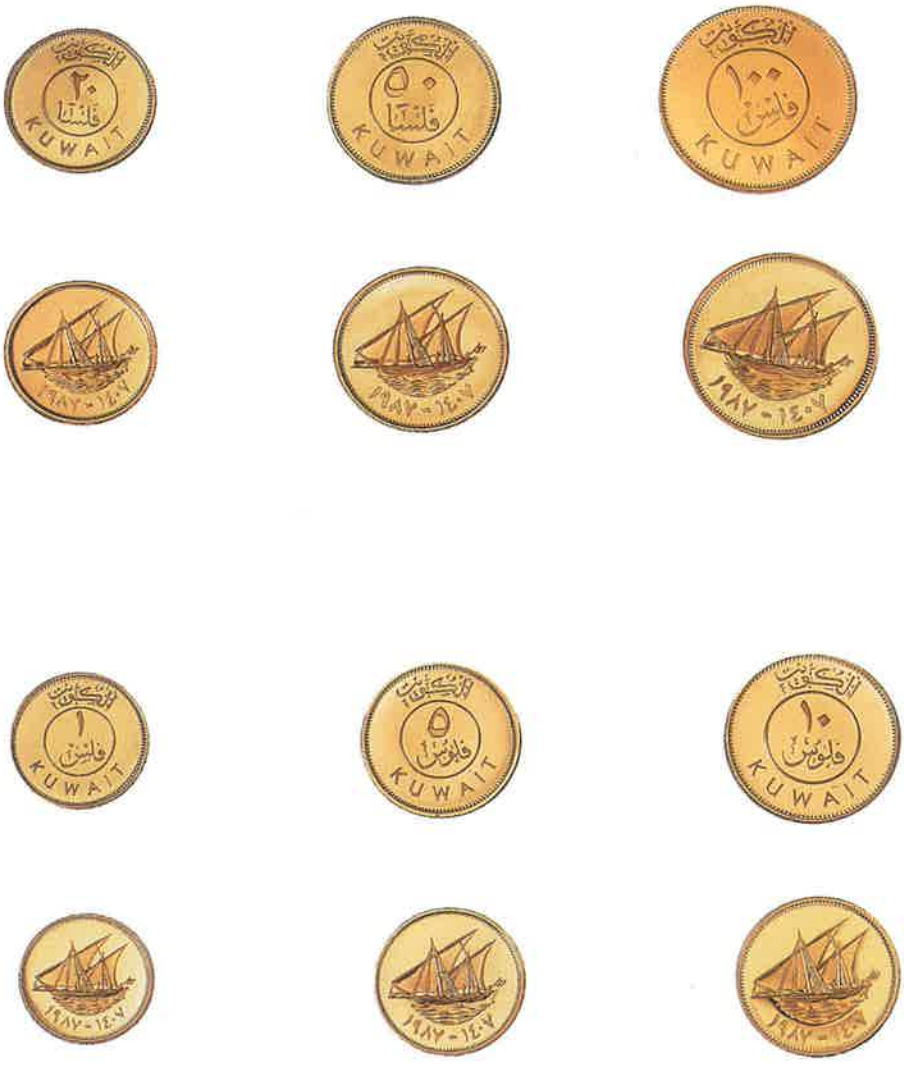

- اصدار بمناسبة الذكرى الأولى للتحرير - (فبراير ١٩٩٢)

صدرت بهذه المناسبة مسكوكتان ذهبية وفضية بنفس التصميم وتحمل على أحد وجهيها الآية الكريمة «إن ينصركم الله فلا غالب لكم» بالاضافة إلى عبارة «من أرض الكويت الشكر لكل من ساعد وشاطر في الشعور» بالاضافة إلى تاريخ المناسبة. أما الوجه الآخر فيحمل صور برج التحرير ومسجد الدولة ومبنى مجلس الأمة والمبنى الجديد لبنك الكويت المركزي وعبارة «الكويت حرة».

العملة التذكارية الفضية الصادرة بمناسبة
الذكرى الأولى للتحرير - (فبراير ١٩٩٢م)

العملة التذكارية الذهبية الصادرة بمناسبة
الذكرى الأولى للتحرير - (فبراير ١٩٩٢م)

- اصدار بمناسبة اليوبيل الفضي لبنك الكويت المركزي - (ابريل ١٩٩٤)

صدرت بهذه المناسبة عملة تذكارية كبيرة الحجم من الفضة كتب على أحد وجهيها «اليوبيل الفضي لإنشاء بنك الكويت المركزي ١٩٦٩-١٩٩٤م» تعلوها البسملة وقد أحيطت الكتابة بزخارف إسلامية. ويحتوي الوجه الآخر على زخارف عربية بوسطها مبنى بنك الكويت المركزي القديم والحديث بالإضافة إلى صورة صقر وأبراج الكويت وبوم كويتي قديم.

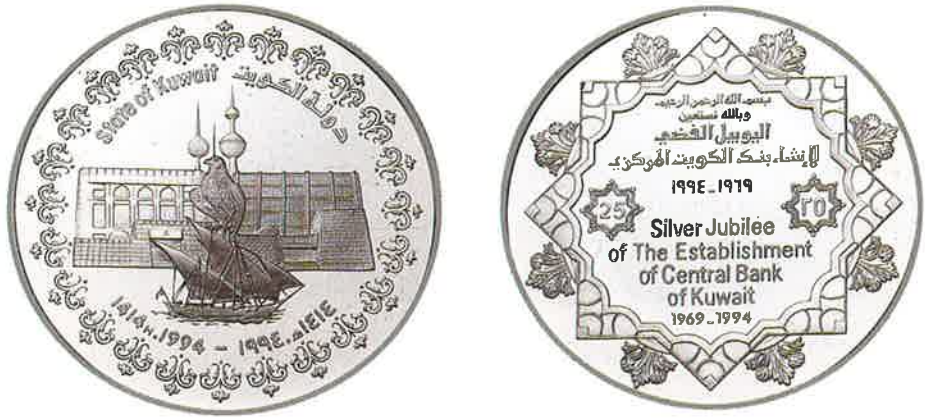

العملة التذكارية الصادرة بمناسبة ذكرى
اليوبيل الفضي لبنك الكويت المركزي - (أبريل١٩٩٤م)

- اصدار بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس منظمة الأمم المتحدة - (ديسمبر ١٩٩٥)

صدرت بهذه المناسبة عملة تذكارية من الفضة حملت على أحد وجهيها شعار منظمة الأمم المتحدة ولوحة فنية تضم حمامتين للسلام على شكل يدين تحتضنان الكرة الأرضية. أما الوجه الثاني فيحمل شعار واسم دولة الكويت.

العملة التذكارية الصادرة بمناسبة ذكرى

مرور خمسين عاماً على تأسيس منظمة الأمم المتحدة - (ديسمبر ١٩٩٥م)

- اصدار بمناسبة العيد الوطني الخامس والثلاثون - (فبراير ١٩٩٦)

صدرت بهذه المناسبة مسكوكتان ذهبية وفضية متماثلتان في التصميم تحمل في أحد وجهيها صورة المبنى الجديد للديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد وتاريخ المناسبة (١٩٦١-١٩٩٦م) وعبارة «الذكرى الخامسة والثلاثون للعيد الوطني» . وفي الوجه الآخر صورة قصر السيف القديم وتاريخ ١٩٠٠م وكلمة «قصر السيف».

العملة التذكارية الفضية الصادرة بمناسبة ذكرى
العيد الوطني الخامس والثلاثون - (فبراير ١٩٩٦م)

العملة التذكارية الذهبية الصادرة بمناسبة ذكرى
العيد الوطني الخامس والثلاثون - (فبراير ١٩٩٦م)

- اصدار بمناسبة الذكرى الخامسة للتحرير (فبراير ١٩٩٦)

صدرت بهذه المناسبة مسكوكتان ذهبية وفضية بنفس التصميم. ويحتوي أحد وجهي العملة على الآية الكريمة «إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم» وكذلك الآية الكريمة «إن ينصركم الله فلا غالب لكم»، بالإضافة إلى تاريخ المناسبة. أما الوجه الآخر فيحمل «بصمة الشهيد المعتمدة» وعبارة «اللهم ارحم شهداءنا وفك قيد أسرانا».

العملة التذكارية الفضية الصادرة بمناسبة
الذكرى الخامسة للتحرير - (فبراير ١٩٩٦م)

العملة التذكارية الذهبية الصادرة بمناسبة
الذكرى الخامسة للتحرير - (فبراير ١٩٩٦م)

- اصدار بمناسبة مرور خمسين عاماً على تصدير أول شحنة نفط - (يونيو ١٩٩٦)

صدرت بهذه المناسبة مسكوكتان ذهبية وفضية بنفس التصميم تحمل على أحد وجهيها شعار دولة الكويت وعلمها القديم والحالي وصورة ناقلتي نفط وتاريخ (٣٠ يونيو ١٩٤٦-١٩٩٦) على جانبي شعار الدولة وشعار شركة نفط الكويت. ويحمل الوجه الآخر برج الحفر وصهاريج التخزين ومصفاة نفط وعبارة «ذكرى ٥٠ عاماً على تصدير أول شحنه نفط».

العملة التذكارية الفضية الصادرة بمناسبة ذكرى
مرور خمسين عاماً على تصدير أول شحنة نفط- (يونيو ١٩٩٦م)

العملة التذكارية الذهبية الصادرة بمناسبة ذكرى
مرور خمسين عاماً على تصدير أول شحنة نفط - (يونيو ١٩٩٦م)

- اصدار بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على انشاء جامعة الكويت - (نوفمبر ١٩٩٦)

صدرت بهذه المناسبة مسكوكة فضية تحمل على أحد وجهيها شعار دولة الكويت وشعار جامعة الكويت وبوسطه بوم كويتي والآية الكريمة «وقل ربِ زدني علماً». أما الوجه الآخر فيحمل صورة لمبنى مسرح الجامعة ومبنى برج الساعة في كلية الآداب وعبارة «ذكرى مرور ثلاثين عاماً على انشاء جامعة الكويت».

العملة التذكارية الفضية الصادرة بمناسبة ذكرى
مرور ثلاثين عاماً إنشاء جامعة الكويت (نوفمبر ١٩٩٦)

اصدار بمناسبة دخول القرن الحادي والعشرين (٢٠٠١م)

صدرت بهذه المناسبة مسكوكتان فضية وذهبية بنفس التصميم تخليداً لدخول القرن الحادي والعشرين

العملة التذكارية الفضية الصادرة
بمناسبة دخول القرن الحادي والعشرين (٢٠٠١م)

العملة التذكارية الذهبية الصادرة
بمناسبة دخول القرن الحادي والعشرين (٢٠٠١م)

اصدار بمناسبة الذكرى الاربعون للعيد الوطني لدولة الكويت (٢٥ فبراير ٢٠٠١م)

صدرت بهذه المناسبة مسكوكتان فضية وذهبية بنفس التصميم تخليداً للذكرى الاربعين للعيد الوطني لدولة الكويت.

العملة التذكارية الفضية الصادرة
بمناسبة الذكرى الاربعون للعيد الوطني لدولة الكويت (٢٠٠١م)

العملة التذكارية الذهبية الصادرة
بمناسبة الذكرى الاربعون للعيد الوطني لدولة الكويت (٢٠٠١م)

اصدار بمناسبة الذكرى الخامسة والاربعون للعيد الوطني لدولة الكويت (٢٥ فبراير ٢٠٠٦م)

صدرت بهذه المناسبة مسكوكتان احداهما فضية والاخرى فضية مذهبة بنفس التصميم ونفس الحجم تخليداً لهذه الذكرى.

العملة التذكارية الفضية الصادرة
بمناسبة الذكرى الخامسة والاربعون للعيد الوطني لدولة الكويت (٢٠٠٦م)

العملة التذكارية الفضية المذهبة
الصادرة بمناسبة الذكرى الخامسة والاربعون للعيد الوطني لدولة الكويت (٢٠٠٦م)

اصدار بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتحرير دولة الكويت (٢٦ فبراير ٢٠٠٦).

صدرت بهذه المناسبة مسكوكتان احداهما فضية والاخرى فضية مذهبة بنفس التصميم ونفس الحجم تخليداً لهذه الذكرى

العملة التذكارية الفضية الصادرة
بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتحرير دولة الكويت (٢٠٠٦م)

العملة التذكارية الفضية المذهبة
الصادرة بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتحرير دولة الكويت (٢٠٠٦م)

الاصدار الثاني للمسكوكات الكويتية (٢٠٠٨م)

صدرت عام ٢٠٠٨م مجموعتان من المسكوكات احداها فضية والأخرى فضية مذهبة وتتكون كل منهما من ٦ قطع تمثل العملة المعدنية الكويتية من فئة الفلس إلى فئة المائة فلس. وهذا ثاني اصدار من هذا النوع يصدره بنك الكويت المركزي، اذ كان الاصدار الاول عام ١٩٨٧م، وكان يتكون من مجموعتان الأولى فضية والثانية ذهبية.

المسكوكات الفضية الصادر عام ٢٠٠٨م

المسكوكات الفضية المذهبة الصادرة عام ٢٠٠٨م

٢ - الاصدارات التذكارية الورقية

أصدر بنك الكويت المركزي إصداران ورقيان تذكاريان خلال الفترة من عام ١٩٩٣ م إلى عام ٢٠٠٩م وكان الإصدار الأول بمناسبة الذكرى الثانية لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي وذلك بتاريخ ٢٦ فبراير من عام ١٩٩٣م. أما الاصدار الثاني فكان بتاريخ ٢٦ فبراير من عام ٢٠٠١ بمناسبة الذكرى العاشرة لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي.

- اصدار بمناسبة الذكرى الثانية للتحرير (فبراير ١٩٩٣)

اصدر بنك الكويت المركزي بهذه المناسبة عملة تذكارية من ورق البلاستيك المصقول من فئة دينار واحد. وتحمل الورقة على أحد وجهيها خريطة وشعار دولة الكويت وأسماء الدول التي شاركت في حرب تحرير الكويت، وعلى الوجه الآخر صورة قصر السيف وبجانبه منظر من صحراء الكويت، بالاضافة إلى صورة لأهالي الكويت وهم يتعانقون بمناسبة التحرير.

- اصدار بمناسبة الذكرى العاشرة لتحرير دولة الكويت (فبراير ٢٠٠١)

اصدر بنك الكويت المركزي بهذه المناسبة عملة تذكارية من فئة دينار واحد. وتحمل هذه الورقة على احد وجهيها شعار دولة الكويت وعلى الوجة الآخر جندي كويتي حاملاً علم الكويت وخلفه قصر السيف وبجانبه البوم الكويتي ومواطن مطلقاً حمامات السلام.

العملة التذكارية الصادرة بمناسبة

الذكرى الثانية لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي (٢٦ فبراير ١٩٩٣)

العملة التذكارية الصادرة بمناسبة

الذكرى العاشرة لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي (٢٦ فبراير ٢٠٠١)

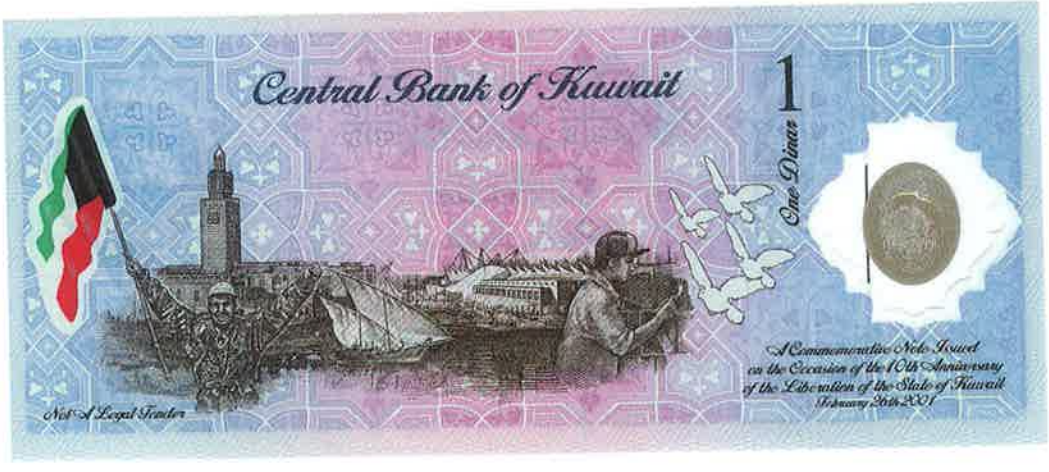

الفهرس

تاريخ النقود والعملة في الكويت

الموضوع	الصفحة
- كلمة رئيس مجلس الإدارة	٥
- تقديم	٧
- مقدمة	٩
- شكر وتقدير	١٣
الفصل الأول: العملات المتداولة في الكويت على مر العصور	١٧
- نبذة تاريخية	١٧
١ - العصور القديمة	١٨
٢ - العملات التي راجت في الكويت في أوائل مراحل التأسيس	٢١
٣ - التطورات التاريخية التي أدت إلى استقرار التعامل بالعملة الهندية في الكويت	٢١
٤ - المحاولة الأولى لإصدار عملة وطنية	٢٤
٥ - الدينار الكويتي	٢٧
- العملات المتداولة في الكويت على مر العصو والظروف التي أدت إلى رواجها	٢٧
١ - العملات المتداولة في الكويت قبل اتخاذ الروبية الهندية كعملة وحيدة للتداول	٢٧
- طويلة الحسا	٢٨
- العملة العثمانية	٢٩
- الغران الإيراني	٤٠
- الريال النمساوي (ريال ماريا تيريزا) (Maria Theresa)	٤٦
- الريال البرغشي (الزنجباري) والبيزة السعيدية (العُمانية)	٤٩
- الجنيه الذهبي الانجليزي والفرنسي	٥٤
- الروبية الهندية	٥٧

الموضوع	الصفحة

٢ - تقسيمات العملات المتداولة وقيمة كل منها مقارنة بالأخرى	٥٧
- الفئات الذهبية وقيمها	٥٨
- الفئات الفضية وقيمها	٥٨
- الفئات الأخرى	٥٩
٣ - التسميات المحلية لبعض العملات القديمة المتداولة	٥٩
الفصل الثاني: الروبية الهندية	٦٥
- مولد الروبية الهندية	٦٥
- عملة الملك وليام الرابع (١٨٣٥م - ١٨٤٠م)	٦٧
- عملة الملكة فكتوريا (١٨٤٠م - ١٨٥٨م)	٧٠
- اصدارات حكومة الهند الانجليزية	٧٢
- عملة الملكة فكتوريا (١٨٦٢م - ١٩٠١م)	٧٢
- عملة الملك ادوارد السابع (١٩٠١م - ١٩١٠م)	٧٥
- عملة الملك جورج الخامس(١٩١٠م - ١٩٣٦م)	٧٥
- صدور الفئات الورقية لأول مرة	٧٩
- عملة الملك جورج السادس (١٩٣٦م - ١٩٤٧م)	٨٨
- الفئات الورقية	٩٣
- عملة جمهورية الهند المستقلة (١٩٥٠م - ١٩٦٠م)	١٠٤
- تبديل تقسيمات الروبية الهندية إلى النظام العشري	١١٢
- إصدار فئات ورقية هندية خاصة للاستخدام في بلدان الخليج العربي	١٢٠
الفصل الثالث: الدينار الكويتي	١٣١
- صدور الدينار الكويتي	١٣١
- القيمة الذهبية للدينار ومواصفات الإصدار الأول	١٣٣
- الفئات المعدنية	١٣٤
- الاوراق النقدية	١٣٦

الموضوع	الصفحة

- مواصفات الإصدارات الكويتية ١٤٤
- المركز القوي للدينار الكويتي بين العملات العالمية ١٤٥
- إنشاء بنك الكويت المركزي ١٤٧
- الاصدار الثاني للدينار الكويت ١٤٨
- الإصدار الثالث ١٥٨
- التقسيمات المختلفة للإصدار الثالث ١٧٠
- الغاء بعض فئات الإصدار الثالث اثناء فترة الغزو العراقي ١٩٠
- الاصدار الرابع ١٩٦
- الإصدار الخامس ٢٠٨
- ملاحظات مهمة بشأن تصنيف الإصدارات الورقية الكويتية ٢٤٧

١ - الإصدار الأول والثاني ٢٤٨

٢ - الإصدار الثالث وما بعده ٢٤٩

- تفاصيل الإصدارات الاعتيادية من أوراق النقد الكويتية ٢٥١
- الإصدارات التذكارية ٢٥٦

١- الاصدارات التذكارية المعدنية ٢٥٦

٢- الاصدارات التذكارية الورقية ٢٧٧